



**Emmanuel Macron
se penche sur le dossier
de la guerre chimique
contre les populations
civiles du Rif marocain**

الْأَمَازِيغُ الْعَالَمُ

امادلپرس | Amadalpresse

www.amadalalamazigh.press.ma

LE MONDE

AMAZIGH

المديرية المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإبداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 236-237 شتنبر - أكتوبر 2020 - Euro 1.5 - Cetateo - Ktob - الثمن: 5 دراهم /

الْأَمَازِيغُ تُتَلَقَّى الضَّرَبَاتُ.



العثماني من جهة وأمزازي من الجهة الأخرى



L'Ambassadeur de la République Fédérale
d'Allemagne au Maroc reçoit une délégation amazighe

• ΗΣΟΙΣ+ Πο ΣΠ:++



ADSL MT DUO

• 0 **12** MÉGA

FIBRE OPTIQUE

• 0 **200** MÉGA

كذلك، خصوصا مع تصاعد وثيره التجاوزات في الملفات الامازيغية على جميع المستويات، فعلى مستوى التعليم، على سبيل المثال لا الحصر، لا تزال الامازيغية تتعافى من تمييز صارخ في عملية ادراجهما في المدرسة المغربية، بأسباب تختلف حسب اختلاف آهواه الوزارة والاكاديميات والنواب بل و حتى مراء المدارس، لأن يتم الزام مدرسي و مدرسات اللغة الامازيغية بتدريس اللغة العربية والفرنسية بدل لغة تخصصهم/هن كما حصل مع السيد القهراوي محمد بمدرسة 20 غشت بمديرية سيدي بنور.

كذلك ما يتعلق بالمناهج الدراسية التي لازالت تحمل بين دفاتها الكثير من مضامين الحقد والكرهية بل والعنصرية ضد الامازيغ وثقافتهم وتاريخهم وكتنوج على ذلك مضمون الامتحان الجهوبي الموحد لنيل شهادة الارهار من فئة الكبار في الخاصة بالترشحين الارهار من فئة الكبار في مادة اللغة العربية الذي اجتهد فيه صاحب النص ومقتبسه ولجنة وضع الأسئلة، في ثني الذاكرة والهوية والتاريخ وحتى الانسان الامازيغين عن جغرافية وأرض المغرب وقدس على ذلك الكثير من النصوص والكتب والحكايات.

كذلك على مستوى الهوية البصرية للمدن المغربية التي يدورها تطفالها في كل مرة وحين يد الطمس والغثب في هويتها الامازيغية ومعالمها التاريخية وكمثال على ذلك، دون الحصر مرة أخرى، مدينة اكادير فلمن لم يستوعب معنى اكادير فهو الحصن او بالمفهوم الحديث البنك وهو المكان الذي تحفظ فيه المؤمن والغفل وكل خيرات السكان، لكن للأسف هاهي اكادير لم تستطع أن تحفظ ذاكرتها و هويتها و تاريخها، فتارة تمتد اليها أيادي شرقية لفلسطن و لخلجت شوارعها و ازقتها و تارة أخرى تمتد اليها أيادي غربية لتسريح وتشوه جمال وجهها و «اللوغو» الجديد لمدينة اكادير نموذجا.

انها وقائع وجرائم ترتكب يوميا في حق الامازيغية من قبل إدارات ومؤسسات عمومية، ومن موظفين تابعين لها. ما يدفعنا الى طرح سؤال لا مفر منه وهو: ما موقف السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة ورئيس اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقدير تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، من كل هذه الواقع؟

وقدما قال الحكيم الامازيغي

٨٨٥٠٠ ٤٤٨٠٥٠ ٤٤١٤٠٥٠ ٨٨٥٠٠

الله

Adda ur yili izmawn ar tturarn ifasiwn

وترجمتها الى العربية هي:

«عندما تغيب الأسود تمرح الضباء»

الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، التي من مهامها، كما جاء في الفصل 34 من القانون التنظيمي 16/26 «تبعد وتقديم وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية». كذلك المنشور رقم 2019/19 الذي وزعته رئاسة الحكومة بتاريخ 10 دجنبر 2019 على القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات الدستورية القاضي بـ «وضع مخططات عمل تتضمن كييفيات ومراحل ادماج الامازيغية بكيفية تدريجية في الميادين التي تخصها. وذلك داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ نشر القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية».

انها ترسانة قانونية، على الأقل، تستطيع من خلالها الحكومة و المؤسسات العمومية التابعة لها، حماية الامازيغية لو توفرت بالفعل إرادة سياسية حقيقة، لتقويم الاعوجاج الحاصل في ملف القضية الامازيغية، بدءا بالتنزيل السليم لكل القوانين والمراسيم والمذكرات الوزارية السابقة الذكر، مع إزالة عقوبات زجرية على كل مخالف أو معارض لهذه الإجراءات و القوانين المتواضعة، خصوصا أن هذه القطاعات، وإلى حين كتابة هذه الأسطر، لم تتحترم أجل ستة أشهر، المنصوص عليها، كحد أقصى لتفعيل رسمية الامازيغية. الشيء نفسه ينطبق على اللجنة التقنية المكلفة بتتبع وتقديم ومراقبة عمل الحكومة في ادراجه الامازيغية التي نعرف مسبقا أنها فقط لجنة لدر الرماد في العيون، باعتبارها خصما ومحاما في آن واحد. كما أنها لجنة مجهلة الهوية، لأن لا أحد إلى الان يعرف هوية اعضائها، ومدى احترام معايير الكفاءة والتكوين في الامازيغية، لغة، ثقافة، تاريخ وفنون...، عند تعينهم؟، ثم ماهية مساطر اشتغالها وطرق مراقبة ومتابعة ومحاسبة المسؤولين القطاعيين، الذين سيثبت في حقهم أخلاقيات ما بالقوانين وبالالتزامات وبالمسؤوليات المنوطة بهم في التفعيل السليم للأمازيغية؟

انها بعض من الأسئلة نطرحها ونتطلع أجوبتها، شافية وعملية عنها، من اللجنة ومن الحكومة



أmine بن الشيخ أوكدور

صريح

ان يقوم الاعوجاج الذي خلفه سلفه ابن كيران، في جميع الملفات والأوراش التي كانت مفتوحة في مجال الامازيغية منذ خطاب أجدير إلى الآن، بالرغم أن في عهده تم وضع ترسانة قانونية، على علاتها لوضع على الأقل الأسس والبنات الأولى لمؤسسة الامازيغية، ومن بين هذه القوانين، القانون التنظيمي 16/26، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات ادماجها في مجال الحياة العامة ذات الاولوية، وهو قانون خرج للوجود منذ سنة، أي بتاريخ 12 شتنبر 2019، والقانون التنظيمي 16/04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. كذلك المرسوم رقم 2.60.600 الذي صادرت عليه الحكومة يوم 3 غشت 2020، المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقديم تفعيل



سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمغرب يستقبل وفداً أمازيги



الأمازيغية في برامج الاتفاقيات الثنائية بين ألمانيا والمغرب، ولا سيما الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بـ «تعليم اللغة وثقافة المنشأ» (ELCO)؛ وفيما يتعلق بمسألة الترجمة إلى الأمازيغية والكتابة بخط تيفيناغ لعلامات وإشارات المؤسسات الدبلوماسية الموجودة في المغرب، أجاب السفير بالإيجاب، بعد أن باشر بالفعل للقيام بذلك، وقام بكتابة واجهة السفارة الألمانية باللغة الامازيغية. واستقررت المناقشات ساعة ونصف حيث تم تبادل الأفكار والآراء حول مواضيع مختلفة بما في ذلك الجمهورية والنموذج التنموي الجديد وأهمية التنمية المحلية والمستدامة. وأفاد السفير الألماني بأن سفارته تدعم بعض المشاريع في مناطق جبلية. كما نصح الوفد الأمازيغي بالتواصل مع المؤسسات الألمانية الموجودة في المغرب.

رداً على المراسلات الموجهة إلى وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية السيد هيكو ماس نياية عن أكثر من خمسين منظمة أمازيغية غير حكومية، استقبل سفير المانيا في المغرب الدكتور غوتز شميدت بريم، يومه الثلاثاء 22 شتنبر 2020، وفداً أمازيгиًّا لمناقشة المواضيع المتعلقة بحقوق الأمازيغ.

ويتألف الوفد الأمازيغي من كل رشيد راخا، والإعلامية أمينة بن الشيح، رئيسة فرع المغرب للتجمع العالمي الأمازيغي، والصادقة بليقيس الأنصاري، رئيسة مؤسسة محمد علي أغ طاهر الأنصاري، وأسماء الأنصاري والدكتور محمد شتاتو.

وتركت النقاش بين الطرفين على مسألة إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية وتدریسها للجالية في أوروبا، وبشكل خاص في ألمانيا. وشدد السفير على إمكانية إشراك النسيج الأمازيغي بألمانيا في تكوين وتعلم اللغة الأمازيغية. وسلطت المناقشة الضوء على أهمية إدراج اللغة

اللّغة الأمازيغية تتلقى الضربات .. العثماني من جهة وأمزازي من جهة أخرى

أثار مرسوم رئيس الحكومة المتعلق باللغة الوراثية الدائمة المكلفة بتبسيط وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية جدلاً واسعاً في أوساط الحركة الأمازيغية وخارجها، رافقته أسئلة حارقة حول ماهية هذه اللجنة؟ ومن هم أعضاؤها؟ وما مدى المام هؤلاء بالشأن الأمازيغي ومسار تطور الأمازيغية في المغرب، والخلفيات الثقافية والإيديولوجية لأعضاء هذه اللجنة، جميع هذه الأسئلة لا جوابية صريحة لها لحدود الآن. أيضاً هذا الجدل لم يقف عند هذه الحدود بل امتد إلى قضية أساسية وفصيحة في المجتمع المغربي وتعلق بوضع الأمازيغية في المنظومة التربوية، خاصة مع الدخول المدرسي للموسم الدراسي الحالي، ويتعلق بالأمر بدليل «مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي»، والذي أثار حفيظة مجموعة من أساتذة وأساتذة تدريس الأمازيغية من بينهم إلى خطورة تعامل وزارة تعامل وأساتذة تدريس الأمازيغية في المدرسة المغربية.



لأي شك تم الرجوع إلى باقي المذكرات الوزارية المؤطرة لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية، بما فيها المذكرة الوزارية رقم 133 (أكتوبر 2007)، والمذكرة الوزارية رقم 116 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2008 في موضوع تنظيم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، والتي نصت في الصفحة 3 على ما يلي: «تحصيص أساتذات وأساتذة أكفاء لتدريس اللغة الأمازيغية في مؤسسة أو أكثر، وكلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس ثمانية أقسام، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك».

وأوضح أساتذة وأساتذات الأمازيغية في رسالتهم إلى أن ظروف استغالهم تبقى جد صعبة في ظل اقتراح تدريس ثمانية أقسام لكل أستاذ، مفترضين مثلاً أنه في كل قسم 35 تلميذاً على الأقل، مما يجعله يدرس ما بين 270 و 280 تلميذاً (ة)، وتعرف من الممارسة أن كل تلميذ(ة) يحتاج كحد أدنى دفترين على الأقل، أي 560 دفتراً، وأن برنامج

اللغة الأمازيغية في كل مستوى دراسي

يقتضي أسبوعياً إنجاز

البرامج الدراسية، والبيانات الزمنية، إلخ». وأوضح الأساتذة أن المراسلة ليسقصد منها مناقشة «عدد ساعات عمل أستاذ(ة) التعليم الابتدائي ولكننا نطرح مشكل تدريس 8 أقسام الشاق والصعب في الظرفية الحالية التي نعيشها، فكيف إذا صار عدد الأقسام 9».

وتسائلوا عن الكيفية التي تم بها «بناء وصفة جاهزة دون سند قانوني، وكيف تم اتخاذ قرار مخالف لما جاء في المذكرة (130) التي من المفروض استند عليها ذلك القرار، كما تقضي المنهجية العلمية والأمانة القانونية».

وطالب أستاذ(ات) اللغة الأمازيغية من وزير التربية الوطنية اعتماد المنطق الصريح للمذكرات الوزارية 130، 133، 116 ، كالية قانونية مؤطرة تجيب عن الاشكالات المطروحة وتشكل خريطة طريق لأي تجديد منصف وعادل بعيداً عن الاستنتاجات والتأويلات النفسية الذاتية المؤلف(ات) دليل المستجدات، وناشد الأساتذة سعيد امزازي، بالعمل على «تحسين ظروف استغالأساتذة اللغة الأمازيغية (توفر العدة البيداغوجية، القاعة، استعمال الزمان، إلخ)، ورفع من وثيره التعلميم الأفقي و العمودي لورش إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية (بالوثيرة الحالية - 120- 200 أستاذ(ة)/سنة) مطلب التعميم يلزمه ما بين 66 إلى 100 سنة»، عبر الرفع من وثيره التوظيفات (خصوصاً ما بين 8000 و 1200 أستاذ(ة))، واستئناف التكوينات، وتدريس اللغة الأمازيغية من طرف أساتذة المزدوج الذين استفادوا من التكوين (حوالي 1200 أستاذ(ة)).

وطالبوا بالتدخل العاجل لتصحيح الاختلالات التي شابت الدليل ومنها تطاول مؤلفي دليل المستجدات على المذكرة الوزارية المنظمة لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية، وعدم احترام منطوقها الصريح، وتأنيفها تأويلاً نفسياً بخصوص عدد الأقسام، إضافة إلى تطاول غير المختصين وغير الملمين (ات) بملف اللغة الأمازيغية، على تدريس اللغة الأمازيغية؛

* رشيدة امزريك

مجموعه 1120 نشاطا كتابيا، وبتقسيم هذا المجموع على أيام الأسبوع الستة، سنحصل على خارج 186 نشاطا كتابيا يوميا، وهذا يعني أن كل أستاذ مطالبه بتتبع ومراقبة هذا العدد من الأنشطة الكتابية، وهو مطالبه أن يو ميا، و لنفترض أنه سيخصص كحد أدنى دقيقة ونصف لكل نشاط كتابي، أي ما حاصله 279 دقيقة عمل يوميا، أي 4 ساعات و 39 دقيقة يومياً، متسائلين هل إنجاز هذه المهام دون ذكر عملية التدريس ممكن؟ وما هي الكلفة (الصحبة، النفسية، إلخ) المطلوبة لإنجازه؟ وماذا عن حق التعلميم في تعليم نزوجدة ومسألة تساوي الفرق؟».

وأضافت الرسالة أن «تدريس 8 اقسام يتطلب عمل و مجهودات كبيرة، لا ينكرها إلا جاحد أو من لم يحيط بتفاصيل التعليم الابتدائي عامه و خبایا تدريس اللغة الأمازيغية خاصة، حيث أن أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية مطالب بالتحضير يومياً لعدد من الدروس يتراوح ما بين 12 درساً (4 مستويات/3 حصص/مستوى/اليوم) و 18 درساً (6 مستويات/اليوم)، أي ما مجموعه 54 درساً في الأسبوع لستة مقررات دراسية مختلفة (المقرر الدراسي من الأول إلى السادس إبتدائي)، و يدرس أسبوعياً 72 درساً. هذا كله دون ذكر تفاصيل مهنية أخرى كلفة تنقل أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية بين الحجرات، وتعدد



شا طين
كتنا
على الأقل، أي ما
بين



راسل أساتذة وأساتذات تخصص اللغة الأمازيغية بالتعليم الابتدائي، وزیر التربية الوطنية والتکوین المهنی والتکوین العالی والبحث العلمي الناطق الرسمي باسم الحكومة، سعید أمزاري، بخصوص بالحیف الذي طال و يطال عملية تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية من خلال دليل «مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي برسم السنة الدراسية، يولیوز 2020-2021».

وأكمل الرسالة التي توصلت الجريدة بنسخة منها، بأن دليل «مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي»، عمد إلى «استثناء غير مبرر للغة الأمازيغية، فكان نصيبيها من الدليل أربعة أسطر فضفاضة، حيث ورد في ملخص الحصص الأسبوعية للأستاذة في الصفحة 38 :

«الأستاذ المتخصص في اللغة الأمازيغية: يدرس أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية كملائمه المتخصصين في اللغة العربية واللغة الفرنسية 27 ساعة بمعدل ثلاث ساعات لكل قسم، حسب ما تنص عليه المذكرة 130 - 2006، تضاف إليها ثلاثة ساعات تخصص للدعم ولأنشطة الحياة المدرسية للتکوین المستمر وتثبت وجوباً في جدول حصن الأستاذ(ة)». لكن عند الرجوع إلى المرجع المشار إليه، و التي تم اعتمادها في صياغة تدبير الحصص الأسبوعية للأستاذة اللغة الأمازيغية في الدليل السلف الذكر أي المذكرة رقم 130 الصادرة بتاريخ 12 شتنبر 2006، في موضوع تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتکوین أساتذتها، وهي بمثابة الوثيقة الإطار لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية، سنكون أمام مفارقة وليس كبيرين».

فالذكرة الإطار تنص في الصفحة 5 على أنه «لابد من التأكيد على أن الغلاف الزمني المخصص لمكونات درس اللغة الأمازيغية قد تم تحديده في ثلاثة ساعات أسبوعية في جميع مستويات التعليم الابتدائي (حالياً في المستويات التي تدرس بها)، و في الصفحة 7 : «تحصيص أستاذ لتدريس اللغة الأمازيغية كلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس بها ثمانية أقسام. كما يمكن، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، تكليف أستاذ أو أكثر لتدریس اللغة الأمازيغية في مؤسسة أو التدريس بنفس المؤسسة ربحاً للوقت، وتفاديها لتنقل الأستاذة بين المؤسسات المتباude (الفترة الصباحية أو المسائية أو يوماً كاملاً»، و درء

موحافوكال أستاذ اللغة الأمازيغية في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يحتاج إلى إرادة سياسية قوية بعيداً عن الشعارات وتأسيس لجان تعاونية الأمازيغية في المدرسة يرجع بالأساس إلى إسناد المهام من طرف الوزارة الوصية لغير أهلها



داخل المؤسسة حسب التخصص والمادة.

* ماهي الإكراهات التي تعيقونها؟

يعاني رجال ونساء تعليم اللغة الأمازيغية إكراهات أخرى ذكرى منها ما يلي:
إكراه الحجرة الدراسية فيأغلب الأحيان يكون معلم اللغة الأمازيغية مضطراً للتنقل بين 8 حجرات أو أكثر.

-أشكال استعمال الزمن: فراغ في الشق التنظيمي، وهناك من يعتقد من رجال تعليم بعض المناطق أنه يمدنا من غلافه الزمني لندرس اللغة الأمازيغية ويقولون بعبارة «لا يمكن لنا أن نمنحك أكثر من 3 ساعات. »

-مشكل حرف تيفيناغ في منظومة مسار حيث نجد تسجيل في كل نهاية دورة ملاحظات للتلاميذ باللغة الأمازيغية لكن تخرج لنا إطارات فارغة، مع تسجيل غياب اسم رجال ونساء تعليم اللغة الأمازيغية في بيان النتائج، إذ يجد التلميذ اسم معلمي اللغة العربية واللغة الفرنسية دون معلمي اللغة الأمازيغية، وبين يستغرب التلميذ وبادر بالسؤال عن هذا الغياب، نبرر له بقول « مجرد خطأ تقني» دون إفحامه في مثل هذه النقاشات.

-إكراه الكتاب الدراسي للتلميذ، فهناك استاذة يشكون من غياب هذه الوسيلة الضرورية في برنامج «مليون محفظة» وإن وجد فالعدد لا يغطي جل التلاميذ.

-غياب دورات تكوينية وتأطيرية في مجال تدريس اللغة الأمازيغية نظراً لقلة الأطر في هذا المجال «مفتishen ومؤطرين...» * حاورته رشيدة إمرزيك

مناصب لكل مديرية إقليمية، علماً أن الأمازيغية منذ بداية تدريسها في المدرسة الابتدائية سنة 2003، ظلت في المستوى الابتدائي إلى اليوم، بل هناك في بعض المناطق مدرستين مجاورتين مدرسة تدرس فيها اللغة الأمازيغية، والأخرى بجوارها لا وجود لها أصلاً.

تعتميم وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الحياة العامة يحتاج إلى إرادة سياسية قوية وحقيقة، بعيداً عما نراه اليوم من شعارات وتأسيس للجان، فقط من أجل در الرماد في عيون كل الغيورين على اللغة الأمازيغية، ولا يمكن أن تكون هذه اللغة لعبة لتصفية الحسابات السياسية الضيقة، واستحضارها في الحملات الانتخابية فقط.

* في كل موسم دراسي نتفاجأ بإشكاليات وعراقيل تعيقها الأمازيغية ومدرسيها، في نظرك إلى ما يعزى هذا التعامل الارتجالي مع تدريس الأمازيغية في المدرسة العمومية؟

طبعاً لا يمكن ان يبدأ موسم دراسي دون صرخ رجال ونساء تعليم اللغة الأمازيغية، ونحن نتجاوز حتى ما لا يمكن تجاوزه، وذلك من أجل أن نقدم ولو شيء بسيط بهذه اللغة، وأخر صرخ كان للتنديد بما جاء به منهج «يوليوز 2020» الذي كنا ننتطلع إليه لحل مجموعة من المشاكل، وانتظرنا منه أن يمدنا بطرق جديدة في التدريس وتجاوز العراقيل التي تكررت منذ سنة 2003، وهذا التعامل الارتجالي كما تقولين يرجع إلى إسناد المهام من طرف الوزارة الوصية لغير أهلها أي لغير المتخصصين في اللغة الأمازيغية، وغير المتخصصين والممارسين لها في الميدان، فشنان بين النظري والتطبيقي.

* هل قررت من ظروف عمل أستاذة اللغة الأمازيغية خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا، وما هي حدود الإمكانيات التي وفرتها لكم الوزارة الوصية لتطبيق البرتوكول الصحي الذي وضعته؟

** ظروف العمل في ظل جائحة كورونا يكون أستاذ وأستاذة اللغة الأمازيغية أكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس نظراً لعدد التلاميذ اللذين

السياسة المنهجية إلا بعد مرور 60 سنة

يتحك معهم أسبوعياً والذي يصل إلى 320

أكثراً، أما الإمكانيات فلا أعتقد أنها تعطى

تدريس قسمين أي ما يعادل 80 تلميذ بمعدل 40 تلميذ في كل قسم، بدل 8 أقسام التي يتم إسنادها لمعلم اللغة الأمازيغية، والتي يصل عدد تلامذتها إلى 320 تلميذ بمعدل 40 تلميذ في كل قسم، فكيف ستصبح 9 أقسام حسب المعطيات التي جاء بها «المنهاج»، علماً أن 8 أقسام بحد ذاتها مرهقة ومتعبة بدنياً

ونفسيًا، وحتى لا يعتقد مؤلفو ومؤلفات هذا المنهاج أننا نرقص ونلعب «احيدوس» داخل الفصل، فلنا كيفيات وأهداف وبرامج صادقت عليها وزارة التربية الوطنية، ولا يختلف في شيء عن برامج وأهداف اللغات الأخرى التي تدرس في المدرسة الغربية.

والسبب الثالث عدم إشراك ذوي الاختصاص في مثل هذه الأوراش، حيث لا يمكن لمتخصص في اللغة العربية والفرنسية أن ينظم ويقرر في سبل تدريس تخصص غير تخصصه «اللغة الأمازيغية مثلاً»، كما لا يمكن لمتخصص في اللغة الأمازيغية أن يقر ويتحقق غير تخصصه وي Qualcomm نفسه في التنوير لسبل تحقيق أهداف تخصص «اللغة العربية واللغة الفرنسية» مثلاً.

* بحكم تجربتكم ما هو التصور الذي تقدموه للإدماج الفعلي للأمازيغية في التعليم بشكل متساو مع باقي المواد؟

** لتعميم اللغة الأمازيغية أفقياً وعمودياً في المدرسة العمومية يجب على الدولة تخصيص

ميزانية لذلك وكذا توفير نفس الموارد المخصصة للغات الأخرى، هذا إن كانت فعلاً اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية كما نص على ذلك دستور 2011. لا يمكن الحديث عن التعميم وفق هذه

* ماهي مفرجات المراسلة التي وجيتموها لسعيد امرزكي وزير التربية الوطنية حول إشكالية تدبير اللغة الأمازيغية في دليل مستجدات المناهج الدراسي للتعليم الابتدائي برسيم الموسم الدراسي 2020-2021.

* رسلنا السيد وزير التربية الوطنية بتاريخ 26 غشت 2020، بمراسلة مرفقة بعريضة موقعة من طرف أساتذة وأساتذات اللغة الأمازيغية، ولم نتوصل إلى حدود الساعة بأي رد على للمراسلة المذكورة أعلاه. طالبنا بصفتنا رجال ونساء تعليم اللغة الأمازيغية وزارة التربية الوطنية بتقديم تفسير حول أسباب استثناء وتحجيم اللغة الأمازيغية في دليل «مستجدات منهاج يوليوز 2020»، حيث تطرق تخصصه غير تخصصه هذا الدليل بتفصيل لأسباب مواد تخصص كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية، مخصوصين لها أكثر من 380 صفحة، في حين لم تحظى اللغة الأمازيغية إلا بنصيب أربعية أسطر فضفاضة من مجلد صفحات هذا الدليل وفارغة، دون تقديم أية إضافة تخدم اللغة الأمازيغية بيداغوجيا ولا ديداكتيكيا حتى تنظيمياً كما هو شأن بالنسبة لشخص كل من اللغة العربية والفرنسية، بل كرس لنا مشكل تعانينا مع كل دخول مدرسي جديد، ويسعى لتأطيره ذو تنظيم قانوني لكن دون سند قانوني كـ«المذكرة» على سبيل المثال؛ وهنا اشير إلى أنه ليست هناك مذكرة واحدة فقط تناولت كيفية تدبير الزمن للغة الأمازيغية في 27 ساعة أو 30 ساعة، بل هناك مذكرات عديدة والتي حددت مدد تدريس الأمازيغية في 24 ساعة أسبوعياً للأستاذ، بمعدل 3 ساعات لكل قسم، وهذا أود أن أوضح ان مطلبنا هو الرفع من الغلاف الزمني لتدريس اللغة الأمازيغية إلى 4 ساعات لكل قسم بدل 3 ساعات، التي تعتبرها غير كافية، بالإضافة إلى تقليل عدد الأفواج من 8 إلى 6.

* ماهي أسباب رفضكم لهذا الدليل، وما هي الانتقادات التي توجهونها لواضعه هذا الدليل؟

** السبب الأول لرفضنا لهذا المنهاج «يوليوز 2020»، هو انه نلمس نوع من التناقض بين ما جاء به المنهاج وما تقرره المذكرة الوزارية 130 «التي اعتمدتتها مديرية المناهج كمراجع، وانطلاقاً من هذا العبث، يتبارى إلى ادهاننا مجموعة من المسؤوليات أولها، هل توجد مذكرة وزارية أخرى تنظم تدريس اللغة الأمازيغية وتحمل نفس الرقم «130» ولا علم لنا بها؟

السبب الثاني أنه لا يمكن اعتماد عبارة «زميل» المخصص في اللغة العربية والفرنسية، علماً أن هذا الأخير تُسند له مهمة



مصطفى باياتس البرلاني عن فريق التجمع الدستوري لـ«العالم الأمازيغي»:

الأمازيغية ضحية تأويل مزعول من طرف جهة ما وأحياناً رهينة مسؤولين لا يمثلون إلا أنفسهم أكبر زلة لرئاسة الحكومة أقصاء الطيف المدنى الأمازيغي من اللجنة الوزارية للأمازيغية



مصطفى باياتس

26.16، فإن رئيس الحكومة غير ملزم برئاسة هذه اللجنة بصفته، وذلك نظراً لعدم وجود ما يلزم ذلك ويبره، فكان حرياً به أن يسعى إلى تحصين هذه اللجنة ويعمل على توفير كل ما من شأنه أن يرتقي بفعاليتها وحكمتها ويخدم استقلاليتها بالدرجة الأولى.

من جهة أخرى، أسف لعدم وجود قطاع الاتصال ضمن تركيبة اللجنة، فالرجوع إلى القانون التنظيمي رقم 26.16 نجد أنه خصص المواد من 12 إلى 17 للأمازيغية في الإعلام والاتصال، في إشارة دالة على أهمية هذا القطاع ومركزيته في تحقيق غاية تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

علاوة على هذا الإغفال، ثمة مؤسسة البرلاني بغرفتها والغالبتين أيضاً عن مكونات اللجنة، فهل يعتري رئيس الحكومة أن البرلاني غير معني بشكل مباشر بتنزيل القانون التنظيمي للأمازيغية أم ماداً بالضبط.

أظن أن هذه المؤاذنات التي سرتها أنها لا تقاس بثبات بأكبر زلة سقطت فيها رئاسة الحكومة بصدر إحداث اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقدير تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، يتعلق الأمر هنا بالغياب التام للطيف المدنى الأمازيغي وللفعاليات الأمازيغية، لأن كل هذه المكتسبات التي ينعم بها بلدنا اليوم سقطت من العدم ولم يكن للمناضلات والمناضلين الأمازيغيين يد فيها.

* حاورته رشيدة إمرزيك

وادرجاًها بشكل فضفاض بدليل المنهج الدراسي يعكس الإرادة السياسية لاستئناف الحكومة بكل مكوناتها؟

** لا أحفيك أنه في الكثير من الأحيان ما تكون الأمازيغية ضحية تأويل مزعول من طرف جهة ما، أو أحياناً ما يكون هذا الملف رهينة مسؤولين لا يمثلون إلا أنفسهم، بغض النظر عن التوجهات والاختيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة.

بيد أن قناعة تبلورت لدى بصدق ملف تدريس اللغة الأمازيغية، تتجلى على مسؤولية مدربى قطاع التربية الوطنية عن النجاح... والنجاج فقط في ورش تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، وليس هناك مجال للخطأ؛ ولعل تذكر شعارات تليدا لدى الحبيب المالكي أطلقه عشية انطلاق تدريس هذه اللغة: «ليس من حقنا أن نخطيء».

لن أشيطن القائمين على تدبير قطاع التربية الوطنية، ولن أدفع على عجل بمسلمة معاكسة المسؤولين للتوجهات الاستراتيجية للبلاد، ولكن لإدانته أن أفت نظرهم إلى وضع شاذ تعشه الوزارة بشأن تدبير ملف الأمازيغية؛ فكيف يستقيم أن تتضرر من وزارة التربية الوطنية إنعاش ورش تدريس الأمازيغية وتتنزيل مقتضيات القانون الإطار، بل

تفعيل القانون التنظيمي رقم 26.16 في

الوقت الذي عملت على إغلاق الخلية المركزية للارتفاع باللغة الأمازيغية من جانب واحد دون الرجوع إلى أحد الشركاء الرئيسيين إلا وهو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو الموضوع الذي أولاًه فريق التجمع الدستوري أهمية كبيرة وطرحنا بشأنه سؤالاً كتابياً السنة الماضية، وكنا وجهنا إلى وزير التربية والتكوين المهنوي والتعليم العالي والبحث العلمي.

وتتفاقم المفارقة إذا استحضرنا صمت الوزارة

البرتب أمام المشكلات التي طرحتها طيلة المواسم الفارطة، تكليف أستاذة الأمازيغية المتخصصين بتدريس العربية والفرنسية، فضلاً عن تحدي بعض المديريات الإقليمية

للوزارة بالتخلي عن تدريس الأمازيغية بالكثير من

المؤسسات التعليمية، تاهيك عن عدم انخراط الكثير

من مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في ورش تعميم تدريس الأمازيغية.

* صاهي قراتكم للجنة الوزارية الدائمة

العلكلة يتبع وتقيم تفعيل الطابع

الرسمي للأمازيغية؟ وما هو تصوركم

لها باعتباركم جزء من الأغلبية؟

** لكن كان مرسوم رقم 2.20.600 المتعلق بتحديد

تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقدير

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها،

يأتي تفعيلاً للمادة 34 من القانون التنظيمي رقم

الوطنية، حول كيفية تدبير اللغة الأمازيغية في دليل «مستجدات المناهج الابتدائية» وكذا لنواب الأمة، مما مدى تجاوبكم مع مضمونها؟

** اطلعت على مراسلة جمعية مدرسي ومدرسات الأستاذة والدبلومية، والمذيلة بعريضة موقعة من أستاذة وأستاذات تخصص اللغة الأمازيغية بالتعليم الابتدائي في شأن كيفية تدبير اللغة الأمازيغية في دليل «مستجدات المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي يوليزو 2020»، والتي طرحت مشكلة صياغة تدبير الحصص الأسبوعية لأستاذة اللغة الأمازيغية، إذ عمدت مديرية المناهج التابعة للوزارة على أن تدريس اللغة الأمازيغية لهذه المادة سيتم باعتماد غلاف زمني حدد في 27 ساعة بمعدل ثلاث ساعات لكل قسم، إسوة بالشخصين في اللغة العربية واللغة الفرنسية، وما أثارني في هذا الموضوع، التناقض الصارخ الذي لمسته بين الدليل الذي أوصات إليه آنفاً وبين المذكرة عدد 130 الصادرة بتاريخ 12 شتنبر 2006، في موضوع تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية، وكيف يستقيم أن تتضرر من وزارة التربية إنعاش ورش تدريس الأمازيغية وتتنزيل مقتضيات القانون الإطار.

من ثم، فطறحني لمعضلة تضخم المهام المهنية المخولة لأستاذة الأمازيغية، إذا ما قيس هذا الأمر بوضعية نظرائهم مدرسو اللغتين العربية والفرنسية، فضلاً عن تضميني للسؤال الكتافي الذي أشرت إليه، ملقاً آخر لا يقل أهمية، ذو الصلة بتدبير الحصص الأسبوعية لأستاذة اللغة الأمازيغية، كما ورد في دليل مستجدات المناهج الدراسية للابتدائي، هذا الطرح يدفع في اتجاه مساعدة الوزارة عن مدى جدية مديرية المناهج حين جنحت إلى اعتماد تسع ساعات في تدريس الأمازيغية بدلًا من ثمانية، الشيء الذي سيكون له تأثيرات سلبية على مدرس الأمازيغية، وتأثيرات خطيرة وبالتالي على الدرس البيداغوجي في مجال التعلمات الأمازيغية.

إذن أعتقد أنني - كنائب برلماني - استطعت أن أنقل معاناة شريحة كبيرة من الممارسين البيداغوجيين المشتغلين في مجال شائق شتان بينه وبين تدريس تدريس الأمازيغية نجدها تحدث ليساً كبيراً ما أنتزل الله به من سلطان، لا سيما أن ذات المذكرة - أي 130 - تنص في الصفحة 5 على أن الغلاف الزمني المخصص لمكونات درس اللغة الأمازيغية قد تم تحديده في ثلاثة ساعات أسبوعية في جميع مستويات التعليم الابتدائي، وفي الصفحة 7 تم التنصيص على تخصيص أستاذ لتدريس اللغة الأمازيغية كلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس بها ثمانية أقسام.

* ألا ترى أن تقييم حيز الأمازيغية

* أستاذ مصطفى سالم وزیر التربية الوطنية سعيد امزازي من خلال سؤال كتابي بالبرلمان حول رؤية الوزارة لاحتواء الصعوبات العملية والمعمارساتية لعدد المهام المهنية المخولة لأستاذة الأمازيغية عكس زملائهم مدرسي العربية والفرنسية، خصوصاً في ظل الظرفية التي تعيشها بلادنا، مما مدى تفاعل الوزارة الوصية مع موضوع سؤالكم، وهل يمكن أن يساهم في إعادة النظر في هذا التوجه؟ أم أنه مجرد سؤال روتيني بدون أثر؟

** ليس ثمة أسئلة روتينية وأخرى خارقة للعادة، ومن هذا المنطلق فكل مؤسسة عمومية من المفروض فيها أن تتعاطى مع القضايا والملفات التي نفتحها كبرلانيين بإيجابية وبفلسفه تتغير الانتصار أولاً لتوفير المعلومة لكافة المواطنين حق دستوري، وتالي، من باب أن ما يحدونا في طرح تكم القضايا هو اصطفافنا في خندق مريدي الارتفاع بالمرفق العام وتجويد أدائه؛ وتنصاعت هذه المسؤلية حين يتعلق الأمر بمنظومة التربية والتکوین التي ندين لها بما نحن عليه اليوم.

من ثم، فطறحني لمعضلة تضخم المهام المهنية المخولة لأستاذة الأمازيغية، إذا ما قيس هذا الأمر بوضعية نظرائهم مدرسو اللغتين العربية والفرنسية، فضلاً عن تضميني للسؤال الكتافي الذي أشرت إليه، ملقاً آخر لا يقل أهمية، ذو الصلة بتدبير الحصص الأسبوعية للأمازيغية، كما ورد في دليل مستجدات المناهج الدراسية للابتدائي، هذا الطرح يدفع في اتجاه مساعدة الوزارة عن مدى جدية مديرية المناهج حين جنحت إلى اعتماد تسع ساعات في تدريس الأمازيغية بدلاً من ثمانية، الشيء الذي سيكون له تأثيرات سلبية على مدرس الأمازيغية، وتأثيرات خطيرة وبالتالي على الدرس البيداغوجي في مجال التعلمات الأمازيغية.

إذن أعتقد أنني - كنائب برلماني - استطعت أن أنقل معاناة شريحة كبيرة من الممارسين البيداغوجيين المشتغلين في مجال شائق شتان بينه وبين تدريس تدريس الأمازيغية نجدها تحدث ليساً كبيراً ما أنتزل الله به من سلطان، لا سيما أن ذات المذكرة - أي 130 - تنص في الصفحة 5 على أن الغلاف الزمني المخصص لمكونات درس اللغة الأمازيغية قد تم تحديده في ثلاثة ساعات أسبوعية في جميع مستويات التعليم الابتدائي، وفي الصفحة 7 تم التنصيص على تخصيص أستاذ لتدريس اللغة الأمازيغية كلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس بها ثمانية أقسام.

* هناك مراسلة تقدم بها مدرس اللغة الأمازيغية لسعيد امزازي وزیر التربية

من يقف وراء إفشال ورش تدريس اللغة الأمازيغية؟

التلميذ بمفرده بالمنزل ضمن التعلم الذاتي.

أما على مستوى التدريس عن بعد أو بالتناوب فقد وقع شرخ كبير في مادة اللغة الأمازيغية إذ تم تغيب الفرع اللغوي الخاص بـ(قاريفيت) من على كل منصات التعلم عن بعد والقنوات التلفزية.

كل هذا يحدث في غياب موطرين متذمرين على مادة اللغة الأمازيغية، وغياب تفعيل لجن التتابع وخالياً اليقظة التي لم تفعل منذ ميلاد مشروع التدريس، لذا من حقنا أن نتساءل عن من يقف وراء بعثرة أوراق هذا الورش ومحاولة إفشاله وإلصاق دواعي الفشل في الأستاذ الذي لا حول له ولا قوة.

تبقى هذه الكلمات مجرد بوج صغير لمشاكل معقدة أخرى، وأعتقد في نظري أن جزء من حلها سيكون في إخراج مناصب تفتیش خاصة بمادة اللغة الأمازيغية والرفع من سقف المناصب الهزيلة التي تعطى لتخصص الأمازيغية في مباريات اللوائح للمراكز.

إن تعين أستاذة في أعلى قمة بسلام جبال الريف وتترك خاصاً مهولاً في

المدارس القرية من المركز الجهوي ضارباً كل المذكرات والإتفاقيات مع المعد الملكي عرض الحائط.

إن العقلية التهجمية كانت حاضرة أستاذ اللغة الأمازيغية كانت حاضرة حتى في مديرية الشاشون وهذه المرأة مع

أستاذة اللغة الأمازيغية على مكتبها زمني يشمل 30 ساعة بدل 24.

أما على مستوى العرائش وزوزان والفحص انجرف فحدث ولا حرج عن تعبيات ظالمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث تعودى الأمر إلى تعين أستاذة في فرعية قروية بعيدة داخل تراب القحص أنجرة، وداخل تراب العرائش وزوزان أجبر أستاذة بالتنقل على الفروعيات.

الأمور لم توقف إلى هذا الحد بل زادت تعقيداً عندما أصدرت مديرية طنجة أصيلة مراسلة تدبير الزمن المدرسي في صيغة التعلم بالتناوب، حيث غبت فيها تماماً مادة اللغة الأمازيغية واعتبرتها ضمن أنشطة الدعم التي سيدرسها

والرواخي) دون مراعاة ما جاءت به مذكرة الوزير السابق محمد الوafa به مذكرة الوزير السابق محمد الوafa 14368 الصادرة في 10 شتنبر 2013 والتي تقررت تعين أستاذة اللغة الأمازيغية في المدارس التطبيقية والفروع التابعة للمناطق الجهوية، لأن تعبيات زمن

فمديريّة الحسيمة مثلًا كانت أسرع مديرية على المستوى الوطني بادرت في إخراج مراسلة تنظم فيها زمنة للغات الأمازيغية والفرنكوفونية للجهات التي حددها في 30 ساعة، فهي بدل أن تعيّن أستاذة اللغة الأمازيغية لا يشكل أي ضرر على الخارطة التربوية حيث إن كل المدارس فيها خاص، فلا يوجد أي معنى بتاتاً

الناتم لما جاءت به مديرية المناهج في شأن التدبير الزمني مادة اللغة الأمازيغية، ففي الوقت الذي ينادي فيه الأستاذة المتخصصين بتقليل عدد الأفواج، أضافت المديرية 6 ساعات بمعدل 9 أفواج و 30 ساعة عمل أسبوعياً، هذا التدبير الذي يتنافى كلياً مع المذكرة الوزارية 130 الصادرة سنة 2006.

أما على مستوى المديريات الإقليمية بكل مديرية ترقص على جبهها الناعم دون مراعاة أدنى متطلبات هذا الملف دون مراعاة أدنى متطلبات هذا الملف الذي ظل يجر أذىء خبيثه منذ ميلاده في شتنبر 2003، فلم تكتثر ولو مديرية واحدة لسماع صوت أستاذ اللغة الأمازيغية الذي يبقى وحيداً وسط هذا الركام من اللغط والعشوائية دون موجه ولا مفتش ولا منتسب ولا حتى قانون توظيفي واضح يخرجه إلى بر الأمان.

فمديريّة الحسيمة مثلًا كانت أسرع طرف أستاذة هذه المادة وتحصيّاتهم في سبيل إنعاشها وإلقاء ساقها داخل المدرسة إلا أن الجهات المعنية لها رأي آخر، والمتابع للدخول المدرسي هذا الموسم 2021/2020 سيجي حجم ما يقدمه أستاذة اللغة الأمازيغية كل من موقعه، ولعل آخرها هو الرفض والتصدي



عبدالعزيز التوانى

لأنه لم يجد في غياب موطرين متذمرين على مادة اللغة الأمازيغية، وغياب تفعيل لجن التتابع وخالياً اليقظة التي لم تفعل منذ ميلاد مشروع التدريس، لذا من حقنا أن نتساءل عن من يقف وراء بعثرة أوراق هذا الورش ومحاولة إفشاله وإلصاق دواعي الفشل في الأستاذ الذي لا حول له ولا قوة.

تبقى هذه الكلمات مجرد بوج صغير لمشاكل معقدة أخرى، وأعتقد في نظري أن جزء من حلها سيكون في إخراج مناصب تفتیش خاصة بمادة اللغة الأمازيغية والرفع من سقف المناصب الهزيلة التي تعطى لتخصص الأمازيغية في مباريات اللوائح للمراكز.

رئيس الحكومة يواصل تحكمه وينصب نفسه طرفا خصما وحكما بمرسوم اللجنة الوزارية المكافحة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية



أحمد أرحوموش*

ثوابث الدولة،؟. هل استئنستم او اطلعتم على التجارب الدولية في هذا المجال وهي كثيرة بعد من الدول على المستوى الإقليمي والدولي؟. كيف سمحتم لأنفسكم ان تتولو مسؤوليات تخترقها بالواضح حالة التناقض؟.....

اعتقد ان لواضع النص دراية كافية بالوضع الهش للأمازيغية بمجمل القطاعات الحكومية، وما تفرزه من سياسات، ومن صنع هذا الوضع المشؤوم هو نفسه الذي سيتولى حسب المرسوم الحكومي التتبع والتقييم !!!.

5. عودة لموضوع المادة الأولى من المرسوم، في شقها الخاص بمكونات اللجنة وفي قراءة تفاعلية لمواده مع ما تستدعيه مواد القانون التنظيمي للأمازيغية من التقاضية، لم استطع استيعاب سبب او خلفيات عدم ادماج مؤسسات الحكومة المقررة بالدستور او على الأقل بعضها بمكونات اللجنة، وبعضها صلة وثيقة بالأساس بمؤسسات عمومية، بعضها مكونات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للقضاة...الخ. لم افهم ايضا سبب ابعاد ممثلي غرفتي البريان بمكونات اللجنة، علما ان جميع هذه المؤسسات معنية بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ومعنى بشكل مباشر بتوزير القانون التنظيمي للأمازيغية.

في الختام اعتقد انه بعد حوالي عشر سنوات من البلوكاج الحاصل للقانون التنظيمي للأمازيغية، تتحققنا وتستزفنا حكومة البيجيدي بهذا المرسوم المرفوض من حيث محتواه ومضمونه، لذلك وفي إطار ما تتطلبه مسوؤلياتنا فانني اوردت ما ذكر اعلاه، حتى يمكن لهم ما يجب فهمه، ولكن اسعى من خلال هذا المقال اساسا غایتين اثنتين:

الاولى تتعلق بأمل أن يراجع المرسوم أيضاً بعين الاعتبار الملاحظات اعلاه اوغيرها مما يمكن أن تبيده هيئات الحركة الأمازيغية والحقوقية، وهي مسألة ممكنة مادام الأمر يتعلق بمرسوم لا يخضع للإجراءات المسطرية التي يخضع لها القانون التنظيمي او العادي، والثانية، تتعلق برسالة لعموم مكونات الحركة الأمازيغية بشأن ما يعتمل بدواليب الحكومة من دوس واستهتار بمقومات هويتنا الأصلية، وما يستدعيه توثر القصف من استهانة الوعي بحقيقة ممارسة الصراخ أيضاً داخل هذه المؤسسات التي ما فتئت تستهين بوجودنا وكيونتنا ومستقبل امازيغيتنا.

*فاعل أمازيغي و محامي ب الهيئة الرباط

الحكومة « وليس تحدث لجنة برئاسة الحكومة». و بالتالي فلا وجود لما يلزم او يبرر بان يترأسها رئيس الحكومة بصفته ويشكل مادياً مباشر. واعتقد ان من شأن رئاستها من قبل رئيس الحكومة كما تقرر بالمرسوم سيؤدي لا حالة الى افادتها للشخصية القانونية، وللإستقلالية و الإدارية ، و سيؤثر على فاعليتها و حكمتها، ولما لا تحويلها الى آداة سياسية، ولما لا ايبيولوجية بيد الحزب الذي سيترأس الحكومة.

3. ان من بين النتائج السلبية لسياسة التحكم والتسرع، المراقبة لإصدار هذا المرسوم، هو إغفال المشرع الحكومي (عن عدم او بدونه) اي (ـ مجلس الحكومي)، ادماج

قطاع الاتصال كقطاع مستقل، ليكون من بين مكونات اللجنة المفصلة بمادة الثانية من المرسوم، بغض النظر عن انتمائاتها الإداري حاليا لوزارة الثقافة والشباب والرياضة. علما ان مقتضيات القانون التنظيمي 16/26 خصص ست مواد من 12 الى 17 منه للأمازيغية بالإعلام والإتصال، وهذا العيب بدوره يعزز ما جاء بالمؤاخذة الأولى أعلاه والتي مفادها عيب اختزال مهام اللجنة واختصاصاتها فيما هو مقرر فقط بمادة 32 من القانون التنظيمي للأمازيغية.

4. من خلال المادة الأولى من المرسوم ايضاً يتضح ان مكونات اللجنة حدثت حسرا في ثمان قطاعات حكومية، إضافة الى ممثل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المشار اليه عرضاً بمادة الثالثة، ويترأس اللجنة رئيس الحكومة، وبهذا يكون واضعوا هذا المرسوم قد حددوا المركز القانوني لللجنة واعتبروها قطاعاً حكومياً، لكن هنا اريد ان اتسائل مع السيد رئيس الحكومة في هذا المجال، كيف لكم ان تكونوا معنين بشكل مباشر بتوزير مقتضيات القانون التنظيمي رقم 16/26 ، وفي نفس الوقت تخولون لنفسكم تثبيت لجنة تابعة لكم سياسياً وإدارياً ومالياً وربما ايبيولوجياً لتقييم سياساتكم العمومية ذات الصلة بتوزير القانون التنظيمي للأمازيغية؟ كيف لكم ان تنصبوا نفسكم طرفاً، ثم خصماً وحكماً في نفس الوقت؟ كيف لكم ان تمررو مرسوماً للإسْتِهْلَاك الإعلامي، متعلق بقضية هي من

الحكومة بديمقراطيتها التمثيلية دلست بذلك علينا في غفلة، اذ بذلك من نشر مشروع المرسوم للتفاعل المجتمعى، ولو عن بعد والاستعمال للانتظارات ذات الاختصاص العام والخاص من المشروع، بدلاً من ذلك سارعت بالمقابل المعنية بالامر الى اغلاق كل المنافذ وعوایز نفسها لتمرير المرسوم المذكور و تهريبه لدواليبها المغلقة، ضاربة عرض الحائط لمبدأ الحوار والانصات والاستماع لرؤى ومقترنات انسجة الهيئات و المنظمات الامازيغية والحقوقية. وغيرها

2. بشأن تحقيق هدف الحكومة في تمرير مرسوم شكلي وتقني ومنحرف عن القانون، ووجه للنستر على سياساتها العمومية المكرسة للتمييز والميز:

فاما كانت المادة 34 من القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنص على إحداث بنص تنظيمي لجنة وزارية دائمة يعهد إليها تتبع وتقديم مسارات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فإن حصر المرسوم المقرر لمرجعيته في المادة 32 من القانون التنظيمي للأمازيغية يعزز لدى قناعة استهداف محتوى المرسوم عرقية اللجنة التنظيمي رقم 16-26 بما له عليه، ويوضح ذلك مما يلي:

1. ان المادة 34 التي تنص على احداث اللجنة الوزارية المذكورة جاءت بباب السابع من القانون رقم 16/26 العنوان «مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والرياضة». وبالتالي فإن اللجنة الوزارية المقررة بهذه المادة تتعلق كما يفهم من عنوان بابها، بآلية سياسية وقانونية مهامها الأساسية مراقبة تنزيل جميع مقتضيات القانون التنظيمي، وليس كما فعلتم وقررتم بالمرسوم، حين تم حصر مهامها فيما هو مقرر بمادة 32 الخاصة بمخططات المؤسسات والهيئات....الخ . وهو ما يؤكد ان الغاية على ما يبدو ليس اعطاء قوة لتفعيل بل الغاية هو التشويش وعرقلة تنزيل القانون التنظيمي للأمازيغية.

2. ان مقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي للأمازيغية، يتحدد عن «تحدد لجنة لدى رئاسة

في اوائل سنة 2016، انفرد رئيس الحكومة السابقب، وتحكم بنكوصية في صياغة ووضع مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. وفي اوائل يوليوز من سنة 2019 صادق البرلمان «بالاحصاء» على نفس المشروع مع تعديلات شكلية، دون ان يتم الاخذ بعين الاعتبار ولو للحد الادنى المطلوب من مقترنات وانتظارات الحركة الامازيغية.

وبنفس المنهجية انفرد رئيس الحكومة الحالي بإعداد مشروع المرسوم رقم 2.20.600 بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتبني وتقديم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية 02/9/2020 وكيفيات سيرها المؤرخة مسودته في 02/9/2020 بالامانة العامة للحكومة، وهو مشروع مكون من ست مواد شكلية ويتيمة، وقد تم عرضه على مجلس الحكومة في اليوم الموالي بتاريخ مسودته اي بتاريخ 03/09/2020 ، حيث صارت عليه و مررت مقتضياته دون احترام او تفاعل مع آليات الديمقراطية التشاركية. وقد حاولت البحث عن هذا المرسوم لمدة أسبوع دون اجد له اثر، بموقع الجهات المعنية ومنها رئاسة الحكومة . ولم يتم تعيميه إلا يومه 09/09/2020 ، وبعد تصفحه وتدقيق بعض مقتضياته تبين بالفعل بأنه نص غريب، بعيد عن ان يعالج كآلية انتظاراتنا، و بأن رئاسة الحكومة وكعادته مرت الى السرعة النهائية حيث واصلت التحكم والقصف التشريعى ضد الامازيغية . ويوضح ذلك من المزلقات السياسية و القانونية التي تخرق مرسل مرسوم حكومة البيجيدي، ذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1. بشأن الزحف على قيم وأليات الديمقراطية التشاركية: يبدو ان منطق البؤس والتحكم الدؤوب في مسارات الامازيغية على المستوى المؤسسي او التشريعي وهو السمة التي طبعت ولا زالت تطبع السلوك السياسي لرئيسة الحكومة منذ اقرار اقرار الامازيغية لسنة رسمية بدسستور يوليوز 2011 ، وعل توادر الإنتهاكات، واستمرار منطق الانفلات والانفراط بل والتستر على منطق الامازيغية على المستوى المؤسسي رقم 2.20.600 وعرضه خلسة على الحكومة يوم 03/09/2020 ، ليشكل خطوة مخجلة وغير محترمة، خصوصا وان السرعة التي مرر بها، على الأقل حرمت وفوت الفرصة على كل فعاليات الحركة الامازيغية و غيرها من اباء الرؤى بشان المرسوم المذكور.

ومما يعزز الفلق، هو استغلال رئيس الحكومة للظرفية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا، والتي لا زلت تعرف سريان مفعول المرسومين الخاصين بحالة الطوارئ الصحية، و عليه اعتقد ان رئاسة

رشيد الحافي: لا يمكن للجنة وزارية تابعة للحكومة أن تقوم بمهامها بنزاهة وخبرة واستقلالية



رشيد الحافي

أحمد عصيد: من الضروري أن يتكلف بمهام متابعة ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية هيئة مستقلة عن الأحزاب والحكومة



أحمد عصيد

الحكومة ورئيسى غرفتي البريان. ويناقش التقرير في جلسة عامة بالبريان. يحدد القانون المنشى لهذه الهيئة تأليفها واحتياصاتها وكيفيات سيرها.

ومن تم فإن ما صادق عليه المجلس الحكومي مؤخراً لن يفي بالقصد، حيث بات من الضروري أن يتكلف بهمام متابعة إجراءات ومرافق إدماج اللغة الأمازيغية في الميدان التي تخصها، وذلك بعد انقضاء أجل ستة شهور من تاريخ نشر القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية، كما تنص على ذلك المادة 32 من ذات القانون التنظيمي.

وأوضح أنه من خلال مرسل المادتين التي لهم إحداث اللجنة يتضح أنها لجنة بين وزارية، وهذا ما تأكد من إحداثها، وكان من المطلوب أن تكون لجنة مستقلة أو تابعة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لكن كونها لجنة أو بالأحرىالية حكومية يعني أن مهمات التقييم والتتبع التي أوكلت إليها لهم العمل الداخلي للحكومة وقطاعاتها الوزارية والجماعات والإدارات، ولا يمكن أن تقوم بهذه المهام بنزاهة وخبرة واستقلالية كما هو مطلوب، ومن تم ضرورة اضطلاع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره مؤسسة دستورية وحکامتیة، وانطلاقاً من صلاحياته، بمهام التتبع والتقدير الكفري والمستقلة لعمل الحكومة ولجنة الوزارية مستقلة، فيما يتعلق بتنفيذ مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في مجالات الحياة العامة وفي الأجال المحددة وفق مقتضيات القانون التنظيمي والدستور.

كان تحفظنا يتعلق بتبعية دواليب الدولة هي هذه بالذات، حيث تغض الحكومة وغرفتي البريان طرف بالكامل عن القوانين وعن الدستور كلما تعلق الأمر بالأمازيغية، وأخر إبداعاتهما في هذا الباب ما افتره في قانون بطاقة التعريف الوطنية قبل أساساً فقط، ولهذا دعونا في التعديلات المقترنة قبل أربع سنوات إلى تبني الصيغة التالية في المادة 34: « تحدث بقانون هيئة عمومية تتبع وبالاستقلال المالي والإداري تكون مهمتها تتبع وتقديم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية »، والتي كانت تضم ثمانمائة مجموعات متطابقة للدستور والالتزامات الدولية، كما أنها تمثل تراجعاً عن المكتسبات المتقدمة قبلاً وخاصة في مجال التعليم والإعلام. وباعتبارنا قوة اقتصادية لم تخف عند حدود التقد بـ مقتضيات في «المبادرات المدنية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية »، والتي كانت تضم ثمانمائة مجموعات متطابقة من الدستور والمكتسبات المؤسساتية المتقدمة منذ سنة 2001، ومن بين هذه المجموعات التي تم تحفظ عليها واقتراح تعديلها ما ورد في المادة 34 من المشروع، والمتعلق بـ احداث لجنة الرسمية للأمازيغية.

أن رشيد الحافي، باحث ورئيس الجامعة الصيفية، يأن المرسوم الأخير الذي أعدته وصادقت عليه الحكومة في مجلسها، والذي يهمهم تأليف ومهام اللجنة الوزارية التي ستحدد لدى رئيس الحكومة والتي ستتبع تقييم وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لكن كونها لجنة رئاسية مبادرة تشريعية حكومية، بل يتعلق الأمر بتنطبق المادة 34 من القانون التنظيمي للأمازيغية.

وأضاف في تصريح لـ«العالم الأمازيغي» بأن هذا المرسوم تأخر وكان من المفترض أن يتم ذلك من عدة شهور، كما أنتن نسجل تأخر الحكومة والقطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمنشآت العمومية والمؤسسات والهيئات الدستورية في وضع مخططات عملها تضمن إجراءات ومرافق إدماج اللغة الأمازيغية في الميدان التي تخصها، وذلك بعد انقضاء أجل ستة شهور من تاريخ نشر القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية، كما تنص على ذلك المادة 32 من ذات القانون التنظيمي.

وأوضح أنه من خلال مرسل المادتين التي لهم إحداث اللجنة يتضح أنها لجنة بين وزارية، وهذا ما تأكد من إحداثها، وكان من المطلوب أن تكون لجنة مستقلة أو تابعة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لكن كونها لجنة أو بالأحرىالية حكومية يعني أن مهمات التقييم والتتبع التي أوكلت إليها لهم العمل الداخلي للحكومة وقطاعاتها الوزارية والجماعات والإدارات، ولا يمكن أن تقوم بهذه المهام بنزاهة وخبرة واستقلالية كما هو مطلوب، ومن تم ضرورة اضطلاع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره مؤسسة دستورية وحکامتیة، وانطلاقاً من صلاحياته، بمهام التتبع والتقدير الكفري والمستقلة لعمل الحكومة ولجنة الوزارية مستقلة، فيما يتعلق بتنفيذ مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في مجالات الحياة العامة وفي الأجال المحددة وفق مقتضيات القانون التنظيمي والدستور.

صادق المجلس الحكومي على مشروع اللجنوزيرية للأمازيغية الدائمة المكلفة بتبني وتقديم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وبهذه المناسبة وجوب الذكر بما يلي: عندما تمت إحالة مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي على المستوى المؤسسي او التشريعي وهو السمة التي طبعت ولا زالت تطبع السلوك السياسي لرئيسة الحكومة منذ اقرار اقرار الامازيغية لسنة رسمية بدسستور يوليوز 2011 ، وعل توادر الإنتهاكات، واستمرار منطق الانفلات والانفراط بل والتستر على منطق الامازيغية على المستوى المؤسسي رقم 2.20.600 وبعد أن تم طبخه في غياب آية مقاربة الإيجابية حول السير «المثالى» لسلسلة التفعيل، ستكتشف عن تقصير المؤسسات الحكومية وعدم التزامها بتطبيق القانون، على إصدار التقارير الإيجابية حول السير «المثالى» لسلسلة التفعيل، إذ لا تتصور أن اللجنة ستكتشف عن تقصير المؤسسات الحكومية وعدم التزامها بتطبيق القانون، وعلى الحال أن تتعذر على كل فعاليات الحركة الامازيغية و غيرها من اباء الرؤى بشان المرسوم المذكور.

ومما يعزز الفلق، هو استغلال رئيسة الحكومة للظرفية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا، والتي لا زلت تعرف سريان مفعول المرسومين الخاصين بحالة الطوارئ الصحية، و عليه اعتقد ان رئاسة



الحسين ابليح فاعل امازيغي واطار بوزارة التربية الوطنية لـ «العالم الامازيغي» :

حكومة البيجيدي الأولى والمكررة صنعتا المستحيل لغض الطرف عن الدستور وعن القوانين كلما تعلق الأمر بالأمازيغية

و 28 و 29، وهو ما يعني ان الجهات المعنية بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية ليست ملزمة بذلك مباشرة بل يمكنها التكفل بذلك مدداً تصل إلى خمس سنوات، أي إلى غاية 26 يناير 2025، ويمكن أن تصل إلى عشر سنوات، وخمس عشرة سنة، أي إلى 2034.. (إوا سير ع الله).

الأحزاب السياسية لا تدخر جهداً في ملء الدنيا وشغل الناس بصدق قضيّاها الأمازيغية باستعمال تناولٍ صرف هدفه خلق البوز وأذكاء البروباغاندا الحزبية

* فيما يخص تدريس الأمازيغية راسل مجموعة من أساتذة اللغة الأمازيغية وزير التربية الوطنية حول رفضهم لكيفية تدريس الأمازيغية حسب دليل مستجدات المنهج الدراسي للتّعلم الأبتدائي، بصفتك إطّاراً داخل الوزارة، مامدى تجاوب الوزارة مع هذه المراسلة؟ وهل هناك مبادرات من الوزارة لتجاوز ومعالجة ما تضمنه الدليل بخصوص الأمازيغية؟

سؤالك يوميء إلى مراسلة جمعية أستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية لوزير التربية الوطنية والتّكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في شأن كيفية تدبير اللغة الأمازيغية في دليل مستجدات المنهج الدراسي للتّعلم الأبتدائي، وفيه تم التّنصيص على الغلاف الزمني الأسبوغرلي لأنّستاذ (ة) اللغة الأمازيغية (9 أقسام لكل أستاذ)، أي بمعدل ثلاثة ساعات لكل قسم، وهو الشيء الذي وصفته الجمعية بالقرار الذي لم يستند على أي سند قانوني.

وحيث إن المذكورة 130 الصادرة بتاريخ 12 شتنبر 2006، في موضوع تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتكون أستاذتها، والتي تعد في عرف كل الممارسين البيداغوجيين بمثابة الوثيقة الإطار لإرساء تدريس اللغة الأمازيغية، تنص في الصفحة 5 على أن الغلاف الزمني المخصص لمكونات درس اللغة الأمازيغية قد تم تحديده في 3 ساعات أسبوعية في جميع مستويات التعليم الأبتدائي، فضلاً عن تأكيدها على تخصيص أستاذ لتتدرّس اللغة الأمازيغية كلما بلغ عدد الأقسام التي تتدرّس بها ثمانية أقسام، في الصفحة 7 من نفس المصدر؛ وحيث إن المذكورة 116 الصادرة بتاريخ 26 شتنبر 2008 في موضوع تنظيم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، والتي نصت على تخصيص أستاذات وأستاذة أخفاء لتتدرّس اللغة الأمازيغية في مؤسسة أو أكثر، وكلما بلغ عدد الأقسام التي تتدرّس ثمانية أقسام، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك (الصفحة 3)؛ فلا مندوحة من القول إنما إزاء مفارقة وليس ننأى بمديرية المناهج أن تقع فيهم، إذا اعتبرنا أن دليل مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي يرسم السنة الدراسية، يوليز 2020-2021، الذي أشرف مديرية المناهج بالوزارة على إصداره، وثيقة تعكس مجھوداً جباراً لا يمكن إلا تشميشه.

ومن هذا المنطلق، أعتقد أن مديرية المناهج ستنصب بلا شك لدعوات جمعية أستاذة اللغة الأمازيغية من جهة، وكذا لترافع النواب البرلمانيين الذين دخلوا على الخط بشأن هذه القضية.

* **من جهة أخرى، أشرفت على إرسال المراسلة لمجموعة من البرلمانيين، هل عبروا عن أي استجابة لتبني ما جاء في المراسلة؟**

. أولاً أثمن مجھودات جمعية أستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية في التّرافع حول مشروع تعميم تدريس اللغة الأمازيغية والإرتقاء بها وإدماجها السليم والأمثل في مسارات المنظومة التّربوية. كما أثمن ثقتهم في شخصي للقيام ببعض المهام التي يكلفووني بها بحكم تجربتي العرضانية في خدمة اللغة الأمازيغية؛ استاذانا فمنسقاً جهوياً للامازيغية بالأكاديمية الجهوية للتّربية والتّكوين لجهة سوس ماسة؛ فاطاراً بالمصالح المركزية للوزارة. وفي هذا الإطار تواصلت مع ثلثة من النواب والمستشارين البرلمانيين بشأن مضامون رسالة الإشهر الستة، علماً إنما اليوم نحتفل بمرور ستة على صدور القانون التنظيمي 26.16 في الجريدة الرسمية؟... (بقاتش ف التّبرج برئاسة اللجنة؟).

وهذا ما يفسر موقع الأمازيغية في أجندات الأحزاب السياسية؛ التي لا تدخر جهداً في ملء الدنيا وشغل الناس بصدق قضيّاها الأمازيغية باستعمال تناولٍ صرف هدفه خلق البوز وإنذاء البروباغاندا الحزبية في حين يتوارى الجميع عندما يتعلق باستثمار ذات القضايا من داخل المؤسسات لفائدة الأمازيغية.

** حاورته: رشيدة امرزيك

** في نظرى، ألا ترى أن تشكيل لجنة من صلب الحكومة، وفي غياب تام لأى مقايرية تشارکية مع خبراء الشأن الأمازيغي والهيئات الحقوقية، يعطي للحكومة فرصة التّحكم في الأمازيغية وتفعيل ما يتناسب و حاجياتها؟

للأسف أن الحكومة لا تجيد حتى الضحك على الذقون، فهل تتبع وتقييم مسار تفعيل ورش من قامة الأمازيغية من ممكنتها لجنة مطروقة بممثلي القطاعات الحكومية، المعنية نفسها بذلك التفعيل، حسب منطق المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 26.16؟، هل سنتوقع أن يكشّف مثل وزارة العدل عن التّقصير في كفالة الحق، للمتقاضين والشهداء الناطقين بالأمازيغية، في استعمال الأمازيغية والتّواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري والاستنطاق والتحقيق وفي الجلسات بالمحاكم والأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافق والتّبلیغ والطعون والتنفيذ؟، وهل سيحدو حدوه ممثّل قطاع التعليم والثقافة والشباب والرياضة وهلم قطاعات؟ هل التوصية بإحداث هيئة مستقلة عن الأحزاب والحكومة، مادياً وإنجازياً، كما أوصينا بها ضمن مكونات الفعل الأمازيغي المدنى - كانت عبّة؟، ألم يكن دافعنا هو تمكين مؤسسات

الدولة، علّوة على تحديد وجود لاحصيلة ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بموضوعية، من الكشف عن العقبات

والاعطاب التي تحول دون تجويده، والارتقاء به، وخطط تجاوزها، وذلك بعيداً عن التناول الأداتي للأحزاب السياسية.

ألا ترى أن الحكومة تستغل الظرفية التي يعيشها المغاربة لتتمرير مجموعة من القوانين المتعلقة بالأمازيغية والتي تعتبر خارطة طريق لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على أرض الواقع؟

لدي مُسلّمة أن حكومتي البيجيدي، الأولى والمكررة، صنعتا المستحيل لغض الطرف عن الدستور وعن القوانين، كلما تعلق الأمر بالأمازيغية، ولعل آخر صيحاتها في هذا الشأن، ما جنته بيادها في قانون بطاقة التعريف الوطنية، أضف إلى ذلك، إيقاف بث النشرة الإخبارية المخصصة للإعلان عن نتائج الرصد الوابي لكورونا-، وتوسيعها بنشرة باللغتين العربية والفرنسية، في استثناء معرض للأمازيغية.

تراجمات لا يمكن وصفها إلا بالضغط في اتجاه فصل الأمازيغية عن مسار البناء الديمقراطي، وهي المعادلة التي بنت عليها الحركة الأمازيغية نضالاتها منذ نصف قرن.

تحدث غير ما مرة عن سياسة البيجيدي المغرضة، وأفضل استعمال عبارة ذ. أحمد أرحموش الأدق، «السلوك السياسي البائس للحكومة، ونهجها للتحكم بمنطقة الانغلاق والانفراد والتّستر»، وأضراب لك مثلاً على دفوعاتي: أنت تعلمين أن أحكام المادة 35 من القانون التنظيمي رقم 26.16 تنص على أن هذا القانون يدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (أي 26 شتنبر 2019) مع مراعاة أحكام المادتين 31 و32 منه، وهم المادتان اللتان تقيدان تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث تنص مقتضيات المادة 32 على وجوب قيام القطاعات الوزارية والجماعات التّرابية والمؤسسات والمشاتل العمومية والهيئات الدستورية بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية، بكيفية تدريجية، في الميادين التي تخصها، وذلك داخل أجل لا يتعذر ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون التّنظيمي بالجريدة الرسمية.

فهل أعمل السيد رئيس الحكومة صلاحياته لمطالبة هذه القطاعات الوزارية والجماعات التّرابية والمؤسسات والهيئات الدستورية، بتتنفيذ مقتضيات هذه المادة خلال هذه الإشهر الستة، علماً إنما اليوم نحتفل بمرور ستة على صدور القانون التنظيمي 26.16 في الجريدة الرسمية؟... (بقاتش ف التّبرج برئاسة اللجنة؟).

و لusp; الخ السيد رئيس الحكومة - صاحب الصلاحيات الواسعة شرقاً وغرباً- إلى مجهولاته، أن نصرة الأمازيغية، والتعاطي الإيجابي مع المجتمع المدني والسياسي في هذا الموضوع، يقتضي منه جرأة سياسية لتفكيك معضلة المادة 31 من القانون التنظيمي السالف الذكر، هذه المادة تستثنى العديد من مواده من التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بأحكام المواد 4 (الفقرة 2) و 7 و 9 و 10 (الفقرة الأولى) و 12 و 13 و 14 و 20 و 24 و 27

* ما هي قراءتكم لخطوة مصادقة الحكومة على المرسوم القاضي بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

** أعتقد أنه يجب البحث في ثانياً الباب التاسع من القانون رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تبعه، سينبئ لنا أن الأمر يتعلق وكيفيات ادماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، كثما نتبين كنه إحداث la raison d'être الدائمة المكلفة بتبني وتقديم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، والتي حددها المرسوم رقم 20.600.2.

فيالرجوع إلى الباب التاسع الموسّع الموسّع إليه، والمعنون بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تبعه، سينبئ لنا أن الأمر يتعلق بإحداث لجنة تمثل لوحدة قيادة لضمان التّنزيل الأمثل للمقتضيات القانونية للقانون التنظيمي رقم 26.16، بما يعني أننا أمام آلة ذات بعدين: الأول سياسي، يختزل بلوحة التوجهات الكبرى للدولة في موضوع المصالحة مع ملف الأمازيغية وطريق المعاشرة والثاني حكامي/ قانوني، يتغيّر المصاحبة القانونية في توزيع القانون التنظيمي.

إذا كان الأمر ذو صلة بإعطاء دفعة لتفعيل القانون التنظيمي، ولا سيما إعمال أحكام المواد 4 و 6 و 7، والمادتين من 9 إلى 15، والمادتين من 20 إلى 24، والمادتين من 26 إلى 30، المتعلقة بالآجال التي قتناها بحثاً والتي قبلنا بها على علاتها وعلى مضض، وأنذر بها (خمس سنوات، فعشرين سنة) خير يرجى من لجنة

الأخوات التي قتناها بحثاً والآجال التي قتناها بحثاً وعلى مضض، وأنذر بها (خمس سنوات، فعشرين سنة) خير يرجى من لجنة

الطبخ، ولا تقتصر ولادتها جينات بالاستقلال الإداري والمالي المنشودين في مثل هذه اللجن.

فما تبرير رئيس الحكومة لرئيسة اللجنة الوزارية الدائمة؟، فحتى المادة 34 التي تنص على إحداثها، صريحة «بان

حدث لدى رئيس الحكومة لرئيسة اللجنة...»، اللهم إلا أن تكون غاية رئيس الحكومة النيل من الوضع الاعتباري والقانوني للجنة.

وبالعودة إلى المرسوم رقم 20.600.2، نجد يحدد مهام اللجنة في دراسة مخططات العمل والبرامج القطاعية المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، أي الإحالة حصرياً على مقتضيات المادة 32 من القانون التنظيمي 26.16 التي تنص على قيام القطاعات الوزارية والجماعات التّرابية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمؤسسات والهيئات الدستورية بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية...، في الوقت الذي كان ننتظر فيه من اللجنة الاضطلاع بمهمة مصاحبة توزيل مقتضيات القانون التنظيمي بإعمال كنه وجودها كآلية سياسية وقانونية بالدرجة الأولى.

** العديد من الفعاليات الأمازيغية انتقدت الصيغة التي فرّجت بها هذه اللجنة ووصفوها بغير ديمقراطية، ما رأيك؟

حكومة العثماني أضعف ما تكون في مادة الأمازيغية من حكومة ابن كيران، على الأقل سلف العثماني اعترف بأن الملف يتجاوزه وليس بيده حلية، أما حديثك عن نهج العثماني المقاربة التشاركية، فدعني أقول لك: «بُنّاف على العثماني المقاربة التشاركية». الكل يذكر المذكورة التقديمية لسودة مشروع القطاعات العمل والبرامج القطاعية رقم 26.16، التي تشي بلا حشمة ولا حياء، أن هذا القانون قد تم إعداده بمقاييس التّشاركية، والحال أن المجتمع المدني منها براء، وهو ما سبق أن نددت به هيئات المنضوية تحت لواء تنسيقية المبادرة الوطنية للجمعيات الأمازيغية والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة آنذاك.

وما دمنا بقصد المقاربة التشاركية، أنا أتهم الحكومة برمتها، من خلال مختلف القطاعات، والجماعات التّرابية وبباقي الطيف المعني بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بتغييب المقاربة التشاركية في التعاطي مع الشأن الأمازيغي على إطلاقه. فياستثناء قطاعي العدل والأسرة والتضامن، لم يبادر أي طرف إلى نهج المقاربة التشاركية في وضع مخططات العمل بخصوص كيفيات ومراحل إدماج الأمازيغية في الميادين التي تخصها، طبقاً لما تنص عليه المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 20.600.2.

→ les Phéniciens en 814 avant J.-C., dans le nord de la Tunisie. Les Berbères, un peuple indigène, participent avec les colons phéniciens à l'influence de la civilisation carthaginoise. Cette ville va prendre une importance majeure et générer la création de comptoirs commerciaux sur les rives de la Méditerranée. Les traités commerciaux, en 509 et 348 av. J.-C., mentionnent l'exclusivité du commerce de Carthage avec l'Afrique du Nord et l'absence de pillage.

Les guerres puniques : mais des tensions avec l'Empire romain apparaissent. La Sicile devient un enjeu et fait l'objet d'une confrontation. Cela conduit à la 1^{ère} guerre punique, essentiellement navale, qui dure 23 ans, à partir de 261 av. J.-C. Carthage doit payer un lourd tribut à Rome. La 2^{ème} guerre punique met en scène Scipion l'Africain, le proconsul romain, qui, depuis l'Hispanie, part à la conquête de Carthage, qu'il évitera en 209 av. J.-C. La 3^{ème} guerre punique, de 149 av. J.-C. à 146 av. J.-C., répond à la volonté de Rome d'exterminer Carthage, qui sera complètement détruite. Cela conduit à la suprématie de Rome sur tout le bassin méditerranéen et l'Ifrqiya. Mais la civilisation de l'Afrique punique persiste tant sur le plan linguistique que religieux.

Royaume berbère numide : sur les restes de l'empire carthaginois est construit le royaume berbère numide. Il correspond à une partie de l'Algérie, de la Tunisie, du Maroc et de la Libye.^{xii} L'âge d'or de la Numidie est établi en 205 avant J.-C. lorsque Massinissa, roi berbère numide (238 avant J.-C./-148 avant J.-C.), allié des Romains et adversaire de Carthage, unifie les territoires lors de la 2^{ème} guerre punique. Massinissa réussit à préserver l'indépendance de son territoire, tout en permettant son développement économique avec l'agriculture et l'élevage, et en frappant des pièces de monnaie.

Après lui, ses descendants se sont divisés puis ont tenté de réunifier la Numidie. Les Romains ne voyaient pas d'un bon œil un tel développement. Mais Jugurtha, le petit-fils berbère de Massinissa, arriva à vaincre l'armée romaine en 110 avant J.-C. Incapables de gagner sur le plan militaire, les Romains utiliseront un subterfuge pour capturer Jugurtha. Son beau-frère Bocchus le livrera aux Romains en 105 avant J.-C., en échange de quoi Bocchus devient roi de Mauritanie. Il reconquiert la partie occidentale de la Numidie. Celle-ci comprend ce qui est le Maroc actuel, à l'époque le pays de Massaesylos. La partie orientale reste sous le contrôle des Romains.

La conquête romaine : après avoir envoyé des colonies sous l'empereur Auguste, les Romains sont entrés au Maghreb au début de notre ère, en 44 après J.-C. Ils ont créé, sous l'empereur romain Claude, au 1^{er} siècle, 3 provinces romaines dont la plus occidentale, la Mauritanie tingitane (Tanger), correspondant au nord du Maroc. Volubilis, avec ses 30 000 habitants, et Tingis (Tanger) sont des villes importantes. Les indigènes sont d'origine berbère et sont appelés par les Romains les Mauris, plus connus, plus tard, sous le nom de Maures. Les Berbères peuvent obtenir la nationalité romaine, ce qui a permis leur assimilation. Des mariages mixtes existent entre Berbères et Romains. Des fresques romaines dépeignent la vie des Berbères. Dans la société civile: les amphithéâtres et les bains romains sont accessibles aux Berbères. Les jeux romains sont également une distraction pour les Berbères.

Rome et Byzance : au 3^{ème} siècle de notre ère, la Mauritanie Tingitane était rattachée au diocèse d'Espagne, tandis que les autres provinces romaines du Maghreb oriental, la Mauritanie césarienne et la Mauritanie setifiane (ou Prima ou même l'Afrique proconsulaire), étaient rattachées au diocèse d'Afrique, situé à Carthage. Les crises politiques ont conduit à l'affaiblissement de l'Empire romain. Les Berbères, exacerbées par la pression fiscale et la christianisation, se révoltèrent au Maghreb.

L'Empire romain est divisé en 285 après J.-C. entre l'Empire romain d'Occident et l'Empire romain d'Orient par Dioclétien. En 330, Byzance devient la "nouvelle Rome" et Constantinople, le cœur de l'Empire romain d'Orient.

Les vandales et la chute de l'empire romain : en 429, quelques 80 000 vandales ont traversé le détroit de Gibraltar et ont envahi la Mauritanie. Les Maures, de 15 à 20 000 soldats berbères, participent aux pillages et font prisonniers les Romains qu'ils mettent en esclavage. En 455, ils saccagent la ville de Rome pour la deuxième fois, après les Wisigoths en 410 et avant les Ostrogoths en 546.

En 476, l'Empire romain d'Occident disparaît et la dynastie des Vandales disparaît également lorsque l'Empire byzantin ou Empire romain d'Orient, sous Justinien I^{er}, envoie une expédition maritime de Constantinople qui débarque à Carthage en Tunisie et annexe le royaume barbare des Vandales en Afrique du Nord en 533.

Vers 600 après J.-C., l'empire romano-byzantin est à son apogée territoriale, mais de nouvelles menaces apparaissent. Les guerres avec la dynastie sassanide de l'Empire perse entre 602 et 628 vont faire reculer l'Empire byzantin et l'affaiblir. Cela permet aux Arabes de commencer leurs conquêtes islamiques par le Jihad pour contrer l'expansion du christianisme.

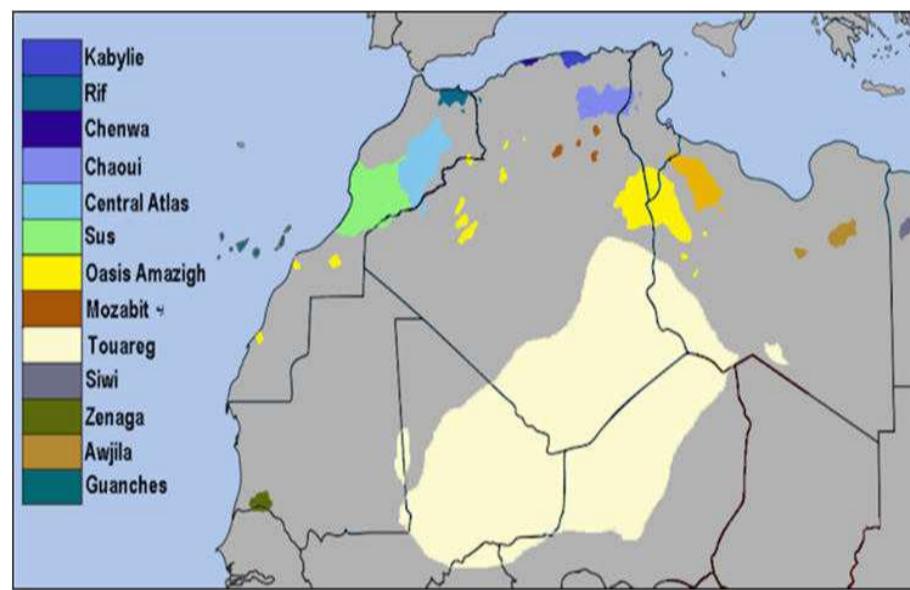
Califat omeyyade de Damas : à la mort du prophète Mohamed, en 632 après J.-C., c'est-à-dire l'an 10 de l'Hégire, une

seule religion, l'Islam a été implantée dans toute la péninsule arabique (l'actuelle Arabie Saoudite). Avec la guerre contre la Perse à partir de 636 et contre l'Empire byzantin, l'Islam s'est répandu en Irak et en Iran à l'est mais aussi à l'ouest en Palestine, en Syrie et en Egypte en 648.

Lors d'une 2^{ème} invasion, en 670, quelques 10 000 cavaliers arabes entrent en Ifriqiya amazigh. Ils étaient dirigés par le gouverneur Oqba Ibn Nafi, le général chargé de la conquête du Maghreb. Ils fondent la ville de Kairouan en Tunisie, afin d'avoir un avant-poste omeyyade en Ifriqiya. En moins d'un demi-siècle, les Arabes ont atteint le Maroc et la côte atlantique vers 682. Mais le corps expéditionnaire des Arabes omeyyades s'est heurté à des tribus berbères alliées aux Byzantins. Oqba meurt en 683 lors d'une embuscade tendue par la Kahina "la devineresse",^{xiii} la reine guerrière berbère. Kairouan est reprise.

Dynasties berbères

Le Maroc a connu sa période d'or du 11^{ème} au milieu du 15^{ème} siècle sous les dynasties berbères : les Almoravides, les Almohades et les Mérinides. Les Berbères étaient des guerriers célestes. Aucune des dynasties musulmanes ou des puissances coloniales n'a jamais pu soumettre et absorber les clans berbères dans les régions montagneuses. Les dernières dynasties – les Almoravides, les Almohades, les Mérinides, les Wattasides, les Sa-



diens et les Alaouites toujours en place – ont déplacé la capitale de Fès à Marrakech, Meknès et Rabat.

Les Almoravides (1056-1147) sont un groupe berbère qui a émergé dans les déserts du sud du Maroc et de la Mauritanie. Le mouvement almoravide ("ceux qui ont fait une retraite religieuse") s'est développé au début du 11^{ème} siècle chez les Berbères Sanhaja du Sahara occidental. Ils ont adopté une forme puritaire d'islam et étaient populaires parmi les dépossédés dans les campagnes et le désert. En peu de temps, ils sont devenus puissants.

L'impulsion initiale du mouvement almoravide était religieuse, une tentative d'un chef de tribu pour imposer une discipline morale et une stricte adhésion aux principes islamiques à ses adeptes. Mais le mouvement almoravide s'est tourné vers la conquête militaire après 1054. En 1106, les Almoravides avaient conquis le Maroc, le Maghreb jusqu'à Alger à l'est et l'Espagne jusqu'à l'Ebre.

Suite à une grande incursion des bédouins arabes d'Égypte à partir de la première moitié du 11^{ème} siècle, l'usage de l'arabe s'est répandu dans les campagnes, et les Berbères sédentaires ont été progressivement arabisés.

Les Almohades (1130-1269) ont déplacé les Almoravides après avoir capturé les routes commerciales stratégiques de Sijilmasa. Ils comptaient sur le soutien des Berbères dans les montagnes de l'Atlas. Les Almohades ont pris le contrôle du Maroc en 1146, ont capturé Alger vers 1151 et, en 1160, ont achevé la conquête du Maghreb central. Le zénith du pouvoir almohade se situe entre 1163 et 1199. Leur empire, dans sa plus grande étendue, comprenait le Maroc, l'Algérie, la Tunisie et la partie musulmane de l'Espagne.

Comme les Almoravides, les Almohades ("unitariens") ont trouvé leur inspiration dans la réforme islamique. Les Almohades ont pris le contrôle du Maroc en 1146, ont capturé Alger vers 1151 et, en 1160, ils ont achevé la conquête du Maghreb central. Pour la première fois, les Maghrébins étaient unis sous un régime local, mais les guerres continues en Espagne ont surchargé les ressources des Almohades, et dans le Maghreb, leur position a été compromise par des conflits entre factions et un renouvellement des guerres tribales.

Bien qu'il s'est déclaré **mahdī, imām et ma'sūm** (chef infatigable envoyé par Dieu), Mohammad ibn Abdallah ibn Tumart a consulté un conseil de dix de ses plus anciens disciples (le fameux ait **rab'in** amazigh).^{xiv} Influencé par la tradition berbère de gouvernement représentatif, il y ajouta plus tard une assemblée composée de cinquante chefs de différentes tribus. La rébellion almohade a commencé en 1125 par des attaques contre des villes marocaines, dont Sous et Marrakech.

Les Almohades ont été affaiblis par leur incapacité à créer un

sentiment d'appartenance à un état parmi les tribus berbères en guerre et par les incursions des armées chrétiennes dans le nord et des armées bédouines rivales au Maroc. Ils ont été contraints de diviser leur administration. Après avoir été vaincus par les chrétiens à Las Navas de Tolosa en Espagne, leur empire s'est effondré.

Les Zayanides : dans le Maghreb central, les Zayanides ont fondé une dynastie à Tlemcen en Algérie. Pendant plus de 300 ans, jusqu'à ce que la région passe sous la suzeraineté ottomane au 16^{ème} siècle, les Zayanides ont maintenu une emprise forte dans le Maghreb central. De nombreuses villes côtières ont affirmé leur autonomie en tant que républiques municipales gouvernées par des oligarchies marchandes, des chefs de tribus des campagnes environnantes ou des corsaires qui opéraient à partir de leurs ports. Néanmoins, Tlemcen, la "perle du Maghreb", a prospéré en tant que centre commercial.

Notes :

1-Cf. Bassett, André. 1952. La langue berbère. Handbook of African Languages 1, ser. ed. Darryl Forde. London: Oxford University Press.

2-Cf. "histoire génétique de l'Afrique du Nord - Genetic history of North Africa , "https://fr.qwe.wiki/wiki/Genetic_history_of_North_Africa

3-Cf. Shatzmiller, Maya. "Le mythe d'origine berbère (aspects historiques et sociaux)," in Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 1983, No. 35 : 145-156.

4-Cf. Charlier, René. "La Numidie vue par Salluste Cirta Regia : Constantine ou Le Kef?" in: L'Antiquité classique, Tome 19, fasc. 2, 1950 : 289-307.

5-Cf. Wester-Ebbinghaus, Reed. "Berbers," in Ancient History Encyclopedia du 27 septembre 2016. <https://www.ancient.eu/Berbers/>

"The Berbers have occupied North Africa, specifically the Maghreb, since the beginning of recorded history and until the Islamic conquests of the 8th century CE constituted the dominant ethnic group in the Saharan region. Modern Berber speakers and cultural practitioners are a minority in North Africa, though Berber groups are considered the descendants of pre-Arab inhabitants of the region. In most classical texts they are referred to as Libyans. A widely-distributed and diverse ethnic group, the ancient Berbers spoke a subset of the Afro-Asiatic languages, linguistically related to that of the Egyptians, Kushites, Arabs, Syrians, Levantine tribes, and Somalis. Known to themselves as Amazigh, the Berbers take their more common name from the Latin barbarus (barbarian), a Roman effort to distinguish the less-developed tribal societies of much of Europe and Africa from their own Hellenic-derived civilization. Libya is a Greek word derived from a regional title, and the term came to be used interchangeably with the concept of Africa."

6- Prince issu de la puissante tribu berbère libyenne des "Mehwesh" (ancêtres de la tribu amazigh des Hawara) le pharaon Sheshong Ier (encore appelé Shoshék ou Sheshnak شيشنق) se hisse sur le trône d'Égypte vers 945 av. J.-C où il fondera la XXII^e dynastie. Quelque temps après son accession au pouvoir, il entreprend une expédition militaire sans précédent depuis Ramsès II contre les deux royaumes hébreuïques du Sud (royaume de Juda) et du Nord (royaume d'Israël). Sa campagne victorieuse nous est rapportée sur le mur méridional du temple d'Amon-Rê à Karnak (ancienne cité de Thèbes et actuelle Louxor en Egypte) où des hiéroglyphes confirment la conquête par le Pharaon Sheshong notamment des places fortes antiques de Gezer et Har Megiddo (Armageddon) édifiées par le Roi Salomon lui-même. Pour éviter la mise à sac de Jérusalem, Roboam, fils du roi Salomon, roi de Juda, a cédé à Sheshong tous les trésors du premier Temple et du palais (v. La Bible, Ancien Testament, Chapitre les Rois XIV, 26). Des ruines de la cité antique de Gezer récemment mises à jour en Israël par les archéologues (<http://www.gezerproject.org/>) mettent en évidence les traces de destruction par le feu de cette place forte antique attribuée par les experts à l'armée de ce pharaon berbère Sheshong Ier. La question reste ouverte et débattue par les experts de savoir si c'est bien ce même roi berbère libyen Sheshong qui aurait également pris l'Arche de l'Alliance au cours de cette campagne militaire en Israël.

7- Cf. Alliou, Youcef. "Histoire d'amour de Sheshong Ier, Roi berbère et pharaon d'Egypte. Contes et comptines kabyles. Paris: L'Harmattan, 2013.

8- Cf. Rouighi, Ramzi. Inventing the Berbers History and Ideology in the Maghrib. Philadelphia, Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2019.

9- <https://www.upenn.edu/pennpress/book/15951.html>
 "Before the Arabs conquered northwest Africa in the seventh century, Ramzi Rouighi asserts, there were no Berbers. There were Moors (Mauri), Mauretanians, Africans, and many tribes and tribal federations such as the Leuathae or Musulami; and before the Arabs, no one thought that these groups shared a common ancestry, culture, or language. Certainly, there were groups considered barbarians by the Romans, but "Barbarian," or its cognate, "Berber" was not an ethnonym, nor was it exclusive to North Africa. Yet today, it is common to see studies of the Christianization or Romanization of the Berbers, or of their resistance to foreign conquerors like the Carthaginians, Vandals, or Arabs. Archaeologists and linguists routinely describe proto-Berber groups and languages in even more ancient times, while biologists look for Berber DNA markers that go back thousands of years. Taking the pervasiveness of such anachronisms as a point of departure, Inventing the Berbers examines the emergence of the Berbers as a distinct category in early Arabic texts and probes the ways in which later Arabic sources, shaped by contemporary events, imagined the Berbers as a people and the Maghrib as their home."

10- Cf. Rouighi, Ramzi. "Race on the mind," in Aeon du 19 septembre 2019. <https://aeon.co/essays/how-the-west-made-arabs-and-berbers-into-races>

11- Cf. <https://www.ethnologue.com/world>

12- Cf. Camps, Gabriel. "Les Numides et la civilisation punique," in Antiquités africaines, 14, 1979 : 43-53. https://www.persee.fr/doc/antaf_0066-4871_1979_num_14_1_1016

13- Cf. HALIMI, Gisèle. La Kahina. Paris : Plon, 2006, réédition Pocket 2009. Cf. aussi :

Ikor, Roger. La Kahina. Paris : Encre, 1979 ; et

Nebot, Didier. La Kahéna, reine d'Ifriquia. Paris : Ed Anne Carrière, 1998.

14- Cf. Bououd, Ahmed. "L'expression du droit coutumier amazigh « azref » : perspective sociolinguistique." <http://bououd.e-monsite.com/medias/files/azref-technolecte-juridique.pdf>

"Le tajmaât ou l'anfañat font partie des institutions qui ont toujours joué un rôle prépondérant dans le maintien des équilibres au sein de la société ; il désigne un mini-conseil composé des représentants des familles. Son rôle est de coordonner et contrôler les activités au sein du village. Il s'agit donc d'une institution traditionnelle administrative, sociale et économique. Il veille au bon fonctionnement des différentes structures et est juridiquement encadré par des lois coutumières azerf.

Les membres de la tribu amazigh se réunissent afin de nommer les représentants de ce mini-conseil, appelé inflas ou ayt rhâin. Ils forment ainsi le tajmaât n taqbt (conseil de la tribu), un comité représentant la tribu, composé des amagh : amghar d iyer, d'agdal, de tawiza et de tawala."

Imazighen : histoire, culture et avenir

Origine

Les Berbères, auto-nommé Amazighs, pluriel Imazighen, descendants des habitants pré-arabes d'Afrique du Nord vivent en communautés dispersées à travers le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, la Libye, l'Égypte, les îles Canaries, le Mali, le Niger et la Mauritanie. Ils parlent plusieurs dialectes de la langue amazighe appartenant à la famille afro-asiatique apparentée à l'ancien égyptien¹. Les populations ancestrales des Berbères sont présentes dans la région depuis le Paléolithique supérieur. En effet, d'après l'*"histoire génétique de l'Afrique du Nord - Genetic history of North Africa"* :

"Bien que l'Afrique du Nord a connu flux de gènes des régions environnantes, il a aussi connu de longues périodes d'isolement génétique, ce qui permet un « marqueur berbère » génétique caractéristique d'évoluer dans les autochtones berbères. Aujourd'hui, ce « marqueur berbère » génétique est toujours trouvé dans les régions et les populations encore parlant principalement les langues berbères, ainsi que dans les îles Canaries, qui était habitée par les Berbères autochtones et par leurs descendants à ce jour. Une étude génétique récente a montré que les Nord - Africains sont génétiquement similaires aux Paléolithique Nord - Africains."¹¹

Toutefois, les origines des Berbères ne sont pas claires ; plusieurs vagues de personnes, certaines venant d'Europe occidentale, d'autres d'Afrique subsaharienne et d'autres encore d'Afrique du Nord-Est, se sont finalement installées en Afrique du Nord et ont constitué sa population indigène.¹¹

Les premières preuves que nous avons des Berbères montrent qu'ils descendent de tribus de l'âge de pierre qui vivaient sur la côte de l'Afrique du Nord aux alentours de 5 000 ans avant Jésus-Christ. En se mêlant, ces tribus de personnes unies par des langues similaires ont établi une identité commune qui est devenue la base de la culture berbère d'aujourd'hui.

Le mot "berbère" lui-même vient probablement du terme égyptien pour "étranger", qui a été adopté par le Grec pour devenir "barbari", qui s'est transformé en mot occidental "barbare". Ce terme désignait avant tout les "gens dont on ne comprend pas la langue", c'est-à-dire les étrangers. Par extension, le mot a signifié "sauvage" ou "non-civilisé". Les Grecs ont utilisé ce mot comme les Égyptiens, comme un terme général pour les étrangers, mais les Berbères se désignaient eux-mêmes comme les "Imazighens" ou "hommes libres".

On trouve des Berbères dans plusieurs pays d'Afrique du nord, dont l'Égypte, les îles Canaries, mais aussi dans des pays du Sahel, entre autres : Mauritanie, Mali et Niger, sans oublier les pays d'accueil que sont la France, l'Espagne, l'Allemagne, la Belgique, les Pays Bas, l'Italie, les États-Unis, le Canada, etc. En fait, les berbérophones sont présents dans une douzaine de pays couvrant près de cinq millions de kilomètres carrés et comptant près de 40 millions de locuteurs. Toutefois, en raison de l'absence de recensements linguistiques fiables, il est difficile d'évaluer le nombre exact des locuteurs des langues berbères pour chacun des pays. Les Berbères ont interagi avec d'autres grandes civilisations de la région nord-africaine pendant des siècles. En particulier, ils ont été soumis par les Phéniciens et les Carthaginois – deux puissantes civilisations méditerranéennes – ainsi que par divers royaumes arabes. À d'autres moments, ils ont établi de puissants royaumes qui se sont disputés le contrôle de l'Afrique du Nord, comme la Numidie.¹¹

En fait, la Numidie est restée un acteur régional majeur jusqu'au premier siècle avant Jésus-Christ, lorsqu'elle est devenue un état client de Rome. Après la chute de Rome, les royaumes berbères ont repris le contrôle d'une grande partie de l'Afrique du Nord-Ouest. Les sultanats berbères en sont même venus à dominer certaines parties de l'Espagne.

Tout au long de cette période, les Berbères ont reçu de nouvelles influences culturelles des terres qu'ils gouvernaient et des personnes qui les dirigeaient. Pourtant, ils ont réussi à conserver un mode de vie particulier qui a fait d'eux l'un des peuples uniques de l'histoire.

Les Berbères sont entrés dans l'histoire du Maroc vers la fin du deuxième millénaire avant J.-C., lorsqu'ils ont établi un premier contact avec les habitants des oasis de la steppe qui étaient peut-être les vestiges des premiers peuples de la savane. Les commerçants phéniciens, qui avaient pénétré dans la Méditerranée occidentale avant le 12^e siècle avant J.-C., ont installé des dépôts de sel et de minerai le long de la côte et le long des rivières du territoire qui est aujourd'hui le Maroc. Plus tard, Carthage a développé des relations commerciales avec les tribus berbères de l'intérieur et leur a versé un tribut annuel pour assurer leur coopération dans l'exploitation des matières premières.

Sur ce point, Reed Wester-Ebbinghaus écrit dans *Ancient History Encyclopedia* :

"Les Berbères ont occupé l'Afrique du Nord, plus précisément le Maghreb, depuis le début de l'histoire et jusqu'aux conquêtes islamiques du VIII^e siècle de notre ère, ils constituaient le groupe ethnique dominant dans la région saharienne. Les locuteurs et praticiens culturels berbères modernes sont une minorité en Afrique du Nord, bien que les groupes berbères soient considérés comme les descendants

des habitants préarabes de la région. Dans la plupart des textes classiques, ils sont appelés "Libyens". Les Berbères anciens, un groupe ethnique diversifié et largement distribué, parlaient un sous-ensemble de langues afro-asiatiques, linguistiquement apparentées à celles des Égyptiens, des Koushites, des Arabes, des Syriens, des tribus levantines et des Somaliens. Connus sous le nom d'Amazigh, les Berbères tirent leur nom plus courant du latin barbarus (barbare), un effort romain pour distinguer les sociétés tribales moins développées d'une grande partie de l'Europe et de l'Afrique de leur propre civilisation d'origine hellénique. Libye est un mot grec dérivé d'un titre régional, et le terme en est venu à être utilisé de manière interchangeable avec le concept d'Afrique."

Les inscriptions trouvées en Égypte et datant de l'Ancien Empire (vers 2700-2200 av. J.-C.) sont les plus anciens témoignages connus de la migration berbère et également les plus anciens documents écrits de l'histoire libyenne. Dès cette période, des tribus berbères gênantes, dont l'une est identifiée dans les archives égyptiennes comme étant les *Levus* (ou "Libyens"), faisaient des raids vers l'est jusqu'au delta du Nil et tentaient de s'y installer. Au cours du Moyen Empire (vers 2200-1700 avant J.-C.), les pharaons égyptiens réussirent à imposer leur suprématie à ces Berbères de l'Est et leur extorquèrent un tribut. De nombreux Berbères ont servi dans l'armée des pharaons, et certains ont atteint des positions importantes dans l'état égyptien. *Un de ces officiers berbères prit le contrôle de l'Egypte vers 950 avant J.-C. et, comme Sheshonq I,¹¹ et gouverna en tant que pharaon.¹¹ On pense que ses successeurs des vingt-deuxième et vingt-troisième dynasties - les dynasties dites libyennes (vers 945-730 av. J.-C.) - étaient également des Berbères.*

Le nom Libye est dérivé du nom par lequel une seule tribu berbère était connue des anciens Égyptiens, le nom Libye a ensuite été appliqué par les Grecs à la plus grande partie de l'Afrique du Nord et le terme Libyen à tous ses habitants berbères. Bien que d'origine ancienne, ces noms n'ont pas été utilisés pour désigner le territoire spécifique de la Libye moderne et de son peuple avant le 20^e siècle, et toute la région n'a d'ailleurs pas été constituée en une unité politique cohérente jusqu'à cette époque. Par conséquent, malgré la longue et distincte histoire de ses régions, la Libye moderne doit être considérée comme un nouveau pays, dont la conscience et les institutions nationales sont encore en développement.

Les tribus berbères à la réputation guerrière ont résisté à l'expansion de la colonisation carthaginoise et romaine avant l'ère chrétienne, et elles ont lutté pendant plus d'une génération contre les envahisseurs arabes du 7^e siècle qui ont répandu l'Islam en Afrique du Nord par des conquêtes militaires.

Les Berbères ont une longue et ancienne histoire, dont une grande partie a été négligée parce que le peuple ancien n'avait pas de langue écrite. Le premier indice de leur histoire a été la découverte de peintures rupestres. En effet, des peintures rupestres nord-africaines vieilles de 12 000 ans ont été découvertes à Tadrart Acacus, en Libye. Nombre de ces peintures représentent des activités agricoles et des animaux domestiques. Des peintures ont également été trouvées au Tassili n'Ajjer, dans le sud-est de l'Algérie.

À partir de 2000 avant J.-C. environ, les langues berbères se sont répandues vers l'ouest, de la vallée du Nil jusqu'au Maghreb, en passant par le nord du Sahara. Au premier millénaire avant Jésus-Christ, leurs locuteurs étaient les habitants natifs de la vaste région rencontrée par les Grecs, les Carthaginois et les Romains. Une série de peuples berbères – Mauri, Masaesyli, Massyli, Musulami, Gaetuli, Garamantes – ont ensuite donné naissance à des royaumes berbères sous influence carthaginoise et romaine. Parmi ces royaumes, la Numidie et la Mauritanie ont été officiellement incorporées à l'Empire romain à la fin du 2^e siècle avant J.-C., mais d'autres sont apparus à la fin de l'Antiquité à la suite de l'invasion vandale de 429 après J.-C. et de la reconquête byzantine (533 après J.-C.) pour être supprimés par les conquêtes arabes des 7^e et 8^e siècles après J.-C.

On peut, d'ores et déjà, distinguer deux principales cultures berbères : celle du nord (**Méditerranée**) et celle du sud (**Sahara et Sahel**). Les Berbères du nord on peut les appeler **Imazighen** et ceux du sud **Touaregs**. Les **Imazighen** sont surtout sédentaires avec une minorité nomade et les Touaregs sont surtout nomades. Les Imazighen on les trouve de la vallée de Siwa en Egypte jusqu'aux îles Canaries en passant par la Libye, la Tunisie, l'Algérie et le Maroc. Les Touaregs au Mali, Niger et une infime partie au Burkina Faso.

Toutefois, il faut signaler que pour certains intellectuels panarabes, comme Ramzi Rouighi,¹¹ professeur des études sur le Moyen Orient et l'histoire à Southern California University, les Imazighen n'ont jamais existé, ils sont une pure invention du colonialisme européen pour contrer les Arabes et justifier leur acte. Une contradiction majeure dans son argument est qu'il ne rejette pas l'existence du grand ouvrage d'Ibn Khaldoun (mort en 1404), Kitāb al Ibar dont le troisième livre fournit l'histoire des Berbères et des dynasties qui ont régné dans la Maghreb

au 15^e siècle. Traduit en français en 1858, le livre a servi, selon Rouighi, à établir une conception ethnique de l'indigénat berbère pour les puissances coloniales françaises qui ont érigé une opposition fondamentale entre les deux groupes (Arabes et Berbères) censés constituer les populations indigènes d'Afrique du Nord. Toutefois, Rouighi oublie que les Arabes de souche n'ont jamais été indigènes de cette région, ils sont venus en envahisseurs militaires lors de la conquête islamique au 7^e siècle.

L'ouvrage, en question, est présenté par son éditeur dans les termes suivants :¹¹

"Avant la conquête de l'Afrique du Nord-Ouest par les Arabes au 7ème siècle, affirme Ramzi Rouighi, il n'y avait pas de Berbères. Il y avait des Maures (Mauri), des Mauretanians, des Africains et de nombreuses tribus et fédérations tribales comme les Leuthae ou les Musulami ; et avant les Arabes, personne ne pensait que ces groupes partageaient une ascendance, une culture ou une langue commune. Certes, il y avait des groupes considérés comme barbares par les Romains, mais "Barbare", ou son équivalent, "Berbère", n'était pas un ethnonyme, et n'était pas exclusif à l'Afrique du Nord. Pourtant, il est courant aujourd'hui de voir des études sur la christianisation ou la romanisation des Berbères, ou sur leur résistance aux conquérants étrangers comme les Carthaginois, les Vandales ou les Arabes. Les archéologues et les linguistes décrivent couramment des groupes et des langues proto-berbères dans des temps encore plus anciens, tandis que les biologistes recherchent des marqueurs d'ADN berbères qui remontent à des milliers d'années. En prenant comme point de départ l'omniprésence de ces anachronismes, "Inventing the Berbers" examine l'émergence des Berbères en tant que catégorie distincte dans les premiers textes arabes et sonde les façons dont les sources arabes ultérieures, façonnées par les événements contemporains, ont imaginé les Berbères comme un peuple et le Maghreb comme leur foyer."

Dans le même train de pensée, le même intellectuel panarabe, exprime à haute voix son idéologie soutenue par la majorité des Arabes qui nient l'existence d'autres ethnies dans le monde arabe politique et non géographique :¹¹

"Les Européens, qui s'accrochaient au nom de "Moor" pour désigner leur peuple, appelaient le pays "Barbary", un mot qui, selon eux, n'avait rien à voir avec les Berbères. Pendant quelques décennies au 19ème siècle, les Français ont commencé à essayer de régler tout cela et à concevoir une nouvelle façon de représenter les habitants, une façon qui a adapté les nomenclatures indigènes au projet de colonialisme français en Algérie. Ce faisant, la Barbarie a cédé la place à l'Afrique du Nord, les Arabes sont devenus des Sémites orientaux, et les Berbères sont devenus une race blanche - ou du moins non noire - et les véritables habitants indigènes (indigènes, autochtones) de l'Afrique du Nord.

Aujourd'hui, le nom accepté pour tous les Berbères, de l'est de l'Égypte à l'Atlantique, est Imazighen (singulier : Amazigh, prononcé /Pa.ma.'zi.B/), le nom d'une tribu du centre du Maroc. Contrairement au berbère, qui évoque un "barbare", ce nom est généralement accompagné de l'explication fantaisiste mais évidente qu'il s'agit d'une traduction d'"hommes libres".

Par contre, pour Ethnologue¹¹, revue scientifique internationale, les Berbères sont une réalité linguistique, ethnographique et anthropologique de l'Afrique du Nord et du Sahel et classe ainsi les langues berbères dans la famille afro-asiatique (chamito-sémitique).

Histoire

La période libyenne : à l'époque préhistorique, l'Afrique du Nord était peuplée par les Libyens à l'ouest du Nil. Les Égyptiens mentionnent les Libyens au 12^e siècle avant J.-C. Le temple du pharaon Sethi Ier, père de Ramsès II, présente 4 Libyens en costume. Les Grecs, dans leurs écrits d'histoire, parlent également des populations libyennes. A l'époque, la Libye ancienne avait des échanges avec les Grecs, les Phéniciens et les Égyptiens.

La période phénicienne : vers 1200 av. J.-C., une accalmie dans les affrontements entre les empires égyptien et hittite permet à la Phénicie de prendre son autonomie. Situées dans la région de l'actuel Liban/Syrie, les populations phéniciennes ont développé de nombreux comptoirs commerciaux dans et autour de la Méditerranée. Grands navigateurs, bons commerçants et artisans, les Phéniciens ont développé un réseau commercial très étendu. Ainsi, Tingis (Tanger), et Carthage sont devenues deux villes-comptoirs importantes dans leur réseau commercial de la Méditerranée.

L'ère punique : Les Phéniciens s'installent également de façon permanente dans les comptoirs, pour créer des cités, comme dans le cas de Carthage, "Qart Hadasht" en punique. Carthage, en Tunisie, qui était devenue très puissante, allait prendre le dessus sur ses concurrents. On parle alors de la civilisation carthaginoise ou "punique" a été fondée par



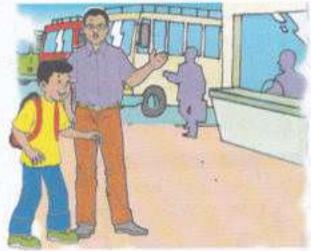
DR MOHAMED CHTATOU*

8- ⓂⓂⓂ○

oΛ *QY, oDUMY



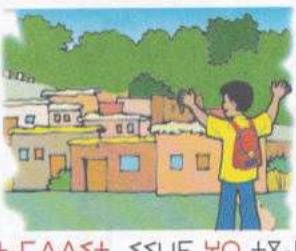
ΣKKO θQ.ΦΣC *ΣCC.
ΣKKO



ΣΘY. θQ.ΦΣC +ΣE.O+ *X 800ΣL.
ΣΘY. X.



ΣK. θQ.ΦΣC ΛX oΘIεΛΛ.ο
ΣK. ΛX.....



+oCΛΛε+, ΣΣUE YO +X.Ο.
+oCΛΛε+.... YO.....



+ΣUCC. II, +CBI +DΛCBI+ +CΕΖΟΙ+ ΛX +ΛΛ.Ο+.
..... +CBI +DΛCBI+ +CΕΖΟΙ+ .. +ΛΛ.Ο+.



oRΛ +CΛΛε+, ΥΙΙΙΙ ΗΗΗΗθΕΣ. ΛX 800ΣΟ.
oRΛ +CΛΛε+, ΥΙΙΙΙ ΗΗΗΗθΕΣ. 800ΣΟ.

oΘIεΛΛ.Ι +8+H.Σ+

138

8- ⓂⓂⓂ○

oΛ *QY, oDUMY



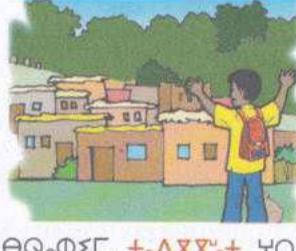
ΣKKO θQ.ΦΣC *ΣKK.
ΣKKO



ΣΘΕΣ θQ.ΦΣC +ΣE.O+ X 800ΣL.
+ΘΕΣ X.....



ΣΙΕΣ θQ.ΦΣC X 800ΣΛΛ.ο. ΣΣUE θQ.ΦΣC, +oΛXX.ο+, YO o*Q.ο.
+ΙΕΣ X..... +ΣΣUE , +oΛXX.ο+, YO



oΘKK. II, CBI oΣ+ 8X.Ο X +ΛΛ.Ο+.
....., CBI oΣ+ 8X.Ο .. +ΛΛ.Ο+.

X ΣΣUE, X oΛXX.Ο X 800ΣΟ.
X ΣΣUE, X oΛXX.Ο .. 800ΣΟ.

140

8- ⓂⓂⓂ○

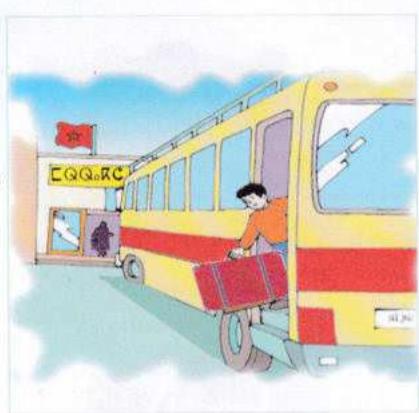
oΛ oDUMY

ΙCC, ΣΣΕΛΛεY *ΣCC YO Σ.ΟΚΕ.ο.

ΣKK, +ΣΣΕΛΛεΣΛ *ΣCC YO Σ.ΟΚΕ.ο.

I+++, ΣΣΕΛΛεΛ *ΣCC YO Σ.ΟΚΕ.ο.

I+++, +ΣΣΕΛΛεΛ *ΣCC YO Σ.ΟΚΕ.ο.



ΙCC, ΣΣUEY YO ΗΛΘΩΣΕ.ο.

ΣKK, +ΣΣUEΛ YO ΗΛΘΩΣΕ.ο.

I+++, ΣΣUE YO ΗΛΘΩΣΕ.ο.

I+++, +ΣΣUE YO ΗΛΘΩΣΕ.ο.

ΙCC, ΘΘΕΛΛεΣΛ +ΔΙΟΚΣΕ+ ΣΙΞ ΛX Σ.Ο.Κ.Ο.Π.Ι.

ΣKK,

I+++,

I+++,

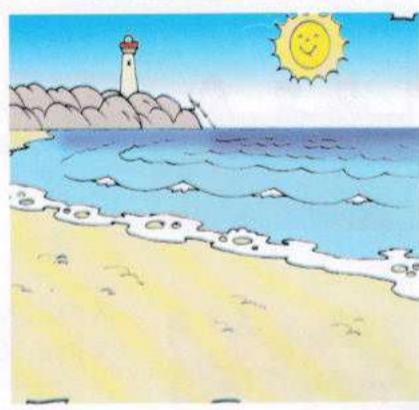


ΙCC, οΖΖ. ΣΣΣ ΛX 8Ε+Σ.ο.

ΣKK,

I+++,

I+++,



oΘIεΛΛ.Ι +8+H.Σ+

139

8- ⓂⓂⓂ○

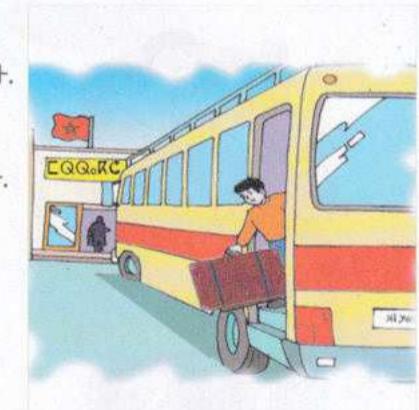
oΛ oDUMY

ΙKK, ΣΣUEY YO Σ.Ο.Κ.Ο.Κ. +oΛXX.ο+.

ΣKK, +ΣΣUEΛ YO Σ.Ο.Κ.Ο.Κ. +oΛXX.ο+.

I+++, ΣΣUE YO Σ.Ο.Κ.Ο.Κ. +oΛXX.ο+.

I+++, +ΣΣUE YO Σ.Ο.Κ.Ο.Κ. +oΛXX.ο+.



ΙKK, ΣΣΕΛΛεY *ΣCC YO o*Q.ο.

ΣKK, +ΣΣΕΛΛεΣΛ *ΣCC YO o*Q.ο.

I+++, ΣΣΕΛΛεΛ *ΣCC YO o*Q.ο.

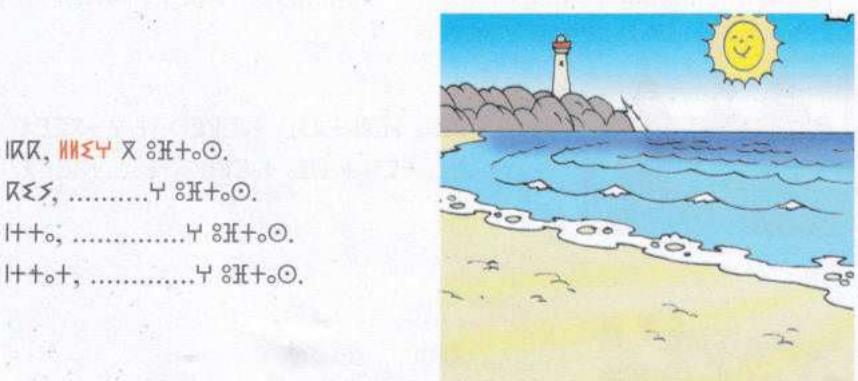
I+++, +ΣΣΕΛΛεΛ *ΣCC YO o*Q.ο.

ΙKK, ΗΗΣΥ X 8Ε+Σ.ο.

ΣKK,

I+++,

I+++,



oΘIεΛΛ.Ι +8+H.Σ+

141

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE INTERPELLE LE CONSEIL DES DROITS DE L'HOMME DES NATIONS UNIES SUR LES DROITS DES AMAZIGHS AU MAROC

A Son Excellence Mme. Elisabeth TICHY-FISSLBERGER, Présidente du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies

Objet : Demande d'interroger les autorités marocaines en faveur de respect des droits des Amazighs et de la libération des détenus politiques du « Hirak du Rif ».

Excellence,

A l'occasion de la 45ème Session du Conseil des droits de l'Homme qui se tient actuellement à Genève du 14 septembre jusqu'au 6 octobre, M. Omar Zniber, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, a déclaré, ce mardi dernier 15 septembre, que le Maroc est attaché sans faille à l'architecture onusienne des droits de l'Homme et il a souligné qu'il s'est préoccupé par « la montée du racisme systémique et le discours de la haine raciale, qui continue de s'exprimer et d'être assumé dans de nombreux pays, en contradiction avec les engagements consignés dans la Charte des Nations Unies ».

Malheureusement, ce qui appelle notre spéciale attention c'est cette façon de généralisation et d'omettre ouvertement les violations flagrantes des droits humains au Maroc, et plus concrètement des droits des citoyen-e-s Amazighs, victimes d'une large discrimination raciale à leurs encontre. En effet, lorsque les Nations Unies à travers la Rapporteur spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée, Mme. Tendayi Achiume, qui s'est rendue au Maroc du 13 au 21 décembre 2018 et qui a eu le mérite d'évaluer dans son rapport du 28 mai 2019 (1), sur le terrain, la flagrante discrimination raciale à l'encontre des Amazighs, ni le président du gouvernement, ni aucun de ces ministre n'avaient osé répondre aux allégations et recommandations onusiennes!

Rappelons bien que la Rapporteur spéciale avait appelé, depuis mai de l'année dernière, les autorités marocaines à adopter des mesures concrètes visant à éliminer et à prévenir le racisme et la discrimination raciale, comme par exemple:

* Adopter un cadre juridique, des dispositions législatives et des mesures concrètes et de politique global de lutte contre la discrimination qui met en application l'intégralité des dispositions relatives à l'égalité raciale de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, conformément aux recommandations du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale...

* Envisager l'adoption de mesures spéciales pour garantir aux groupes défavorisés, dans des conditions d'égalité, la pleine jouissance des droits de l'homme et des libertés fondamentales.

* Intensifier les efforts pour faire en sorte que les Amazighs ne soient pas victimes de discrimination raciale dans l'exercice de leurs droits fondamentaux, notamment en ce qui concerne l'éducation, l'accès à la justice, l'accès à l'emploi et aux services de santé, les droits fonciers et les libertés d'opinion et d'expression, de réunion pacifique et d'association.

Ainsi, le gouvernement actuel, sous la présidence de Dr. Saâd-Eddine El Othmani, n'a pratiquement rien entrepris de mesures ni d'initiatives gouvernementales en faveur d'y remédier à cette préoccupante attitude discriminatoire de l'Etat marocain à l'encontre de ses populations autochtones. Malgré le fait que la constitution consacre désormais dans son article 5 que « l'amazigh constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception », et l'adoption de la loi organique pour la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazigh par les deux chambres du parlement, depuis déjà une année entière.

Au contraire, le gouvernement marocain s'est



entêté à poursuivre sa politique d'apartheid institutionnalisé anti-amazigh, comme en atteste les mesures adoptées par certains ministres et dont nous allons vous exposer quelques exemples.

Commencant par le ministre de l'Intérieur, M. Abdellouafi Laftit, se réjouit d'avoir imposé l'adoption de la nouvelle loi sur la carte électronique d'identité nationale, en défiant les appels de la société civile et des partis politiques, sans intégrer la langue amazighe ni sa graphie tifinagh, en violent carrément les statuts de la constitution et la loi organique N°26.16. Sachant que cette nouvelle carte nationale électronique d'identité (CIEN) consacre au moins trois types de discrimination: discrimination raciale en continuant dans sa politique de négation de l'officialité de la langue amazighe, discrimination de genre qui promeut une société patriarcale et polygame, et une discrimination sociale en identifiant plus facilement les personnes à faibles ressources (les pauvres) ! En plus, et n'oubliant pas que c'est le ministère de l'Intérieur qui était à l'origine de la fausse accusation de « séparatistes » qu'il a collé aux manifestants pacifistes des événements du Mouvement populaire au nord du Maroc (connu sous le nom arabe de « Hirak Rif » et « Amussu n Rif » en amazigh), orientant tout le gouvernement à privilégier une attitude plus sécuritaire que politique, condamnant des jeunes qui revendent du l'emploi et des infrastructures à des peines de prison à des dizaines d'années ! Des jeunes qui croupissent dans les prisons pour avoir simplement osé revendiquer leurs droits économiques et sociaux, tels la construction d'universités et d'hôpitaux, en l'occurrence d'un hôpital spécialisé en traitements oncologiques.

Toujours, ce même ministre, en prétextant la lutte contre la propagation de Covid-19, il s'entête à fermer incessamment les frontières de Melilla et Ceuta en continuant le blocus de milliers de ses compatriotes rifains travailleurs transfrontaliers d'accéder à leurs postes de travail, depuis plus de six mois, violent ainsi tous les droits des travailleurs transfrontaliers qui garantit la Charte onusienne et les textes de l'OIT !

Autres des plus mauvaises et plus graves mesures de ce gouvernement ce sont, sans aucun doute, celles prises par le ministre de l'Education Nationale et actuel porte-parole du gouvernement. M. Said Amzazi a complètement exclu l'intégration de la langue amazighe dans l'éducation préscolaire et continue à bloquer sa généralisation dans le cycle primaire. De ce fait, il continue à ignorer volontairement l'importance capitale de la langue maternelle dans l'enseignement primaire et préscolaire.

Il ne voudrait pas admettre que l'échec perpétuel de l'école marocaine est dû au fait qu'elle n'a jamais respecté les recommandations de l'UNESCO, à savoir de préconiser l'insertion de la langue maternelle dans l'enseignement primaire dès les premières années. C'est que le célèbre linguiste français Alain Bentolila insiste lorsqu'il déclarait que : « les systèmes éducatifs de certains pays, aussi coûteux qu'ils soient, sont devenus des machines à fabriquer de l'analphabétisme et de l'échec scolaire parce qu'ils n'ont jamais su (ou voulu) résoudre la question qui les détruit : celle du choix de la langue d'enseignement. Ils conduisent des

élèves à des échecs cruels parce que l'école les a accueillis dans une langue que leurs mères ne leur ont pas apprise et c'est pour un enfant une violence intolérable... c'est sur la base solide de leur langue maternelle qu'on leur donnera une chance d'accéder à la lecture et à l'écriture et que l'on pourra ensuite construire un apprentissage ambitieux des langues officielles. » (2).

Ni avant la pandémie de Covid-19, ni après, le ministre Amzazi n'a pas doté de postes budgétaires pour recruter des enseignants en langue amazighe. Déjà le Comité onusien des droits économiques, sociaux et culturels qui avait examiné le quatrième rapport périodique du Maroc sur l'application du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, tenus à Genève les 30 septembre et 1er octobre 2015, recommandait au Maroc d'adopter la langue Amazigh comme une des langues officielles de l'État et de redoubler ses efforts pour offrir l'enseignement primaire, secondaire et universitaire en Amazigh (3). Selon le rapport d'Achiume, il faudrait au moins 100 000 professeurs pour enseigner l'amazighe aux 5 millions d'élèves du primaire (et de préscolaire).

Le ministre des affaires étrangères, de la coopération africaine et des marocains résidant à l'étranger, M. Nasser Bourita, continue, lui aussi, à agir comme si la langue amazighe n'est plus officielle et les cadres de son ministère ainsi que ceux de l'Education nationale s'obstinent à ne pas l'inclure dans les programmes de conventions bilatérales avec des pays d'accueil européens, notamment les accords bilatéraux concernant les « Enseignements de Langue et de Culture d'Origine (ELCO) », mis en œuvre sur la base d'une directive européenne du 25 juillet 1977 visant à la scolarisation des enfants des travailleurs migrants.

De même pour le ministère des Affaires Islamiques et des Habous, il se comporte comme si la langue amazighe n'est pas de tout officielle et comme s'il n'existe pas de loi organique adoptée par les deux chambres du parlement à son sujet. Lui aussi continue à utiliser uniquement la langue arabe dans les programmes de l'alphabétisation des adultes, comme le fait d'ailleurs l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabetisme (ANLCA). Cette dernière fait objet de détournement de ses objectifs et de fonds financiers qui lui sont dédiés! Etc.

Ce qui est incroyablement bizarre et complètement incompréhensible c'est que le président de gouvernement, les ministres de l'Intérieur, de l'Education nationale et des Affaires islamiques sont tous des Amazighs et des amazighophones, qui ne respectent pas ni leur langue maternelle qu'est la langue amazighe, ni leur identité autochtone ni leur civilisation africaine !!!

En définitive, et pour toutes ces raisons évoquées ci-dessus, en vous remerciant d'avance de votre diligence à interroger les autorités marocaines, afin de les conseiller de changer de cap et de les rappeler à l'ordre afin de se conformer au droit international, au respect scrupuleux des droits humains, et à traduire sur le terrain les recommandations de l'ONU et de procéder à l'arrêt sur le champ de toute politique d'agression, de discrimination et de négation à l'encontre des Amazighs, et de procéder à la libération de tous les détenus de la contestation sociale du Hirak Rif qui restent dans les geôles marocaines.

Veuillez agréer, Excellence Madame la Présidente TICHY-FISSLBERGER, l'assurance de notre considération forte distinguée.

Signé: Rachid RAHA, – Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

Notes :

(1)- <https://undocs.org/pdf?symbol=fr/A/HRC/41/54/Add.1>

(2)- www.leconomiste.com/article/1053276-si-l-ecole-ne-parle-pas-la-langue-de-ses-eleves

(3)- <http://apsinfo.blogspot.com/2015/10/rapport-de-lexamen-periodique-du-maroc.html>

A RENTRÉE SCOLAIRE EXCEPTIONNELLE, BANK OF AFRICA MET EN PLACE DES MESURES EXCEPTIONNELLES POUR ACCOMPAGNER PARENTS ET ÉTUDIANTS EN TOUTE SÉRÉNITÉ

Dans la continuité des mesures prises par la banque pour soutenir ses clients dans le contexte exceptionnel COVID-19, BANK OF AFRICA met à la disposition des parents et des étudiants un ensemble de solutions de financement des études, de la maternelle au supérieur, à des conditions inédites, pour les accompagner pendant la rentrée scolaire 2020/2021.

BANK OF AFRICA met à la disposition de ses clients un ensemble de mesures exceptionnelles et avantageuses, étudiées de façon à leur permettre une rentrée scolaire sereine et sans contraintes financières. Ces mesures portent sur des offres de financement des études pré-bac ainsi que des études supérieures aussi bien au Maroc qu'à l'étranger.

Proposées à des taux promotionnels avec exonération sur les frais de dossier jusqu'au 30 novembre 2020, les offres de financement se présentent comme suit :

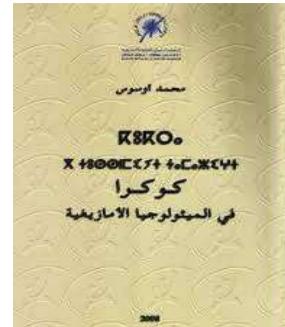
Pour le financement des études pré-bac :
Proposé à un taux promotionnel avec exonération sur les frais de dossier, ce prêt allant jusqu'à 70 000 DHs offre la possibilité aux tuteurs d'assurer le financement des frais de scolarité de leurs enfants de la maternelle au baccalauréat.

Pour le financement des études supérieures :

Au Maroc :
– Le crédit Enseignement+ : BANK OF AFRICA octroie un prêt à hauteur de 250.000 DHs, à raison de 50 000 dhs/année d'étude, destiné à financer les frais de scolarité dans les instituts de l'enseignement supérieur privé, reconnus par l'état. Proposé à un taux promotionnel avec exonération sur les frais de dossier, il offre aux tuteurs la possibilité de bénéficier d'un différé allant jusqu'à 6 ans sur une durée de remboursement s'étalant sur 12 ans.

– Le crédit Enseignement+ Complémentaire: destiné à financer le reliquat des frais de scolarité, au-delà des 50 000 DHs couverts par Enseignement +, ce prêt aux conditions avantageuses peut être étalé sur une période de 6 ans.

A l'étranger :
– Le crédit Etudes à l'étranger : BANK OF AFRICA met à la disposition des étudiants souhaitant poursuivre leurs études supérieures à l'étranger un prêt avantageux de 200.000 DHs servant à financer tous frais autorisés à être transférés par l'Office des changes (allocation départ scolarité, frais de séjours, loyers...). Accordant une place stratégique à l'innovation des offres et résolument engagée à entretenir une relation de proximité avec toutes les catégories de clients et à les accompagner du mieux possible durant cette conjoncture exceptionnelle à travers des offres sur mesure et adaptées à leurs besoins, BANK OF AFRICA traduit ainsi son engagement fort et son positionnement de banque connectée à l'avenir et en permanence à son écosystème.



DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 236-237 / SEPTEMBRE - OCTOBRE 2020 - 2020/2970 - PRIX: 5 DH

L'AMBASSADEUR DE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE AU MAROC REÇOIT UNE DÉLÉGATION AMAZIGHE

En réponse de la correspondance envoyée au ministre fédéral des Affaires étrangères de la République Fédérale d'Allemagne, M. Heiko MAAS de la part d'une cinquantaine d'ONGs amazighe, l'Ambassadeur d'Allemagne au Maroc, Dr. Götz SCIMIDT-BREMME, vient de recevoir une délégation amazighe afin de discuter des questions se référant aux droits des Amazighs.

La délégation amazighe était composée par Rachid RAHA, président de l'Assemblée Mondiale Amazighe, Amina IBNOU-

CHEIKH, présidente déléguée pour le Maroc de l'AMA, Mme. Belkiss AL ANSARI, présidente de la Fondation MOHAMED ALI AG TAHER AL ANSARI, Asmae AL ANSARI et Dr. Mohamed CHTATOU.

La discussion s'est centrée sur la question de l'officialisation de la langue amazighe et de son enseignement au sein des communautés amazighes en Europe, et plus particulièrement en Allemagne. Monsieur l'ambassadeur a mis l'accent sur la possibilité d'impliquer activement le tissu associatif de la diaspora amazighe en Allemagne dans la formation et l'enseignement de la langue amazighe.

Rachid Raha a rappelé, que dans une lettre ouverte adressée antérieurement à la Chancelière allemande Angela Merkel, il avait souligné que : « si la majorité des jeunes issus de l'émigration tombe dans la délinquance, – dont une infime partie a été séduite par les thèses du djihadisme-, c'est que « l'école allemande » du pays d'accueil n'a pas réussi leur intégration scolaire. C'est qu'ont observé les responsables éducatifs dans les années soixante et soixante dix, et qui ont eu le mérite de développer et d'appliquer le programme éducatif basé sur l'ELCO, à savoir « l'enseignement des langues et cultures d'origines ». Ce qui a poussé le ministère de l'éducation nationale à l'époque de passer des accords avec les pays émetteurs de l'émigration, pour dispenser de manière complémentaire des cours de langues espagnole, portugaise, italienne, polonaise, turque et arabe... Les résultats étaient spectaculaires : les écoliers d'origine espagnole, portugaise, italienne, ... y inclus ceux qui sont musulmans et d'origine turc, ont tous amélioré leur rendement, l'échec scolaire s'est réduit notablement, et par conséquent, ils ont bien réussis leur intégration sociale et socioprofessionnelle; cela n'a pas été le cas des élèves d'origine marocaine, dont les résultats sont devenus pire qu'avant. La cause se trouvait dans le simple fait que ces enfants d'origine marocaine n'étaient pas des « Arabes », ils n'étaient pas de culture arabe ni connaissaient la langue arabe. Ils ne



comprenaient rien aux enseignants marocains parce que ces enfants étaient (et le sont toujours) presque tous des Amazighs, des berbères originaires des montagnes du Rif. Si les élèves turcs comprenaient parfaitement les enseignants envoyés par le gouvernement d'Ankara, les élèves d'origine marocaines ne comprenaient pas du tout les enseignants arabophones. Ces derniers ont permis d'accentuer leur « crise d'identité », de les sous-valoriser et de les condamner aux marges de la société, à élargir les poches de la délinquance, à multiplier les réseaux du trafic de drogue et dont certains terminent fatallement à se convertir en 'bombes humaines' ... ».

La discussion a mis en relief l'importance d'inclure la langue amazighe dans les programmes de conventions bilatérales, notamment les accords bilatéraux concernant les « Enseignements de Langue et de Culture d'Origine (ELCO) ».

Par rapport à la question de faire traduire en amazighe et écrire en graphie tifinagh les écrits et les plaques de signalisation des institutions diplomatiques se trouvant au Maroc, monsieur l'ambassadeur a répondu par l'affirmatif, en ayant déjà pris l'initiative de le faire pour son ambassade.

Les discussions ont duré une heure et demi où il y a eu des échanges d'idées et d'opinions sur divers thèmes dont celui de la régionalisation et le nouveau modèle de développement et l'importance de développement local et durable. Dans ce sens, l'ambassadeur allemand a signalé que son ambassade soutient certains projets dans certaines localités montagneuses. Aussi, il a conseillé la délégation amazighe de se mettre en contacts avec les fondations allemandes installées au Maroc.

** En Photo M. L'Ambassadeur Dr. Götz SCIMIDT-BREMME avec la délégation amazighe devant l'écriteau de l'Ambassade où il est inclus la langue amazighe.

LE PRÉSIDENT FRANÇAIS EMMANUEL MACRON SE PENCHE SUR LE DOSSIER DE LA GUERRE CHIMIQUE CONTRE LES POPULATIONS CIVILES DU RIF MAROCAIN



Après François Hollande, Emmanuel Macron, Président de la République française, vient de répondre à la requête de l'Assemblée Mondiale Amazighe au sujet du dossier de la réparation des préjudices causés par la guerre chimique contre le Grand Rif.

A travers le commissaire en chef de 1ère classe, M. Jean LE ROCH, de l'Etat-Major Particulier de la Présidence de la République, Macron a répondu au président de l'Assemblée Mondiale Amazighe, Rachid RAHA, qui avait envoyé un courrier à l'occasion du 99e anniversaire de la bataille d'Anoual, le 21 juillet dernier, au sujet de l'utilisation des armes chimiques de destruction massive par les Etats espagnol et français contre les populations civiles rifaines durant la Guerre du Rif de 1921 à 1927 aux fins de réparation des préjudices causés par les dites armes chimiques de destruction massive, au demeurant prohibées par le droit international.

M. LE ROCH a souligné que : « Le Président de la République a bien reçu la correspondance par laquelle vous demandez, en faveur des héritiers des victimes de la guerre du Rif (1921-1926), la réparation des préjudices subis dans le cadre de l'utilisation d'armes chimiques contre la population civile.

Le chef de l'Etat m'a confié le soin de vous assurer de la meilleure attention avec laquelle il a été pris connaissance de votre courrier et les préoccupations qui motivent votre démarche.

Le sujet délicat que vous évoquez relève des compétences confiées à madame la Ministre déléguée auprès de la Ministre des armées, chargée de la mémoire et des anciens combattants, vers laquelle je n'ai pas manqué de relayer votre demande afin qu'elle soit examinée avec soin. Ses services ne manqueront pas de vous faire directement savoir la suite susceptible de lui être réservée. ».

LIBELLEZ VOS CHEQUES BANCAIRES EN LANGUE AMAZIGHE

* Par Moha Moukhlis

OUI, vous pouvez libeller vos chèques en langue amazighe et en caractères tifinaghes. C'est ce que confirme Maître et activiste amazigh Ahmed Arrehmouch, suite au jugement prononcé par le Tribunal de commerce de Casablanca, le 17 septembre 2020.

Les faits : Maître Arrehmouch, sur son mur Facebook, affirme avoir réussi à obtenir gain de cause pour un de ses clients qui

a porté plainte contre une agence bancaire qui avait refusé d'encaisser un chèque bancaire libellé en langue amazighe avec sa graphie tifinagh. La banque en question a argué que le chèque est libellé dans une langue « incompréhensible ». Le jugement a rendu justice au client et a demandé à la société bancaire de payer les dommages et intérêts, suite à son refus d'encaisser le chèque. Une décision juridictionnelle qui désormais devra servir de référence et de source de droit pour toute décision ultérieure. Nos félicitations à

Maître Arrehmouch qui estime que cette action renforce le processus de lutte institutionnelle et qui mérite d'être félicité.



أمازيغيات

هل توقف العقل الامازيغي ؟



حسن بنضاوش

بعد فترة ليست بالقصيرة من النضال الامازيغي المسؤول، من التناقض إلى التراخي مروراً بالتدوين والكتابة وجمجم الأشعار ومحاولة الترسخ لفعل الكتابة لدى عيمازيغن بالمغرب، رغم أن هذا ليس جديداً وتاريخنا الم彪ع في خزانات أمهات الكتب في العالم يشهد على ذلك، وما تم حرقه وإتلافه في عصور مضت بفعل الانتقام وطمسم الهوية والتاريخ والذاكرة كان يزعج حينه ملوك وأمراء تلك الحقبة الزمنية في عروشمهم ومملوكائهم إلى فترة الانتقال إلى فعل الهوية وسؤال التعدد في المغرب موحد وتحث قيادة ملكية، كان هناك شبه توقف العقل المفكر والمدبر في الشأن الامازيغي حاضراً ومستقبلاً.

ولست هنا فاقد الثقة أو الخير في مناضلات ومناضلي الحركة الامازيغية، ولست ناكراً للجميل أو متاجلاً لما يتحقق يومياً من مكتسبات وتحضيرات بالغالي والنفيس من أجل قضيتنا، لكنني في نفس الوقت أحس بضعف الخطاب وتراجع قوة الحركة الامازيغية في السنوات الأخيرة خاصة ما بعد دستور كأنه أوقف عجلة النضال لأنّه حسب البعض غایة وهدف أسمى في أدبيات الحركة الامازيغية قبل الدسترة.

وللوقوف أكثر على هذا الوضع الصعب والمقلق، أتسأل عن وضعية بعض الجمعيات العربية والعتيدة في حياة الحركة الامازيغية بعد فقدان أعمتها، هل فقدت الروح؟ أم أنها لم تعد تستطيع صناعة القرار والدفاع عنه واستمرار دينامية الأموات وأصحاب التجديد والتفكير منذ الأيام الأولى للحركة الامازيغية المعروفة بمواقفها، ونفس السؤال بخصوص الجمعيات الجديدة والمنشقة والتي أسيست حديثاً تحت ذريعة الاختلاف مع الآخر في المواقف وطريقة الاستغال، والتي تراجع دورها كذلك وأخفقت أمام تزايد الإشكاليات والصعوبات في الحق الامازيغي.

وأمّا هذا الوضع الذي تغيب فيه الإطارات بالقوة، أصبحت المبادرات الفردية من أشخاص انشقوا بعد حين من التنظيمات الأولى للحركة الامازيغية وأصبحوا يشكلون جزء من الحركة الامازيغية في مواقعهم وخرجانهم ومبادراتهم في ما يتعلق بالامازيغية دون أن يكون ذلك في إطار جمعيات لا قديمة ولا حديثة.

ولربما هناك من أراد بنا هذا الوضع وحاول المحافظة عليه لوقت أطول من أجل أن يستكمّل أجندته الاقصائية لهذا المكون الوطني الأساسي في هذا المجتمع، ويفرق الشمل ويزوع التهم ويشكك في الافعال والأقوال من أجل غاية في نفس يعقوب على ذلك الوقوف ضد كل محاولة تأسיס إطار سياسي بمرجعية أمازيغية أو على الأقل أن تنخرط الإطارات السياسية الكبيرة في المغرب بجدية تامة في الملف الامازيغي من أجل مغرب للجميع.

واحتراماً لواجب الرسالة الكونية من الأجداد إلى الأحفاد علينا فعل عمل التفكير والإبداع وصناعة القرار في القضية الامازيغية ورفع سقف المطالب وتحرير عجلة النضال المسؤول كل في موقعه وحسب إمكانياته المتوفّرة في إطار مسؤول وشفاف ومحترف.

تفاعل مع رسالة التجمع العالمي الامازيغي ..

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ينظر في ملف الحرب الكيماوية ضد الريف

لهم بالصرامة في مجال علم الوراثة، آثار المواد المستخدمة في تلك الحرب- الإبيريt أو غاز الخردل، الفوسجين، الديسفوسجين، والكلوروبيكرين... ومسؤوليتها في الإصابة بالسرطان والتشوّهات الخلقية. (***)

وفي يوم الأربعاء 27 يناير 2016، أودعت شخصياً رسالة أخرى لدى قصر الإليزيه بباريس، لتنذير رئيسكم السابق مرة أخرى، جاء فيها:

إلى فخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية،

لقد بعثنا إليكم بالرسالة الموماً إليها PDR/SCP/BEAR/(D026495) بخصوص الموضوع المشار إليه في عام 2015، أخبرتمونا مشكورين، عبر ديوانكم الخاص، بأنكم قرأتם رسالتنا باهتمام كبير وأولئكم عناية كبيرة لموضوعها المتعلق بجرائم الحرب التي الناتج عن استخدام الأسلحة الكيماوية المدمرة ضد السكان المدنيين بالريف، خلال الحرب التي تحمل نفس الاسم بين 1921 و1926، و أكدتم إنكم أحلتم رسالتنا على مستشار الجمهورية المكلف بقدماء المحاربين والذاكرة لدى وزارة الدفاع لإطلاعنا على مسار ومصير ملف الحرب الكيماوية في الريف، إلا أننا للأسف الشديد، لم تتوصل حتى الآن، بأية إجابة لمعرفة مآل هذه القضية.

نأمل أن تولوا الاهتمام الواجب لهذا المطلب المشروع، وفي انتظار ذلك، تقبلوا سيدي الرئيس فائق التقدير والاحترام..

الأمضاء: رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الامازيغي

حواشي:

(*)- http://amadalalma.fr/le-role-et-la-responsabilite-de-la-france-dans-l-utilisation-des-armes-chimiques-contre-le-rif
https://amamazigh.org/2016/01/les-amazighs-interpellent-une-derniere-fois-le-lysee-a-propos-de-la-guerre-chimique-contre-le-rif

التي سببها الاستعمار البلجيكي في الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالية). لكن، ما نؤدّي أن نذكركم به، هو ان القوات الاستعمارية الفرنسية، بتنسيق مع الجيش الإسباني، استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين العزل في الريف الكبير شمال المغرب، خلال حرب الريف ما بين 1921 و1927، عندما كان المارشال فيليب بيستان مكلفاً من قبل الجمهورية الفرنسية بقمع ثورة القبائل الريفية، بزعامة بطاناً

المحرر محمد عبد الكريم



الخطابي، من 1924 إلى 1927. (*)

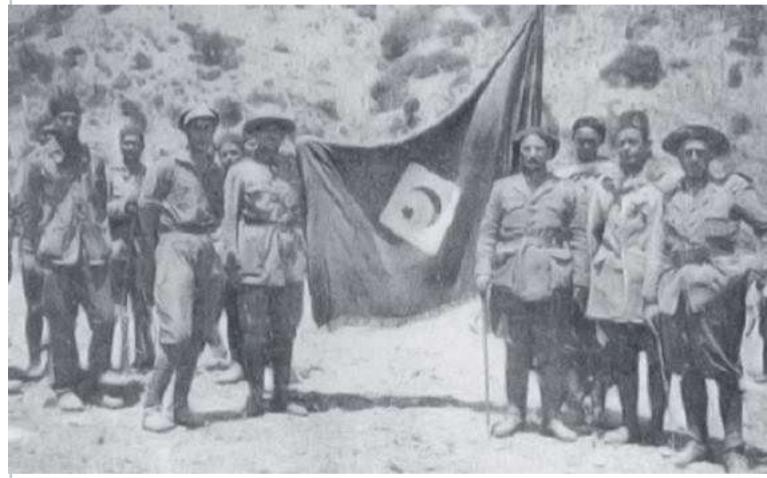
وبخصوص هذا الملف،

أتيحت لنا فرصة مساعدة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند في مناسبتين من خلال هذه العبارات: «أذكركم أن فرنسا، كانت لها بداية القرن المنصرم، مسؤولة فرض نظام الحماية على المغرب (الإمبراطورية الشريفة سابقاً)، وكان من المفروض أن تضم فرنسا، بحكم ذلك، حماية المغرب في حدوده الأصلية. إلا أن ذلك لم يقع بحيث تم تعريضه للتقطيع والتقييم وفرضت عليه «هدنة» زائفة عن طريق السلاح والدم. كان على فرنسا بوصفها «دولة متحضرة»، إن تلتزم، وفقاً للتقاليد والقوانين المتعارف عليها في حالة الحرب، بالدفاع على وجه الخصوص عن السكان المدنيين وأن لا تتوطأ أو تستخدم الأسلحة المحظورة ضد السكان العزل المسلمين. ومع ذلك، فإن الوثائق

والأرشيفات أثبتت أن فرنسا توأطات في مرحلة أولى مع إسبانيا من خلال بيعها أسلحة كيماوية للدمار الشامل، قبل أن تقدم بدورها على استخدامها ضد إحياء الريف (سكان شمال المغرب)، وذلك خلال حرب التحرير التي قادها الزعيم البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي. إن الحرب الريف الكيماوية ضد الريف الكبير، ليس فقط انتهاكاً لأبسط قواعد ضحايا الأمس ما يزالون يعانون حتى ذلك، حيث أن أبناء وآهادهم، لكنها أخطر من ذلك، حيث يزالون يعانون لحد الساعة من آثارها. لقد أثبتت دراسات قام بها خبراء، مشهود

استجاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لرسالة التجمع العالمي الامازيغي بخصوص ملف جرائم الحرب التي تسببت فيه الحرب الكيماوية ضد ساكنة الريف الكبير بال المغرب.

وجاء رد الرئيس الفرنسي، عبر جواب من «جان لو رو»، رئيس مفوض من الدرجة الأولى بـ«جامعة الاركان الخاصة برئاسة الجمهورية الفرنسية، على رسالة صادرة عن



ال العالمي الامازيغي بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين (99) لمعركة أنوال، التي صادفت يوم 21 يوليو منتصر، بشأن استعمال الأسلحة الكيماوية من طرف إسبانيا وفرنسا ضد السكان المدنيين خلال حرب الريف، التي جرت أطوارها ما بين 1921 و1927، والتعميق عن الأضرار التي سببها تلك الأسلحة المحظورة بموجب المعاهدات الدولية.

وأشار السيد «لو رو» في رسالته أن «رئيس الجمهورية الفرنسية توصل برسالتكم التي تطالبون من خلالها، لفائدة ورثة ضحايا حرب الريف، بجرائم الحرب الناجم عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين. لقد كلفني رئيس الدولة لأؤكد لكم العناية الكبيرة التي حظيت بها رسالتكم، وكذا الدواعي والاشغالات التي دفعتكم للقيام بهذه المبادرة.

إن الموضوع الحساس الذي أثركتموه يقع ضمن الصلاحيات الموكولة للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الدفاع، المكلفة بقدماء المحاربين والذاكرة، التي لم تآخر جهداً لنقل فحوى طلبكم وإحالته عليها حتى تتم دراسته بكل عناء. وستقوم مصالحها بكل تأكيد بإخباركم مباشرةً بمال الجدير تخصيصه لطلبكم.»

وفيمالي مضمون الرسالة الموجهة إلى السيد رئيس الجمهورية الفرنسية:
«إلى فخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين (99) لمعركة أنوال الخالدة، تلقت انتباهم مرة أخرى، إلىضرر الكبير، الذي لا يزال لم يُجبر بعد، والذي تتحمل فيه الجمهورية الفرنسية مسؤولية ثابتة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين العزل خلال حرب الريف من 1921 إلى 1927.

إننا نتذكر جيداً ما أبتنم عنه من شجاعة، خلال زيارتكم للجزائر في فبراير 2017، من خلال تأكيدكم بان «الاستعمار جريمة، جريمة ضد الإنسانية، إنه وحشية حقيقية وهو جزء من هذا الماضي الذي يجب أن نواجهه بتقديم الاعتذار لمن ارتكبنا بحقهن/بحقهم هذه الممارسات». كانت كلمات قوية واكبهما قراركم محمود المتمثل في إعادة جمامج 24 مقاوماً جزائرياً جزت رؤوسهم في القرن 19. كما نثمن عاليًا موقف ملك بلجيكاً فيليب الذي عبر عن بالغ أسفه للجروح

اغتصاب الأطفال.. الجرائم التي تحولت إلى «موضة» في عدد من الحواضر والبواقي والارياف المغربية

قضايا عدنان ونعيمة وفتيات ملوسة غيرت ملامح مدن كثيرة وتحولت نهاراتها إلى ليالي دامسة أرقام صادمة عن هتك الأعراض بالعنف وبدونه والاعتداءات الجنسية على القاصرين

دي جانير»، كما تطالب بالعمل من أجل منع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال واليافعين، من خلال إشراك قطاعات حكومية مختلفة والمجتمع المدني المحلي والجماعات الدينية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، والأسر والأطفال أنفسهم.

كما تدعم اليونيسف الحكومات في تعزيز نظم حماية الطفل، على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك القوانين والسياسات

والأنظمة وتقديم خدمات شاملة للضحايا من الأطفال. وتعمل اليونيسف أيضاً مع المجتمعات المحلية والجمهور لزيادة الوعي بالمشكلة والتصدي للمواقف والأعراف والمارسات التي تضر الأطفال.

عقاب الجنائي بين الرفض والقبول

بعد مقتل الطفل عدنان ظهرت تيارات تنادي بتطبيق عقوبة الإعدام في حق الجنائي، إلى جانب تيارات معارضة لهذه العقوبة وتعتبرها تعدى على حقوق الإنسان والحق في الحياة كحق من حقوق الإنسان التي يتوجب الاعتراف به لكل فرد ويمنع على الأطلاق الاعتداء عليه.

وفي هذا الإطار عبر الائتلاف المغربي من أجل الغاء عقوبة الإعدام، وشبكة البرلمانيات والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام، وشبكة المحامي والمحامين ضد عقوبة الإعدام وشبكة الصحفيات والصحفيين ضد عقوبة الإعدام عن أدانته بقوة «لجريمة اغتصاب وقتل الطفل عدنان». واعتبرت جميع هذه التنظيمات اغتصاب وقتل عدنان مؤشراً عن التقصير فيما يحمي الأطفال من كل أشكال الاعتداءات الجنسية والاقتصادية الاجتماعية، وضعف القرارة على توفير الأمان الإنساني والجنسي والجسدي للأطفال في الحواضر والبواقي والارياف.

ورفض الائتلاف «التأثير على القضاء والاعتداء على صلاحياته أو إصدار أحكام بالشارع قبل حكمه، أو تحريف مجرى البحث والتحقيق وزعزعة أنس حيادهما، أو ضرب قواعد المحاكمة العادلة وأسسها» مؤكداً على أنه «ليس لأى كان الحق في تقمص دور القضاء أو الاستيلاء على اختصاصاته، وليس لأى أحد الحق في عقد محاكمات خاصة بالساحات العمومية ضدًا على المشروعة وقواعد الدستور أو إصدار أحكام باسم الانفعال والاحتجاج والغضب، فمن واجب الجميع التقيد في ممارسة حرياته بالدستور وبالشرعية و الآيمان بأن العدالة وطن الجميع وملجاً كل المواطنين».

وجدد دعوته من أجل إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً من المنظومة الجنائية المغربية، والالتحاق بركتب أكثر من ثلث دول العالم التي الغتها في القانون أو في الواقع ايماناً بالدستور وبمقتضياته وفلسفته في مجال الاعتراف بالحق في الحياة حق من حقوق الإنسان يتوجب الاعتراف به لكل فرد ويمنع على الأطلاق الاعتداء عليه سواء بفعل اعتداء اجرامي كالقتل أو بقرار اية سلطة من سلطات الدولة، فدور الدولة وسلطاتها بما فيها القضاء هو حماية الحياة وائزلا كل العقاب إلا ما كان منه العقاب الذي يمس الحق في الحياة».

ودعا إلى ضرورة فتح نقاش مجتمعي وطني عاجل بمشاركة كل المهتمين ومن برمليانين وحقوقين وأعلاميين وصحفيين وغيرهم...، بهدف التفكير المسؤول الناضج والرصين في موضوع عقوبة الإعدام دون انفعال ولا مزايدات أو خلفيات».

وشدد على الحاجة إلى فتح نقاش في «الإشكاليات الحقيقة التي تعني الطفل، في حقوقه وأوضاعه ومستقبله وأمنه الإنساني، وكل ما له علاقة بحمايته من الاقصاء والتهبيش ومن كل الاعتداءات الجنسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وفي الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تتضمن له كامل حقوقه كما هي مقررة بالدستور وفي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وببحث مسؤولياتنا عن مصير أطفالنا أفراداً ومؤسسات وسلطات ومجتمع».



وضرورة إعادة النظر في القانون الجنائي المغربي، بالأخص بعد توالي الأحكام المتساهلة مع المتورطين في هذه الجرائم البشعة.

فالعديد من المغاربة يتهمون الحكومة المغربية بتساهلهما في قضايا اغتصاب الأطفال والجرائم المرتكبة في حق الأطفال خاصة التي لها علاقة بالإستغلال في «الدعارة»، على الرغم من علمها بارتباط سمعة بعض المدن في المملكة بدعارة القاصرين، والتي تعرف وفواناً من الأجانب «البيروفيليين».

فالقانون الجنائي المغربي ينص على معاقبة المغتصب بالسجن من 5 إلى 10 سنوات، وتشدد العقوبة لتصل إلى 20 سنة في حالة افتراض الضحية، أما إذا كانت الضحية قاصر، فيعاقب الجنائي بالسجن من 10 إلى 20 سنة. وتشدد العقوبة في حالة الافتراض أن إلى السجن 30 سنة.

ويميز في عقوبة هتك عرض القاصر الذي يقل عمره عن 18 سنة أو العاجز أو المعاق أو الشخص المعروف بضعف قواه، بين الحالة التي يرتكب فيها هذا الفعل بواسطة العنف، حيث تصل العقوبة الأقصى إلى عشرين سنة وتكلف على أنها جنابة، وبين الحالة التي تكون بدون عنف حيث تحدد العقوبة ما بين ستين وخمس سنوات وتتكلف على أنها جنحة.

وفي هذا الصدد قال فاطمة المرضي المحامية بهيئة الرياط في تدوينة لها على الفايسبوك «يجب أن يعاد النظر في الأحكام التي تصر ضد مفترضي الأطفال وان يطبق في حقهم أقصى العقوبات مع استثنائهم من العفو».

وأضافت «اتفق مع المدافعين عن الغاء عقوبة الإعدام في قوله يمكن ان يصبح وسيلة للانتقام من المعارضين وأصحاب الرأي او لتصفية الحسابات خصوصاً وان الأحكام تبقى رهينة بما هو م ضمن بمهاجر الضابطة القضائية وال الان لا نجد تفعيلاً للفصل الذي يعتبر المحضر مجرد معلومات في القضية الجنائية لكن عندما تبرز امامنا هذه الحالات للوحوش الادمية التي تغتصب الطفولة وتضع لها حداً لمجرد نزوة حقيقة جعلت من اصحابها وحوش في صفة بشر تكون عقوبة الإعدام في حق هؤلاء مطلباً مشرعاً».

وأشارت إلى أن «تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال سببها عدم وجود احكام رادعة ومتعدية المفترضين بالسرار كما حدث مع المغتصب الكويتي او متعدتهم بالعنف بعد مدة قليلة من صدور الحكم».

وأضافت «كان يمكن انقاد الطفل المختطف منذ عدة أيام لو بذلت مجهودات كافية من طرف الجهات الأمنية كما تبذل في غيرها من القضايا».

من جهةها تعمل اليونيسف على حماية الأطفال اطار التزامها باتفاقية حقوق الطفل وإعلان «ريو

أطفال مهزوزون

الاعتداء الجنسي على الأطفال يخلق لنا أطفال مهزوزون نفسياً وجسدياً، ويؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل، مما يضعف قدرتهم على التعلم والاندماج في المجتمع، ويؤثر على انتقالهم إلى مرحلة البلوغ مع آثار سلبية لاحقاً في الحياة. ويشكل العنف الجنسي ضد الأطفال، حسب منظمة اليونيسف، انتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل، واعتبرته واقعاً عالياً في كافة البلدان وبين جميع الفئات الاجتماعية. وهو يأخذ شكل الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي أو الاستغلال في الدعارة أو المواجهة الاباحية.

تشير الأدلة إلى أن العنف الجنسي يمكن أن تكون له عواقب خطيرة قصيرة أو بعيدة الأجل وتأثيرات بيئية ونفسية واجتماعية، ليس فقط بالنسبة للبنات أو البنين، ولكن أيضاً لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وأكّدت رئيسة جمعية «ما تقىش أولادي»، «أن الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية يعانون من آثار نفسية وخيمة، بحيث يصبحون أطفال انطوائيين، يجنحون للوحدة والانعزال عن الآخرين، كما يجدون صعوبة التكيف مع عائلتهم ويفقدون الثقة في الجميع، إضافة إلى ذلك فإن تأثير الاعتداء قد يؤثر على حياتهم الزوجية مستقبلاً».

وأضافت أديب ابنة «عليينا ان نوفر الحماية والمواكبة النفسية للأطفال ضحايا الاغتصاب حتى لا يصبحوا معتدين مستقبلاً، لكن الأطفال الذين تعرضوا لشكل من اشكال العنف غالباً ما يختزلون ذلك السلوك في الاعوبي، ويكررون في حياتهم مستقبلاً مع الآخرين».

وعن كيفية ردع المغتصب تقول: «إن العقوبة الواجب تطبيقها في حقه هي الإعدام ولا شيء غير الإعدام، لأن الحبس لا يعالج هؤلاء المجرمين، فياً حدود اليوم لم نسمع عن مغتصب ردعه السجن، ووضع حداً لانحرافه الجنسي، بل انه بمجرد ما تسخن له الفرصة يعيد نفس الإعتداء».

2800 اعتداء جنسي

كشف تقرير لرئيسة النيابة العامة، أن العنف الجنسي احتل مكانة متقدمة في الأشكال الجنائية التي يُعرض لها الأطفال، إذ سجل أكثر من 2800 اعتداء جنسي على قاصرين، معظمها باستعمال العنف.

وأكّدت حصيلة الجنایات والجنح المرتكبة في قضايا العنف ضد الأطفال، المسجلة في تقرير النيابة العامة بـ 2018، فاقت نظيرتها في 2017، بزيادة متطرفة، إذ سجل 7263 اعتداء مقابل 5980 في 2017.

وسجل التقرير ان الأشخاص المتبعين في جرائم اغتصاب القاصرين، حسب نوع القرابة، متباينة ستة أباء، و537 شخصاً أجنبياً عن العائلة، وثلاثة مشغلين، وفي هتك العرض بالعنف، توبع 20 أباً وثلاثة أشقاء للضحية، و1856 أجنبياً عن العائلة. وتتعدد الجرائم ضد الأطفال حسب ذات التقرير، بين الاغتصاب وهتك عرض قاصر بالعنف وبدونه، وهتك عرض قاصر بدون عنف، مع ظروف التشديد، والاتجار في البشر في حق قاصرين، واختطاف قاصرين واستغلال الأطفال في البغاء وفي المخدرات وإعطاء القدرة السيئة، والقتل العمد المتركب ضد الطفل، وغيرها.

وسجل في السنة ذاتها 536 اغتصاباً لقاصرين، و1756 جريمة هتك عرض بالعنف، استهدفت 1422 طفلة و334 طفل. وبخصوص هتك العرض بدون عنف، فإن مجموع جرائمه بلغ 345، (أثنى و178 ذكرًا).

جهود الحماية

اعادت قضية اغتصاب وقتل الطفل «عدنان بوشوف» فتح النقاش حول عقوبات المغتصبين بال المغرب، ودور القضاء في حماية ضحايا الاعتداءات الجنسية والنفسية وخصوصاً في صفوف القاصرين،

و«رشيدة امرزيك»:

يبقو أن اغتصاب الأطفال تحول في هذه الأيام إلى موضة، كل يوم نسمع أن فتاة اغتصبت هنا، واعتداء على طفل هناك، وقتل وهناك عرض أطفال في مكان آخر، مثل هذه الأخبار تسقط على الرؤوس والأذان كالصواعق، تقض مضاجع وتهز النفوس وتنشر لها الأذان. أطفال أصبحوا في مواجهة دائمة، وفي غفلة منهم، مع وحوش أدمية لا تكتسب ولو ذرة من الإنسانية، لا تميز بين الرضيع والراشد، تتصيد أدنى الفرص للانقضاض على فريستها مستغلة براءة طفولتهم بلا رحمة ولا شفقة.

تزال المغرب أخيراً شهرة واسعة في هذا المجال، وأصبح مرتعاً لـ «لبدوفيلين» والمكتوبين، كثر ضحايا هؤلاء بالجنس وهتك الأعراض. كثيرون يستغلون ثقافة «شحوم» الشائعة، في وقت لا يزال فيه الحديث عن الإساءة الجنسية ضد الأطفال من المحرمات الاجتماعية. يتم التستر على المجرمين من قبل ضحاياهم من الأطفال. تند العذاب من المختصين يطالبون بضرورة تعزيز برامج التوعية الاستباقية لحماية الأطفال والأسر لا يبلغون عن حالات الإيذاء والاستغلال بسبب وصمة العار والخوف وانعدام الثقة في الذين يصدرون أنواع العقاب عن هذا النوع من الجرائم، أضف إلى ذلك عدم التسامح الاجتماعي وانعدام الوعي يسمح في ضعف الإبلاغ والتلويح عن الاعتداء.

قضية الطفل عدنان ذي الحادية عشرة، الذي تعرض لاعتداء جنسي مقارن بالقتل على يد وحش ادمي بطنجة في بداية الشهر الحالي، هي النقطة التي «أفاضت الكأس»، ودعت إلى ضرورة التصدي لهؤلاء المجرمين بفضحهم وتشجيع الأطفال على الإبلاغ عن المعتدين، هذه الجريمة التكراء بعثت من جديد دعوات سابقة بضرورة القصاص من هؤلاء المجرمين، وأعادت النقاش إلى المطالبة بإعادة النظر في القوانين المطبقة على المغتصبين، وبضرورة تطبيق عقوبات صارمة في حقهم.

قضية الاعتداء الجنسي على عدنان وقتلته أحذث رجة وسط الرأي العام الوطني والدولي ل بشاعتها، وما هي إلا جزء من عديد الحالات لأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسيه، بل اهـ دعـتـ إـسـاءـاتـ جـنـسـيـهـ مـخـتـلـفـةـ تـرـاثـوـرـيـهـ تـرـاثـوـرـيـهـ بـ «ـبـيـسـيـطـةـ وـأـخـرىـ شـدـيـدـةـ تـصـلـ حـدـ الـ اـغـتـصـابـ،ـ لـكـنـ هـنـاـكـ تـبـقـيـ فـيـ الـ خـفـاءـ دـوـنـ تـبـلـيـغـ».

نجيبة أبيب رئيسة جمعية «ما تقىش أولادي» قالت إن ظاهرة اغتصاب الأطفال ليست وليدة اليوم، بل وجدت منذ الازل وواكبت تطور البشرية، لكن كانت مسكونة عنها، ولكن اليوم الوضع تغير وأصبح للإعلام دور كبير في فضح هؤلاء المجرمين وتعريف ممارستهم، كما أن موقع التواصل الاجتماعي أصبح تلعب دوراً أساسياً في فضح سلوكيات المغتصبين وفضح جرائمهم. وأضافت أبيب أنه لولا «الفايسبوك» لما علمنا بجريمة عدنان ولا من اعتدائه عليه ومقتله مرور الكرام دون محاسبة وعقابه الجنائي.

سجال لا ينتهي

لم يك بنتهي السجال الذي أعقب تetting مواطن كويتي اغتصب طفلة في مدينة مراكش، قبل ثلاثة شهور، وتمكنه من مقاومة المغتصب صوب بلاده، وقضية اغتصاب الطفلة إكرام في طاطا، يوم 4 يونيو الماضي، حيث تكرر السيناريو نفسه تقريراً، زمتع القضاة مغتصبها بالسراح، قبل أن يعاد اعتقاله، لتتأتي فاجعة اغتصاب وقتل عدنان بعد أسبوع من اختطافه، حتى تفجر قضية إمام مسجد بم منطقة ملوسة نواحي طنجة الذي قام بالاستغلال الجنسي والاغتصاب ما يقارب 12 طفلاً على الأقل، من بينهم 8 طفال، جميعهم دون 12 سنة من العمر عند وقوع الاعتداءات الجنسيه.

وفي دوامة الاعتداءات استيقظ الشعب المغربي على واقع جريمة أخرى هذه المرة كانت ضحيتها نعيمة طفلة في الخامسة من عمرها بدار『تفركالت』 جماعة مزكية بأكذن، إقليم زاكورة، المخفية منذ أزيد من شهر، حيث تم العثور على بقايا عظامها بمنطقة تبعد بكميات مترين عن قريتها. ولما زالت مواقع التواصل الاجتماعي تعج بعيد من بلاغات الاختفاء والاختطاف لإطفال في عمر الدهور.

غضب عارم يجتاح "الفيسبوك" بعد العثور على جثة يشتبه أنها تعود لطفلة المختفية نواحي أكدرز

اعلامية نخلق بها خبرا و ننفيه حتى يتحول القضية رأي عام، والآن بعد إعلان العثور على ماتبقى من جثتك سنشوّث صفحاتنا بصورك رفعا للعتب، لنقول للجميع هنا نحن تضامنا، و هنا نحن وضعنا صورك في حساباتنا الفيسبوكية و هنا نحن بكيناك في الفيسبوك، من وراء صينية شاي أو طاولة مقهي أو مكتب متقل". وفق كلامه.

وزاد قحّي قائلاً: "أعذر لك لأنك متّ و لأنك ولدت هنا بلا حام ولا قيمة... فلتتحاكي موتاً و ليزر الصبر لوالديك هما الوحيدين حقيقة من يبيكين و سيفتقدونك فما دونهما نفاق و زيف".

بدوره، ديج الأستاذ محى الدين حاج، تدوينة يقول فيها: "إن لم نستطع تحقيق العدالة المجلالية في التنمية فعل الأقل فلنحاول تحقيقها في التضامن الإنساني...".

وأضاف المتحدث: "إقليم زاكورة و معه عموم أقاليم جهة درعة تافيلالت كانت و لا تزال - و أتمنى لا تبقى - رمزا للتضامن المجلالي في كل شيء.. حتى تم التطبيع مع هذه الوضعيّة المستفردة.. و لو كان هناك إنصاف لحظيّت هذه الجهة بتميّز إيجابي لمدة ستين سنة قادمة حتى يتعطل الميزان و بعدها نعود للمساواة بين الجهات". وفق تعبيره.

وقال حاج إن ما حدث للطفلة نعيمة "يسألنا جميعا على الأقل حول وضعية الطفولة بال المغرب العميق، حيث يحل الطفل هناك بريع ما يتوفّر لنظرائه بمثواه فاس - كازا". مضيفاً: "إن كان أبناء هذا المحور يعانون من ضعف جودة التعليم متلا.. فأبناء المغرب العميق لا يجدونه أصلًا.. و إن وجدوه فعلهم تحمل رحلة الشقاء والصيف للوصول إليه..". على حد قوله.

تجدر الإشارة إلى أن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات، أعلن اليوم الأحد، أنه تم العثور مساء أمس السبت على بقايا

ظام بشريّة صغيرة الحجم وبعض الملابس بأحد الجبال بمنطقة تفركالت نواحي أكدرز.

وأوضح البلاغ أنه "على ضوء هذه المعطيات تم فتح بحث قضائي

دقيق تحت إشراف هذه النّيابة العامة، عهد به للمركز القضائي للدرك الملكي بزاكورة، وذلك من أجل إجراء خبرة جينية على العظام البشرية

لمعرفة الحمض النووي ولتحديد أسباب الوفاة، والقيام بالتحريات

اللّازمة لمعرفة ظروف وملابسات هذه الواقعّة".

** منتصر إثري



بأي ذنب هلكت نعمة



وكرامتهم...، حقهم في مدرسة تتوفّر على شروط التلقين السوي، ومستوفى ومستشفي، وإمكانيات لأسرهم ليترعرعوا في بيته سليمة، بنفسية سليمة..".

وقال إسرى إن "غياب العدالة المجلالية يقتل المساواة الكاملة في "المواطنة الحقة"، مشيرا إلى أن "الملائكة الصغير الذي على الصورة، مكانها المدرسة، ومنزل الأسرة مع توفير شروط الحياة الكريمة".

من جهةه؛ تفاعل الفاعل الأمازيغي؛ موحى وحي مع الواقع، وكتب:

"أنت فقط؛ من بنات زاكورة، بنت أسامر الجنوب الشرقي، ولكن كذلك أنت ضحية انقسامات، ضحية بؤس فكري في كفالة صنع رأي عام قد يلفت نظر المغاربة و العالم لراسك؛ و ربما أنت سوداء (تابليت) قليلة الحظ و إن زدنا عليها أنك من يقال لهم معاهة عقلانيا، فلا عين تتنفتح إليك و لا صوت يصرخ بفقدك و لا دمعة

تيتك..".

وأضاف في تدوينة له على حسابه الخاص: "أعذر يا ابنتي عن عجزنا

و قلة حيلتنا في نشر خبر فقدك منذ البداية و عدم توفرنا على آيات

اجتاحت موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" موجة غضب عارمة مباشرة بعد الإعلان عن العثور على جثة يشتبه أنها تعود لطفلة نواحي أكدرز، يشتبه أنها تعود للطفلة (ن، أ)، ابنة دوار تفركالت جماعة مركبطة بأكدرز، إقليم زاكورة، المختفية منذ أزيد من شهر.

وانتقد العشرات من النشطاء ما قالوا عنه غياب التفاعل مع واقعة الطفولة المختفية "للمغرب غير النافع" من طرف الجمعيات الحقوقية ووسائل الإعلام الوطنية، أسوة بتفاعلها وتناولها مع القضايا المشابهة التي تقع بمدن المركز.

كما انتقد النشطاء بشدة ما وصفوه بـ"تكريس" سياسة "المغرب النافع والمغرب غير النافع" في التعامل وتناول القضايا المتعلقة أساسا باختطاف واغتصاب وقتل الأطفال، وهي القضايا التي دفعت وزارة الدولة

المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البريان إلى وصفها بـ"الجرائم الخطيرة والبشعة التي تعرض لها بعض الأطفال".

وأعلنت وزارة الدولة في هذا الصدد أنها قررت تنظيم لقاءات تشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات المختلفة، من أجل تدارس الحصيلة الوطنية في مجال حماية حقوق الطفل وأليات ووسائل الحماية والوقاية من الانتهاكات والتوالقات والخصاصات المحتملة في التشريع والممارسة في هذا الشأن".

وبالعودة إلى التفاعل مع واقعة طفلة أكدرز، أشار الإعلامي عمر إسرى إلى أن: "أطفال العالم القروي ليسوا أقل قيمة من أطفال المركز..". أطفال القرى يرحلون أحياناً بلساعات الزواحف، أحياناً بالبرد القارس، ويسبّب غياب الطرق و المستشفيات، وقد يتعرضون للاغتصاب والاختطاف دون تسليط الضوء على قضاياهم وإيصالها إلى الرأي العام...".

وأضاف في تدوينة على حسابه الخاص: "لا بد من سياسات حكيمة تأخذ بعين الاعتبار صغار العالم القروي، وحقهم في حماية حياتهم

في خضم العوادث المتكررة مؤخراً والتي تهم جرائم اختطاف الأطفال والإعدامات عليهم المقربون بالقتل، وما خلفه من ردود أفعال قوية، منددة ومستنكرة، تم التغاضي عن استحضار معاناة فئة مهمة من

الأطفال المغاربة والتي تعاني في صمت، إنهم أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ذوي الإعاقة، الذين يتعرضون يومياً لشتي أنواع الإعتداء، باعتبار هذه الفئة من أكثر الفئات استهدافاً من قبل الجرمين

باعتبارها فريسة سهلة لهم، ولتسليط الضوء عليهم كان لنا هذا الحوار مع عبد الرحيم المودني المتخصص في قضايا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفي وضعية صعبة.

عبد الرحيم المودني في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

الأطفال في وضعية إعاقة هم الأكثر عرضة للإعتداءات بحكم أنها فريسة سهلة



25 من القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التي تنص على تعبئة الدولة لجميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة للتيسير اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتمكنهم من حق التعلم واكتساب المهارات والكافيات الملائمة لوضعياتهم، وأن تضع الحكومة، خلال أجل ثلاث سنوات، مخطططاً وطنياً متاماً للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، ضمن مختلف مكونات المنظومة، قوامه تعزيز وإرساء تكوينات مهنية وجامعية متخصصة في مجال تربية هؤلاء الأشخاص وتقوينهم، والشهر على تبع تنفيذه وتقييمه.

لكنه وللأسف سجل الدخول المدرسي الحالي 2020/2021 في الشق المتعلق بالأشخاص

وضعية إعاقة شابتة ضبابية مفرطة وارتباك واضح، سيؤثر على مضمون وجودة إعمال حق الأطفال في وضعية إعاقة بمساواة ونكافؤ مع بقية الأطفال، ووسائل صدقية إرادة الدولة في تفعيل التزاماتها ضمن البرنامج الوطني للتربية.

إذا كان العالم قاطبة يعيش دخولاً مدرسيًا استثنائياً في ظل أزمة كورونا، فإن ذلك لا يبرر بتنا، ما يbedo بجلاء، أنه ميلو سياسي إلى استعمال استثنائية الظرف للتراجع عن مكتسبات حقوقية للطفولة في وضعية إعاقة والتملص من مسؤولية الدولة في أداء واجبه في احترام الحق والإيفاء به وحمايته.

* ما مدى ضمان عملية حقي لحقوق أطفال في وضعية إعاقة في التربية والتعلیم؟

** العملية ليس من أهدافها ضمان الحق فهذا دور الدولة، أما غاية العملية فهي ملاحظة مدى إعمال حق الأطفال في وضعية إعاقة في التربية والتعليم وإصدار تقرير حول ذلك فحسب.

* ما هو تقييمكم لتعامل الدولة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات؟

** نحن في مرحلة الإقرار بالحقوق فقط وننتظر المرور لإعمال الحقوق على أرض الواقع خصوصا منها الحقوق الاجتماعية الاقتصادية وهذا رهاننا جميعاً.

* حاورته رشيدة إمرزيك

مشتركة وتمر عبر التربية، أما العقاب وما إلى ذلك فهناك دولة يرجع إليها الأمر، وكل السجالات هي هروب من المشكل الأصلي الذي يدرّر يأكلوس تام سياتي على ما تبقى من «تمغريبيت» كما قلت ، ويجب الإنصراف إلى العمل في العمق والتتصدي لكل من يردد هذه الظواهر بمقارنة شاملة وبخطيط مندمجة تحمي طفولتنا من كل ما يمس بأمنها النفسي والجسدي.

* يكون متخصص في قضايا تهم الأشخاص ذوي الإعاقة هل قربتنا أكثر من ظروف هذه الفئة المهمة من المجتمع، وما مدى اهتمام السياسيات العمومية بوضعيتهم؟

** ما زالت الطفولة في وضعية إعاقة خارج السياغ في العديد من القطاعات ذات الصلة العمومية، ومازال مستوى انحراف العديد من القطاعات ذات الصلة في الجهود المبذولة من طرف بلدنا للإياء بالتزاماتها الدولية في إطار انحرافه في المنظومة الحقوقية الدولية لحقوق الإنسان، فرغم تسطير المغرب لسياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مذكورة، إلا أن برنامج العمل أو المخطط الوطني لتفعيل هذه السياسة، مازال ينتظر التنزيل على أرض الواقع من أجل إحداث التغيير المأمول في الحياة اليومية لهذه الفتنة من الطفولة بالمغرب.

* سبق ان اطلقتم مبادرة حق في بعنوانية الدخول المدرسي ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ ما مدى استجابة مؤسسات التعليم بهذه العبادة؟

** نعم، لكن مازلنا في كل دخول مدرسي نبدأ من نقطة الصفر، فرغم تعهدات الدولة، أولا، بدءاً بالفصل 34 من الدستور الذي يلزم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفتات من ذوي الإعاقة الخاصة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتنصيص تمعتهم بالحقوق والحربيات المعترف بها للجميع، وانتهاءً بماندمة

* استاذ المودني كيف تفسرون كثرة الجرائم المرتكبة في حق الأطفال من اعتداءات جنسية والقتل والاختفاء. وهل هذه الظاهرة تنس أيضًا الأطفال في وضعية إعاقة؟

** إن ما يقع لطفولتنا من انتهاكات فضيعة أصبحت تسائل منظومتنا، ليس التربية فقط بل أصبحت تسائلنا تفضح نفاينا الإجتماعية وانصرافنا إلى جزئيات الأمور، واعتناقنا لسطحية، انسنة قيمنا ومبادئنا و «تمغريبت» الحقة التي مررتها الأجيال السابقة من، للأسف، أصبح شيئاً يبتعد عنها، إما مستقبلاً أو منغمساً في أنانية طافحة والمفروض فيما الإصراف باستعجال إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، من خلال إعادة البناء لمنظومتنا التربوية، الحماية، الوقاية والتنمية على القيم والإيمان بالنصر المشرك.

اما السؤال عن هل الظاهرة تمس في وضعية إعاقة، فالكل يعرف أن هذه الفتنة من الطفولة هي الأكثر للإعتداءات بحكم أنها فريسة سهلة، لأنها لا تدرك ما يقع لها ولا تعي أهمية الإبلاغ عن أي اعتداء، بل إنها تعاني من التمييز حتى في البحث عن الحقائق عند وقوع الإعتداء وهذا موضوع شاسع لا يسمح الحيز هنا بالطرق له.

* في نظرك ما هي السبل للقضاء على هذه الظاهرة؟ وما رأيك فيمن ينادي بتطبيق عقوبة الإعدام في حق المعتدين على الأطفال بشكل عام؟

** ان القضاء على الظاهرة، وبلا شك، هي مسؤولية



المرتكب في أوساط الأسرة، تقول مارتا «تبين أن أكثر من 25 في المائة من الإناث وأكثر من 10 في المائة من الذكور أفادوا بأنهم تعرضوا لعنف جسدي في طفولتهم؛ ولكن قلة من هؤلاء الأطفال طلبوا خدمات بعد تعرّضهم للأعذاء، ولم يحصل عليهما كل من طلبها. وفي معظم البلدان التي تجري استقصاءات العنف ضد الأطفال، كانت نسبة الضحايا الذين تلقوا المساعدة بجميع أشكالها، بما في ذلك خدمات الصحة وخدمات حماية الأطفال، أقل من 10 في المائة، وبذلك تُترك غالبية الساحقة منهم في عزلة وبداعم. غير أن انتشار الأطفال ضحايا العنف الذين يتربون خلف الركب إلى الرعاية والاهتمام يمكن تجنبه بحلول ثبت نجاحها».

وشددت على أنه لا بد من أن يكون تنفيذ خطة عام 2030 «متسقاً مع الالتزامات القانونية التي تهدى بها الدول بمقدمة القانون الدولي». وبالنسبة للغاية 16-2، يعني هذا الأمر موافمة الإجراءات مع معايير حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. فالتفير الحقيقى في حماية الأطفال من العنف يحدث حينما تكون جهود التنفيذ جدية ويجري بذلك باستمرار على الصعيد الوطنى».

وأدرجت مارتا سانتوس مجموعة من الأمور والتي تكتسي أهمية بالغة لمنع العنف وإتاحة أدوات فعالة للتصدي والتي حدّتها في الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له؛ وسن حظر قانوني صريح لجميع أشكال العنف وتطبيقه لضمان الحماية للأطفال؛ وجمع بيانات مصنفة عن تعرّض الأطفال للعنف وتحليلها واستخدامها على النحو المطلوب؛ والتغلب على قبول العنف في المجتمع؛ وتعليم الوالدين المهارات الإيجابية في تنشئة الأطفال؛ ومساعدة الأطفال في اكتساب الشعور بالتمكّن وتنمية مهاراتهم النفسية الاجتماعية؛ وضمان حصول الجميع على خدمات ذات نوعية جيدة في مجالات الصحة والحماية والدعم؛ ومعالجة العوامل المؤثرة في مستويات العنف وقدرة الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية على الصعود.

وللمنظمات والمؤسسات الإقليمية دور حيوي تؤديه في جهود التنفيذ البعض منها، مثلًا رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، ومجلس أوروبا، قامت فعلاً بمواصلة خططها الإقليمية الجديدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال مع أهداف التنمية المستدامة.

وختتمت بأن الرهان يتمثل في التعهد الحاسم من خطة عام 2030 في «الآن يخلف الركب أحداً وراءه». وقد بدأ العد التنازلي لتحقيق هذا الهدف وموعد تحقيقه يقترب بسرعة. ولا بد من التحرك بإحساس عميق بالاستعجال. فالاستثمار في منع العنف عن الأطفال وحماية حياتهم ومستقبّلهم وتوفير موارد الأمم يعني كسب الوقت في العد التنازلي وصولاً إلى مستقبل أكثر إشراقاً للجميع. والسبيل الأمثل لتجنب أن يخلف الركب الأطفال وراءه هو إعطاؤهم الأولوية! وقد حان الوقت لإنهاء العنف الذي ينبع على ملايين الأطفال حيواتهم كل عام: ففرصة التغيير هي ألم من أن نسمح بضياعها من بين أيدينا.

* إمرزيك ر.

إطار استمرار دور المرصد الريادي في معالجة قضايا الأطفال منذ تأسيسه سنة 1995 برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم، تهدف إلى بذورة حركة وطنية، على جميع المستويات، من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الطفل، وثقافة حماية الأطفال والتواصل معهم والتبيّن والتتصدي لكافة أشكال العنف، ولا سيما الأعداء. وتابعت أن هذه الدينامية الجديدة والمتقدمة تشکل ورشا وطنياً يتميز ببرامج وأنشطة متعددة، تتكيّف وتسجّب لخصوصيات كل فئة من المجتمع، وتمكن من كسر الطابوهات والقطيعة مع ثقافة الصمت والخوف والتستر والتعاطي وجهل القانون واللامبالاة في التعامل مع معاناة الأطفال، وذلك عن طريق تحسين وتوسيع وتعزيز الأسر والأطفال حول حقوق الطفل وحول ضرورة التبليغ والتتصدي الحازم.

وأشارت إلى أن إطلاق هذه المبادرة، التي تأتي في

والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وغير ذلك من الأمراض المنسولة جنسياً. وقد رُبط التعرض للعنف في مرحلة الطفولة بعدة أمراض غير معدية، منها أمراض القلب والسرطان والسكري والتدخين وتناول الكحول وإدمان المخدرات، من بين أمراض أخرى. ونبهت إلى أن العنف ضد الأطفال، إضافة إلى ما يخلفه من آثار مدمرة على الأفراد والأسر، تترتب عليه تكاليف اقتصادية وإنمائية باهظة، ويمكن أن ينسف في فترة وجيزة المكاسب الإنمائية التي استغرق تحقيقها عقوداً من الزمن. فالعنف يؤدي إلى إهانة ما تقوم به المجتمعات من استثمارات في تعليم الأطفال وتنميتهما بالصحة، وفي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تترتب عليه تكاليف كبيرة في ميزانيات نظم العدالة الجنائية والصحة والخدمات الاجتماعية، ويؤدي إلى اضمحلال نسيج الاقتصادات المحلية من جراء الخسائر في الاتجاهة ورأس المال البشري. وتشير التقديرات إلى أن الآثار والتكليف

من العنف يشكل بعداً أساسياً من أبعاد اتفاقية حقوق الطفل التي وضعتها الأمم المتحدة، وأضافت أن «تنفيذ خطة عام 2030 يمهّد الطريق نحو تحقيق رؤية قوامها إيجاد عالم بنتها جميعاً».

وأشارت مارتا سانتوس بابيس، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن «أعمال حق كل طفل في الحياة من العنف يشكل بعداً أساسياً من أبعاد اتفاقية حقوق الطفل التي وضعها الأمم المتحدة، وأضافت أن «تنفيذ خطة عام 2030

وتأسفت عن أن هناك «الملايين من الأطفال يعانون في كل سنة وكل منطقة في العالم، من العنف الجنسي والبدني والعاطفي، ومليين آخرين منهم معرضين للخطر. فأحدث التقديرات تبيّن أن أكثر من بليون طفل - أي نصف جميع أطفال العالم - يتعرّضون للعنف كل سنة. بل إن وجود طفل واحد فقط ضحية للعنف هو خسارة كبيرة».

وأكّدت أن العنف يعرّض حقوق الطفل للخطر، إضافة إلى ذلك، فكثيراً ما يكون مرتبطاً بريادة سيادة القانون وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب، ويفوض التقدّم الاجتماعي والتنمية البشرية.

مستدلة على ذلك بالعديد من التقارير والدراسات والتحليلات التي اثبتت الآثار الفورية والطويلة الأجل التي يخلفها العنف على الطفولة، فهو يخلف آثاراً يعذر محوها في كثير من الأحيان، مما يعيق النماء الأمثل لأدمغة الرضع والمراهقين، ويهدد سلامه الأطفال.

مشيرة إلى أن الأطفال الذين يعانون لاعنة العاملة أو الإهمال يزحفون أن يكونوا أكثر عرضة لصعوبات التعلم وتدنى الأداء الدراسي، وينتهي بهم الأمر أحياناً إلى الانقطاع عن الدراسة، وقد يقل لديهم تقدير الذات ويعانون الاكتئاب، مما قد يؤدي، في أسوأ الأحوال، إلى انماط سلوك محفوفة بالمخاطر وإيذاء النفس، وتهور العلاقات والإقصاء الاجتماعي وإيذاء النفس، وتهور العلاقات والإقصاء وأوضحت أن عدة دراسات وتقديرات رأت أسباب العنف في مرحلة الطفولة إلى زيادة خطر النتائج السلبية ذات الصلة بالمسائل الجنسية، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وتعذيب الشركاء الجنسيين، وكون الطفل ضحية اغتصاب أو مرتقب له، والحمل العارض،

المرصد الوطني لحقوق الطفل يطلق دينامية وطنية متجددّة ل الوقاية ومناهضة العنف ضد الأطفال

لكل أشكال الاعتداءات. فالتحسيس يمكن الطفل، تبرز السيدة بازير، من استباق وضعيّات الخطر، ويشجّعه على التحدّث والتبليغ بأي إساءة تعرّض لها، وينفّادي بذلك التبعات النّفسيّة الخطيرّة لصّمّته، بل وتحتى إذا لم يتحّدث، فالطفل يبعث بإشارات مختلفة حسب سنّه. والغاية، بحسب المُتحدة، تكمّن في إكساب الطفل مهارات الحماية الذاتيّة وإشراكه بمثابة فاعل في المنظومة الحمايّة وليس فقط مستفيد منها. كما يمكن التّحسيس الفاعلين العاملين مع الطفل من لعب دورهم في اليقظة والاستباقية والنقاطّه الإشارات والتعرّف على الأطفال الضحايا، ويمكن أيضاً من مشاركة الجميع في إرساء وسط حمايّة للأطفال

إطار استمرار دور المرصد الريادي في معالجة قضايا الأطفال منذ تأسيسه سنة 1995 برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم، تهدف إلى بذورة حركة وطنية، على جميع المستويات، من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الطفل، وثقافة حماية الأطفال والتواصل معهم والتبيّن والتتصدي لكافة أشكال العنف، ولا سيما الأعداء.

وتابعت أن هذه الدينامية الجديدة والمتقدمة تشکل ورشا وطنياً يتميز ببرامج وأنشطة متعددة، تتكيّف وتسجّب لخصوصيات كل فئة من المجتمع، وتمكن من كسر الطابوهات والقطيعة مع ثقافة الصمت والخوف والتستر والتعاطي وجهل القانون واللامبالاة في التعامل مع معاناة الأطفال، وذلك عن طريق تحسين وتوسيع وتعزيز الأسر والأطفال حول حقوق الطفل وحول ضرورة التبليغ والتتصدي الحازم.

العنف تجاه الطفل والمس بحقوقه، ولا سيما الأعداءات الجنسيّة، لافته إلى أن هذه الوضعية المؤسفة تسائل الجميع حول نجاعة المخططات الوقائية والجزرية والتأهيلية في تجنب هذه الاعتداءات الخطيرة على الأطفال من جهة، وحول منظومة القيم والممارسات الاجتماعية تجاه الطفل من جهة أخرى.

وشهدت على أن التنديّد بحالات الاعتداء على الأطفال والاستنكار غير كافيين للوقاية ومناهضة ظواهر استغلال الأطفال، وعجز مرتكبي هذه الاعتداءات، مؤكدة في هذا الصدد، الحاجة إلى تغيير جذري وإيجابي في تعريف مفهوم الطفل، وإلى نقلة نوعية على المستوى المجتمعي والمؤسسي، تجعل من الطفل خطأ أحمر ومن مسألة حماية الطفل قضية مقدسة ومسؤولية مشتركة للجميع.

طلاق المرصد الوطني لحقوق الطفل، يوم الأربعين 30 شتنبر 2020 بالرباط، دينامية وطنية متقدمة للوقاية ومناهضة العنف ضد الأطفال، لا سيما الأعداءات الجنسيّة.

وتتركز هذه الدينامية على مجموعة من الأنشطة، تتمثل في دعم فعاليات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي، وتعزيز الشراكات مع المراكز الاستشفائية، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المؤسسيين والجمعيين والأطفال، فضلاً عن إرساء لجينات للأطفال والبلانيين على المستوى الجهوّي لتبّع وتقييم وضعية الطفلة، وإصدار توصيات على المستوى الوطني بهذا الشأن.

وفي كلمة المناسبة، أبرزت المديرة التنفيذية للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مليء بازير، أن هذا اللقاء، الذي ينظم في ظروف صحيحة استثنائية، يأتي في ظل استمرار تسجيل حالات

البنك المغربي للتجارة الخارجية للأفريقيا يصبح

BANK OF AFRICA
بنك أفریقیا
BMCE GROUP



نخطط لغد يجمعنا لتوسيع آفاقنا أكثر

بنكم يتغير ويتبني من الآن فصاعداً إسم «بنك أفریقیا». علامة تجارية فريدة في خدمة ملايين الزبائن عبر العالم. علامة تجارية جذورها مغربية و ذات رؤية دولية. علامة تجارية لها طموحات تفوق حدود المغرب وأفريقيا ... لأنه من خلال خلق جسور بين مختلف الثقافات، يمكننا توحيد العالم من أجل مستقبل أفضل.

«تويتر» لا يزال يخذل النساء بخصوص العنف والإساءة عبر الإنترن

العرق. ولا يقدم موقع «تويتر» أيضاً معلومات مفصلة عن عدد مراقبى المحتوى العاملين لديه، بما في ذلك نوع التغطية التي يقومون بها عبر مختلف البلدان واللغات. ومن الضروري أن يتسم موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي بمزيد من الشفافية عن كيفية تصميم وتنفيذ عمليات آلية للتعرف تلقائياً على الإساءات ضد النساء عبر الإنترن. وإذا كان موقع «تويتر» قد أفصح عن تفاصيل بشأن استخدام الخوارزميات للتصدي للمعلومات الخاطئة خلال تفشي وباء فيروس كوفيد - 19 الحالي، فإنه لم يقدم حتى الآن المستوى نفسه من الشفافية بشأن كيفية استخدام الخوارزميات لمعالجة التغريدات المسيئة.

وقد حقق «تويتر» تقدماً يستحق الترحيب في بعض المجالات، ومن بينها تحسين عملية الشكاوى، عن طريق عرض مزيد من التوجيهات للمستخدمين عن كيفية سير هذه العملية وكيفية اتخاذ القرارات. ولذلك، استخدم تحليل منظمة العفو الدولية اللون الأصفر لتقييم جهود «تويتر» في زيادةوعي المستخدمين بالخصوصية وخصائص الأمان، وفي توعية المستخدمين بالضرر الذي تسببه الإساءات.

وتقع على عاتق «تويتر» مسؤولية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العيش بدون التعرض للتمييز المخالف والعنف، والحق في حرية التعبير والرأي.

وفي هذا السياق، قال مايكلاينمان، مدير «مبادرة وادي السيليكون» في منظمة العفو الدولية: «بإمكان تويتر أن ينفذ هذه التعديلات التي من شأنها أن تحقق تغييراً حقيقياً في خبرات ملايين النساء في التعامل مع الموقف». وأضاف مايكلاينمان قائلاً: «يجب على جاك دورسي، المدير التنفيذي لشركة تويتر، أن يقرن الأقوال بالأفعال، وأن يبرهن على التزامه فعلياً بجعل تويتر موقعاً أكثر أماناً بالنسبة للنساء. وسوف تواصل المنظمة مساعدتها مع الشركة إلى أن ترى مزيداً من التعديلات التي تثبت حقاً أن الإساءات ضد النساء ليست موضع ترحيب على الموقف».

ومن جانبها أقرت شركة «تويتر» بال الحاجة إلىبذل مزيد من الجهود. ولكن الشركة قالت إن المزج بين المراقبة البشرية واستخدام التقنية يتيح لها اتخاذ مزيد من الإجراءات الاستباقية لمواجهة الإساءات عبر الإنترن. وأضافت الشركة قائلاً إن نشر بيانات مصنفة حسب البلدان أو المناطق قد يؤدي إلى تفسيرات خاطئة، ويعطي انطباعاً مضللاً عن المشكلة.

وترى منظمة العفو الدولية أنه مع الإقرار بأهمية مراعاة السياق، فليس هناك ما يمنع «تويتر» من عرض السياق إلى جانب البيانات، كما إن مسؤوليات الشركة في مجال حقوق الإنسان تعني أن من واجبها أن تتناسب بالشفافية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع بلاغات العنف والإساءة.



وتجاهر بمعارضة نظام الطوائف الاجتماعية الذي يتسم بالتمييز

المخالف في الهند، يعد مزيجاً مثيراً للمشاكل على «تويتر». فأنا ألتقي سيراً من الإساءات العنصرية والمعادية للمرأة، بما في ذلك تهديدات بالاغتصاب. وبينما «تويتر» دائمًا وكأنه يحاول ملاحظة هذه التطورات، وهو يتسم بالبطء الشديد في معالجة الأئمata المختلفة من الانتهاكات التي تواجهها النساء. ويُعد «تويتر» موقعًا قوياً للتعبير عن أنفسنا، ولكن من الضروري أن يفعل المزيد لنظهر الموقف وجعله مكاناً آمناً للنساء».

وقد قدمت منظمة العفو الدولية موقع «تويتر» توصيات محددة تكشف الوفاء على نحو أفضل بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، وركزت المنظمة على عشر توصيات ترى أنها أساسية في المساعدة على معالجة الإساءات ضد النساء عبر الإنترن. ويستخدم تحليل المنظمة المعنون «سجل أداء تويتر» نظام «تصنيف إشارات المروء» لتقدير مدى التقدم الذي حققه «تويتر» في تنفيذ التوصيات، التي تغطي مجالات: الشفافية، وأدوات الإبلاغ، وتعزيز الخصوصية وخصوصيات الأمان. فاللون الأحمر يعني أن التوصية لم تتحقق، واللون الأصفر يعني أن العمل يجري لتنفيذ التوصية، بينما يعني اللون الأخضر أن التوصية قد نفذت بشكل كامل.

ونظراً لنقص البيانات المهمة التي يوفرها موقع «تويتر»، فإن من الصعب حتى تخمين نطاق المشكلة بشكل كامل. فعل سبييل المثال، لا يوفر «تويتر» حتى الآن بيانات مفصلة ومصنفة حسب البلدان للبلاغات المقدمة من المستخدمين عن الإساءات، كما إنه لا يوفر بيانات عن عدد المستخدمين الذين أبلغوا عن أنواع معينة من العبارات المسيئة، مثل الإساءة التي تستند إلى النوع الاجتماعي أو

موقع «تويتر» لا يزال يتقاعس عن اتخاذ ما يكفي من إجراءات لحماية النساء من العنف والإساءة عبر الإنترن، بالرغم من الوعود المتكررة بأن يفعل ذلك. ويعرض تحليل المنظمة المعنون «سجل أداء تويتر» تقييم سجل شركة «تويتر» للتواصل الاجتماعي فيما يتعلق بتنفيذ سلسلة من التوصيات لمعالجة الإساءات ضد النساء على موقع الشركة، وذلك منذ أن سلطت المنظمة الضوء للمرة الأولى على المشكلة في تقريرها الصادر عام 2018 بعنوان «تويتر السام». وبالرغم من بعض التقدم الذي تحقق، فيما زال يتعين على موقع «تويتر» أن أمر يستحق الترحيب، فيما زال يتعين على موقع «تويتر» أن يفعل المزيد لمعالجة المشكلة. فلم تتفق الشركة سوى توصية واحدة من بين عشر توصيات محددة، ولم تتحقق تقدماً يذكر في تعزيز الشفافية بشأن التعامل مع البلاغات عن الإساءات.

وقالت رشا عبد الرحيم، المديرة المساعدة في برنامج التكنولوجيا في منظمة العفو الدولية في منظمة العفو

الدولية، «ما زال موقع «تويتر» يتبعه النساء عن القيام بما يكفي للتصدي لطوفان الإساءات التي تتعرض لها النساء على الموقع. وبين تحليل المنظمة أنه بالرغم من تحقيق بعض التقدم، فإن «تويتر» لا يفعل ما يكفي لحماية المستخدمات، مما يدفع نساء كثيرات إلى التزام الصمت أو فرض رقابة ذاتية على أنفسهن أثناء استخدام الموقع».

لقد عرضنا خطوات واضحة ومبشرة يمكن لـ «تويتر» أن يتبعها لجعل الواقع أكثر أمناً للنساء للتعبير عن آرائهم. ويمكن لـ «تويتر»، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد من أجل حماية النساء من الإساءات.

ومعنى إصدار تقرير «محظى تويتر السام» في عام 2018، واصلت منظمة العفو الدولية تسليط الضوء على نطاق الإساءات التي تواجهها النساء على موقع «تويتر» في بلدان متعددة، من بينها الأرجنتين والهند وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، واصلت فتيات ونساء الحديث جهاراً عن الإساءات التي تعرضن لها على موقع «تويتر»، وعن تقاعس الشركة في التصدي لها على نحو كاف.

ويذكر أن الإساءات المستمرة التي تواجهها النساء على موقع «تويتر» تقوض حقهن في التعبير عن أنفسهن بحرية وعلى قدم المساواة وبدون خوف. وتتسنم هذه الانتهاكات بالتشابك والتدخل إلى حد كبير، حيث تؤثر الإساءات المنشرة على الموقع بشكل غير من المناسب على النساء المنحدرات من أقليات عرقية أو دينية، أو من طوائف مُهمَّشة، بالإضافة إلى النساء من مجتمع الميم، وكذلك الأفراد الذين لا ينتمون إلى أي من صنفي التقسيم الثنائي للهوية الجنسية، والنساء ذوات الإعاقة.

وقالت الكاتبة والناشطة الهندية مينا كانداسامي: «لقد ثبت أن وضع كامرأة من التاميل، تتنمي إلى طوائف اجتماعية مختلطة

شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع تدين حادثة الإعتداء على أستاذات أزيالل واغتصاب مواطنات بسلا

تعرضت ست أستاذات بأزيالل لاعتداء وهجوم بالسلاح الأبيض داخل سكنهن الوظيفي بمدرسة ايت عيسى بنطقة أيت عبي قيادة تيلوكيت ضواحي أزيالل يوم الأحد 14 شتنبر الحالي من طرف أشخاص. وخلف الإعتداء خسائر على مستوى بيت الأستاذات وممتلكاتهن وحالة من الهلع والفزع والإحساس بالحركة لديهن، حسب ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي، كما تعرضت والدة إدناهن لازمة قلبية كانت ان تؤدي بحياتها. وفي نفس الإطار تم ارتکاب جريمة الاعتداء على مواطنات واغتصاب اثنتين متبنن بدور أولاد العيشي جماعة عامر عاملة سلا حيث هجم أربعة أشخاص ملثمين على بيت الضحايا (أم مسنة وأربع بنات ما بين عشرين وأربعين سنة وطفل قاصر) ليلة الاثنين 24 غشت 2020، حيث عمدوا إلى كسر النافذة والدخول عبرها وشعروا في تعنيف الجميع بالسلاح الأبيض والتهديد بالقتل والاغتصاب؛ وعبرت شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع عن قلقها الشديد من هاتين الجريمتين الهمجيتين.

وأدانت بشدة هذين الاعتداءين الوحشيين اللذان يتزامنان مع مرور سنتين على دخول قانون محاربة العنف ضد النساء 13/103 حيز التنفيذ؛ وطالبت التبادلة العامة بمتتابعة الجنة بالأفعال المنسوبة إليهم في هذه الجرائم وتشديد العقاب في حقهم؛ كما طابت السلطات المختصة بالتدخل العاجل من أجل توفير السكن اللائق لأستاذات أزيالل وحمايتهان وجبر ضررهن وتوفير الحماية الازمة لهن وكذلك الشأن بالنسبة للنساء ضحايا الاعتداء بسلا وكل نساء المغرب؛ واعربت الشبكة عن استمرار هذه الجرائم والاعتداءات على النساء والفتيات والأطفال وتحمل الدولة مسؤولية توفير الحماية وتطالبها بالحزم في تطبيق القانون وتنتزيل مقتضيات قانون 103/13 وتفعيلاها وتوجيهها بما يتلاءم مع مضمون الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب من حيث معايير الحماية والوقاية وجبرضرر العقاب؛ وتوجهت بندائهما لكل الجهات الحقوقية والضمائر الحية من أجل تكثيف الجهود والتعاون لفضح كل أشكال العنف ضد النساء خصوصاً في هذه الظروف الصعبة.

اليونسكو تطلق "استبياناً عالمياً" لتقدير حجم العنف الذي يستهدف الصحفيات عبر الإنترن

الصحفيات، مضيفة أن في "السياق العالمي، هناك دلالات متزايدة تشير إلى ارتفاع مستوى العنف عبر الإنترن ضد الصحفيات وسط جائحة كورونا وفي ظل تصاعد التوترات العرقية على مستوى العالم".

واعتبرت أن "استبياناً" المقدم بخمس لغات وهي الإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والإسبانية، والبرتغالية، هو عنصر أساسي في دراسة تتم بتكليف من منظمة اليونسكو وتُنفذ بالشراكة مع المركز الدولي للصحفين، والتي تدرس هذا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الجندرى، والترهيب والمضايقه، وسلامة الصحافيات في 15 دولة.

وقالت الدكتورة جولي بوسينتي أن "الهدف من الإستبيان هو وضع خارطة لحجم وانتشار المشكلة على المستوى الدولي خاصة في الجنوب العالمي الذي لم يتم دراسته جيداً، وكذا تحديد كيفية اخلاف أنماط العنف على الإنترن ضد الصحافيات حول العالم".

وأضافت بأنهم يسعون إلى "معاينة وفحص كيفية تعرض الصحفيات للعنف عبر الإنترن بطريقة متعددة الجوانب. على سبيل المثال، هل التأثيرات وأنتهاك الخصوصية وهجمات الأمن الرقمي - يستضيق الصحفيات ويعيقهن من أداء أعمالهن، وفي بعض الحالات يجرهن على ترك المهنة تماماً".

وقالت إن خطر انتشار العنف عبر الإنترن أو العنف الواقع أصبح شائعاً، وهناك أدلة متزايدة تربط الهجمات عبر الإنترن بالعنف الاعتدادي الواقع ضد

أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمركز الدولي للصحفين (ICFJ) "استبياناً عالمياً" لتقدير حجم العنف عبر الإنترن الذي يستهدف الصحفيات حول العالم ولتحديد الحلول لهذه المشكلة "الخبيثة".

هل أنت صحافية تعرضت للعنف عبر الإنترن؟ هل تعرضت للاعتداء الجنسي والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟ هل تعرضت لهجمات أمنية رقمية تنتهك خصوصيتك أو حتى تم تهديك عبر الإنترن بالاغتصاب أو القتل؟ هل شاهدت مثل هذا العنف على الإنترن ضد صحافية أخرى؟ أم أنه مسئولة عن إداره ملف المرأة في الصحافة؟ هي الأسئلة التي دعت "اليونيسكو" إلى التفاعل معها في موقعها على الإنترن.

- والذي يتضمن تهديدات بالاعتداء الجنسي والقتل والتحرش والإساءة وانتهاك الخصوصية وهجمات الأمن الرقمي - يستضيق الصحفيات ويعيقهن من أداء أعمالهن، وفي بعض الحالات يجرهن على ترك المهنة تماماً".

وقالت إن خطر انتشار العنف عبر الإنترن أو العنف الواقع أصبح شائعاً، وهناك أدلة متزايدة تربط الهجمات عبر الإنترن بالعنف الاعتدادي الواقع ضد



فی حوار مع الباحث بنعیسی یشو:

**الأنساق اللغوية المكتسبة بالفطرة تؤثر في درجة تعلم وامتلاك المعجم الخاص باللغة المستهدفة
بالتعلم وقد تضعف الكفاءات التواصلية وتقود إلى التعثر والفشل الدراسيين**

اللغوي الأول محمد لما يمكن أن يكون عليه النسق الثاني. وبالتالي، فكلما كانت العملية التعليمية غير مدركة ومتمثلة لهذه العلاقة الاختلافية، كلما صعب إيجاد ما يمكن أن يؤهل الطفل للتوفيق بين النسقين.

من هذا المنطلق، توصي الدراسة، على مستوى المناهج والمقررات، بجعل اللسانيات حقلًا مرجعياً أساسياً وحاصلماً في تطوير البحث الديداكتيكي اللغوي، مع الحرص على أن تستهم النماذج الديداكتيكية، التي تتضمنها المقررات الدراسية في مجالات تعليم اللغات الثانية، تنتائج نظريات ومقاربات لسانية تتماشى مع طبيعة اللغة والهدف من تعليمها وتعلمها. أما على مستوى الطرائق، ونظرًا لأهمية المعلم في تعلم اللغات تسطر الدراسة على ضرورة إعادة الاعتبار لمكون المعلم داخل المقررات الدراسية، مع تطوير الممارسات البيداغوجية الكفيلة بتعليم هذا المكون والتمييز بينه وبين القاموس اللغوي على مستوى تصريفه داخل الفصل وانطلاقاً من الكتاب المدرسي، مع العمل على تمتع البرنامج التعليمي المغربي بالمستوى الثاني ابتدائي، بمقرر واضح المعالم في مجال المعلم المدرسي أولاً، ثم جعل هذا البرنامج في مرحلة ثانية يأخذ بعين الاعتبار، الحصيلة اللغوية التي استضرمها الطفل في وسطه اللغوي قبل ولوحة المدرسة.

وأخيراً على مستوى المورد البشري تدعو الدراسة إلى تأهيل الممارسين بالمستوى الابتدائي، وإطلاعهم على ما يستجد في مجال الدراسات اللسانية والتربية البيداغوجية، وبالخصوص المهمة بتعليم المعلم، وافتتاح الأستاندة المارسين في التعليم الابتدائي على المنظومة الإعلامية وما توفره من دعامات ديداكتيكية لتسهيل مهمة تعليم المعلم. مع إعادة النظر في برامج التكوين الخاصة بأستاندة التعليم الابتدائي، وتسخيرها لخدمة أهداف تعليم وتعلم اللغة، من خلال الانفتاح على كل الحقوق المعرفية التي تتجاذب مجال تعليم اللغات.

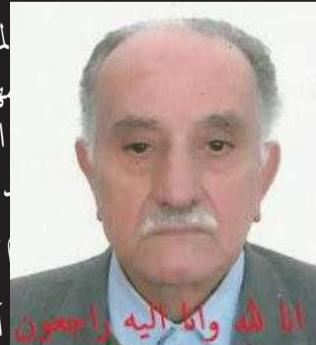
* كلمة الأخيرة.

كلمة أخيرة لا يسعني إلا أنأشكركم أولاً على هذه المقابلة التي تتفق التعريف بهذا المجهود المتواضع، الذي أتمنى أن يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والعلمي الذي من شأنه تعزيز النقاش العلمي - التربوي حول مثل هذه القضايا التي قلما ينتف الالتفات إليها رغم أهميتها، إذ تعتبر بمثابة المدخل الطبيعي والضروري للرقي بمستوى تعليم وتعلم اللغات وتحقيق الأهداف التي يتوخاها الجميع. كما لا يفوتنى بالمناسبة أن أتقدم بالشكر الوافر لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود وأخص بالذكر الأساتذة الأجلاء محمد فاتحى والمصطفى بوشكوك وسعيد يقطين.

*اعداد محمد مخلیص

تعزية في وفاة السيد الحاج ابراهيم الوكار

للمُناسبة الأليمة تقدم مديرية الجريدة
لها بأحر التعازي والمواساة لأسرة
ابراهيم، وإننا نشاطركم الأحزان
دان المشمول برحمته ومغفرته الحاج



اللهُ وَاللّٰهُ رَاجِعُنَا أحسِنَ اللّٰهُ عزاءَكُمْ فِي مَصاًبِكُمْ
وَخَفَقَ عَنْكُمْ، وَنَسَالَ الْمَوْلَى إِنَّ
عَلَيْهِ فَعْلَهُ يَنْ عَلَى الْفَقِيدِ بِالرَّحْمَةِ وَالرَّضْوَانِ، وَلَكُمْ مِنْ بَعْدِهِ
الصَّبْرُ وَالسَّلْوَانُ، إِنَّ اللّٰهَ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

الله ما أخذَ وله ما أَعْطَى، وَكُلْ شَيْءٌ
باجِلٍ مُسَمًّى؛ بقلوبٍ مؤمنة بقضاء
وقدرٍ؛ تقلينا في أسرة جريدة «الـ
الأمازيغي» بناً وفأة المسمى قيد حيا
ال الحاج ابراهيم الوکار، يوم ٢٧ غد
الحادي بالعاصمة الرباط.

• والمرحوم هو من موليد 1930 ببدوار عساكن ايت صواب تاجر (الكتب) مكتبي بالرباط، و معروف للخير و مساهماته الجليلة في اردها بلده، اكض أوززو.

دورا هاما في إيجاد أو
إفشاء عملية تعليم وتعلم
اللغة الثانية. بالنسبة
للحالة التي تناولتها
الدراسة، ومن أجل ضمان
نجاح هذه العملية، ينبغي
الاعتناء بالجانب الصوتي
للغة المستهدفة. كما
ينبغي تكثيف عملية تعليم
المعجم العربي الفصيح
للمتعلمين الأمازيغ مع
المعطى اللساني والثقافي

الذي يimirهم، على اعتبار أن الرصيـد المعجمي للطفل يبدأ في التشكـل منذ سن مبكرة، وترسـخ لديه المفردـات، صوتـياً وصرـفـياً، في علاقـتها بالأشياء التي تـدلـ عليها، وعند انتـقالـه إلى المدرـسة يـظـلـ زـادـهـ من ذلك الرصـيـدـ هوـ المـحدـدـ لـعـلاـقـتهـ بـالـعـارـفـ الـتيـ يـتـقاـهاـ، فـيـنـماـ هـذـاـ خـاصـيـةـاـ فـيـ

أما على المستوى الميداني فقد اعتمدت على حقل القياس والتقويم وما يتوجه من منهجية وأدوات وعده لتجميع المعلومات، وذلك وفق مراحلتين (مرحلة تجريبية وأخرى رئيسية). وتتجدر الإشارة إلى أن بناء الأداة الأساسية لتجمیع المعلومات والمتمثلة في الرائز تم إخضاعها للبروتوكول العلمي الذي يدعو إليه حقل القياس، سيمما يتصل بالخصائص السيكوميرية للرائز.

* ما هو المجال الجغرافي الذي يغطيه بحثكم؟
بالنسبة للفضاء الجغرافي الذي يغطيه هذا العمل، فهو يمتد من منطقة «تعلالين» بالجماعة القروية «كرس تعلالين» التابعة لقيادة آيت ازدك بالريش، إلى نهاية إقليم تزنيت بالجنوب، مروراً بالمديريتين الإقليميتين للرشيدية ولوارززات وذلك من خلال اعتماده على عينتين: الأولى أثناء مرحلة تجريب الرائز التشخيصي، والثانية تم اختيارها لإجراء الدراسة الرئيسية. وإذا كانت العينتان تشتريkan في كونهما من التلاميذ الأمازيغ، فإنهما تختلفان من حيث مجالهما الجغرافي وكذا من حيث العدد. وهذا الجانب المنوجي يحتاج ربما إلى تفصيل أكثر.

* ما هو أثر اللغة الأم في تعلم معجم لغة ثانية؟

انطلق هذا العمل من فرضية محددة مفادها أن الأنساق اللغوية المكتسبة بالفطرة عموماً، تؤثر في درجة تعلم وامتلاك المعلم الخاص باللغة المستهدفة بالتعلم، وقد تضعف الكفايات التواصلية في هذه اللغة وتقتود إلى التغتر والفشل الدراسيين. وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة المتعلمين الناطقين باللغة الأمازيغية وتعلم المعجم العربي الفصيح.

تمحیص هذا الافتراض العام الذي انطلق منه هذا العمل، وفق

о И К ѿ Q

•τοις •ΧΧΧ•Ι οεις



◦ԿՈՂՑ Ա +ΣԵՒΣ ՀՀՀՀՀ